المهدي بن بركة

الاختيار الثوري في المغرب



دار الطليعة - بيروت

الاختيار الثوري في المغرب

الطبعة الأولى ، نيسان ، ابريل ١٩٦٦
الطبعة الثانية، تشرين الاول، اكتوبر ١٩٦٦

المهدي بن بركة

الاختيار الثوري في المغرب

منشورات دار الطليعة - بيروت

تقديم

ان هذا التقرير الذي يذاع اليوم لأول مرة، كتب منذ ثلاث سنوات ، وان الحوادث الدامية التي كان المغرب مسرحاً لها في مارس ١٩٦٥ ، وما تلاها من تطورات سياسية ، كانت هي الدافع إلى نشره ، كمحـــاولة للاجابة على بعض التساؤلات التي ترددت إثر هذه الحوادث حول الاختيارات التي توضع أمامها منظمتنا « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ».

لقد كنا في شهر ماي 1962 ـ عندما قدمت هذا التقرير للكتابة العامـة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ على وشك عقد المؤتمر الثاني للحزب ، وكنت ـ بعد عودتي من إقامة اضطرارية في الخارج ـ أرى من الواجب أن أبدي لرفاقي خلاصة نقد ذاتي للمراحل التي قطعتها حركتنا من قبل، مع بعض الخطوط الرئيسية لمهامنا في المستقبل .

إن أية حركة سياسية تطمح في ان تكون حركة ثورية ، لا يمكنها ان تعيش وتنمو ، إذا هي لم تقم من حين لآخر بتحليل شامل وديناميكي للمجتمع الذي تعمل فيه ، حتى تستطيع ان تقرر خطتها على أسس علمية ، وان تتنبأ إلى حد بعيد بأحداث المستقبل . وقد كنا في حاجة الى مثل هذا التحليل ليس فقط لمناسبة شكلية هي انعقاد المؤتمر ،ولكن على الأخص لأننا كنّا على أبواب تحوّل كبير من سير حركتنا التحريرية .

والواقع ان مثل هذا التحليل هو ما يطالب به مناضلو الحزب عندما يلحون على قادته بالافصاح عن « برنامج » . وليس معنى البرنامج هنا هو مجموعة التدابير التي يلتزم الحزب باتخاذها عندما يصل الى الحكم، بل هو الخط السياسي الذي يوضح معارك الماضي وما انطوت عليه من مظاهر النصر والفشل ، ويرسم ملامح المستقبل .

لقد كانت تعترضني وأنا أكتب هذا التقرير عدة أسئلة، حرصتُ على الاجابة عليها ، فكنت أتساءل : « كيف يمكننا أن نُعِدّ مناضلي الحزب لمعارك المستقبل اذا لم نمكنهم من فهم التيارات التي وجهت الاحداث المعاصرة في بلادنا ، واذا لم نشرح لهم المعنى الحقيقي للاستقلال ، والظروف التي تحقق فيها ، والاخطاء التي جعلت الحركة التحريرية تحرم من مكاسب نضالها ؟ كيف نجعلهم يفهمون التردد الذي طبعت به خطواتنا الأولى بعد إعلان الاستقلال ، إذا لم نكشف لهم النقاب عن المعارك المريرة التي كنا نخوضها لتحقيق أتفه الإصلاحات في الحكومات التي كنا نساهم فيها ؟ » وقد أقتنعت بأن العرض الموضوعي لأخطائنا ونقصنا في الماضي هو السبيل الوحيد لاعدادهم لمعارك المستقبل .

ولم يكن من المتيسر في حدود هذا التقرير ان أقوم بتحليل نقدي شامل لحركة التحرير الوطني في المغرب ، ولا بعرض دقيق لنشاط الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال ، لكن كان من المهم – بالنسبة للغرض من التقرير – الاعتماد على بعض الوقائع أو الأحداث الخاصة لإلقاء بعض الضوء ، مثلاً على موقفنا من نقطة تحول هامة في تاريخنا مثل تسوية « اكس ليبان » (Aix - Les - Bains) أو لشرح الأسباب الموضوعية والذاتية التي جعلت القيادة السياسية تفلت من أيدينا، بينما كنا الأغلبية الساحقة في البلاد ، حتى نستخلص من كل ذلك العبرة لسلوكنا في المستقبل .

* * *

ولو بعد مرور ثلاث سنوات ، فإنني ما زلت اعتبر ان عناصر هذا التقرير ما تزال مسايرة لتطور الاحداث في المغرب وفي افريقيـــا ، كما أن الصورة التي ترسمها هذه العناصر لمهامنا الأساسية ولاختياراتنا الثورية ، ما تزال تستجيب للاوضاع الراهنة في بلادنا . وقد كنا في اطار هذا الاختيار الثوري قد وضعنا أسس برنامج أدنى لمهامنا المستعجلة ، بالنسبة لظروف سنة 1962 ، عندما كان القصر الملكي يستعد لأن « يمنـــح » البلاد دستوره الرجعي المصنوع في مخابر الاستعمار الجديد . وكنا اذ ذاك نفكر في احتمال الوصول إلى تسوية مع القصر لحماية البلاد من مزيد من الانزلاق نحو هاوية الافلاس والتفسخ . وفعلاً فقد قرر المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية اعطاء الصلاحيات لأجهزة الاتحـاد المختصة ، لكي تعمل على اخراج البلاد من المأزق الذي زجّها فيه الحكم الملكي المطلق . ولكن بقيت محاولتنا دون جواب .

فلقد كان القصر يعتقد أنه يستطيع انقاذ نفسه بسلوك سياسة ديماغوجية رخيصة ، في جو من الحفلات المتواصلة، ووسط ضجيج الدعاية لمشاريع خيالية تموت قبل ولادتها . وكانت البورجوازية التجـــارية الممثلة في حزب الاستقلال تمنيّ نفسها بأحلام الحصول على منافع من وراء السياسة الاقتصادية الليبرالية . وكانت بعض قطاعات الفلاحين تخدرها مشاريع الانعاش الوطني التي لم تكن سوى شكل من اشكال أوراش البر والإحسان . وكان المد الرجعي يكتسح القارة الافريقية ، بينما كانت القوى التقدمية تواجه مصاعب محلية ، في الجزائر اثر اتفاقية إفيان ، وفي الجمهورية العربيـــة المتحدة بعد الانفصال الرجعي في سوريا . كل ذلك جعل المسؤولين على الحكم في المغرب يعتقدون بصلاحية حلول الجمود والتصلب الرجعي . وكان تفاؤل القصر ينسيه بأن الاوضاع في البـــلاد النامية هي أساساً أوضاع متقلبة وديناميكية .

وها هو اليوم يواجه حالة جديدة . فان مشاريع الحكومة قـــد انتابها الفشل ، وسياسة التصلب الرجعي قد أفلست ، والمسئولون لا يزالون في ضلالهم

ينسبون هذا الفشل لشتى الاسباب، ما عدا السبب الحقيقي الذي هو انقطاعهم عن الشعب انقطاعاً ظل يستفحل مع الأيام .

فقد فشل مشروع الانعاش الوطني لأنه لم يعتمد قط على المساهمة الفعلية لجماهير الفلاحين .

وقد فشلت السياسة الاقتصادية لأنها كانت تعمل فقط على ارضاء مصالح الاستعمار الجديد، ومصالح دولة الامتيازات والاستغلال .

وفشلت التجربة الدستورية لأنها فرضت على الشعب ، في دجنبر 1962 أسلوب حكم جائر يقوم على احتقار مطامح الشعب ، ويبيح لنفسه كل اساليب التلاعب والتزوير لمسخ تمثيل الارادة الوطنية .

* * *

نعم ، لقد اعترف خطاب العرش يوم 3 مارس 1965 بهذا الفشل ، ولكنه لم يستخلص منه النتيجة المطلوبة، بل ذهب يبحث عن اسبابه في تعاقب الفصول وطباع البشر . ووقع الانفجار الشعبي يوم 23 مارس 1965 فاضطر الحسن الثاني للاعتراف بخطورة الحالة وتوقيف دولة الديموقراطية المزيفة دون ان تكون لديه الصراحة الكافية لتشخيص سبب الداء .

فلأن سلوك المسؤولين تجاوز حدود الوقاحة، اضطر الشعب في كبريات المدن وخاصة في الدار البيضاء ان ينزل للشارع ، ويدين النظام ويكتب بدمائه حكمه عليه بالعجز والإفلاس .

فعندما تصبح الانتخابات مزورة ، وحريات الاجتماع معدومة ، والصحافة مكممة ، والمخلصون المعبرون عن مطامح الشعب مطاردين ومحكوماً عليهم بالاعدام أو السجن ، أو مفقودين بالمرة، فكيف يجوز لرئيس الدولة ان يستغرب من التجاء الشعب للوسائل المباشرة ليسمع صوته؟ وعندما تغدو الدولة والادارة

شيئاً فشيئاً ملكاً لأقلية من ذوي الامتيازات ، ويتضاءل عدد هؤلاء المحظوظين تبعاً لتدهور الحالة الاقتصادية في البلاد ، فكيف يُستغرب من انفجار غضب الشعب ضد هذه الامتيازات ؟ وعندما تجد الاغلبية الساحقة من الشعب نفسها محكوماً عليها بالبؤس والجهل ، ثم تقفل في وجهها أبواب الأمل فكيف يُستغرب ان يتخذ القلق وجه اليأس والحقد ؟

اما المسئولية المباشرة ؟ فينبغي البحث عنها عند اولئك الذين تسلطوا على الحكم منذ سنة 1960 . لقد أرغموا الشعب على التصفيق بوسائل القسر أو باغراء البائسين ، وجعلوا من هذه التصفيقات أساساً للحكم . لكن الحقيقة تنتقم من التزوير ، والحقيقة قد انكشفت فجأة للعيان ...

ان سياسة تخدم مصالح أقلية من المحظوظين ، لا يمكنها ان تدوم في عصر الديموقراطية والاشتراكية ، ان حقيقتها لا تلبث ان تنكشف من خلال سياسة التعليم مثلاً التي كانت هي الشرارة لانفجار مارس 1965 . فالديموقراطية لا يمكن ان تكون يافطة أو واجهة تُعرض للسيّاح ، بل يجب أن تكون حقيقة تفتح في وجه الجميع حظوظ التقدم والثقافة ، وهي تستلزم نظاماً للمجتمع يقوم على تغيير جذري لأسس بنائه ، لا مجرد تعديل دستوري يُفرض من أعلى ، وفي غيبة من الممثلين الحقيقيين للشعب .

منذ سنة 1962 انعزل الحكم شيئاً فشيئاً عن الشعب ، بعد عمليات القمع المتوالية حتى تضاءلت قاعدته الاجتماعية ، فأصبح قائماً على أقلية اقطاعية تتمثل في الادارة المحلية ، وفي الاغلبية البرلمانية المزوَّرة الفاشلة ، وتحكم البلاد عن طريق أجهزة المخابرات البوليسية والعسكرية المسيطرة على سائر مرافق الحياة . على ان السند الفعلي للنظام يأتي من الخارج ، من القوى الامبريالية والاستعمارية الجديدة التي نجحت في دفع الحكم القائم لأن يتخلى في الداخل حتى عن البورجوازية التجارية ، وليصطدم في الخارج مع البلاد الشقيقة المجاورة ، وليقف في المحافل الدولية موقف التخاذل الانتهازية .

* * *

على ان التجربة أثبتت في بعض البـــلاد المناهضة للاستعمار مثل الجزائر والجمهورية العربية المتحـدة ، ان الخط التقدمي والأسلوب غـير الرأسمالي هما السبيلان لانقـــاذ البلاد من التخلف والجمود ، وان بناء الاشتراكية فوق ذلك يتعارض مع إقامة علاقات التعاون والتبادل المتكافئين مع البلاد الرأسمالية المتقدمة . وهكذا فإن الظروف الراهنة هي في صالح قوى التقدم داخل المغرب وخارجه ، وهي تفتح أمامنا آفاقاً جديدة رغم الامتحان العسير الذى َمرّ به حزبنا منذ سنة 1962 . فما هو الحل الذي نراه صالحاً في الظروف الراهنة ؟ سوف يجد القارىء في تقرير سنة 1962 الشروط التي كنا نعتبرها ضرورية اذ ذاك لتسوية ممكنة مع القصر ، على أساس تحقيق ديموقراطية سليمة ، وتطبيق اصلاح زراعي جذري ، والسهر على سياسة تضامن كلي مـع النظم الثورية في البلاد العربية والافريقية . وان هذه الشروط ـ التي هي بمثابة التزامات يجب أن يراقب احترامها كل يوم ما تزال قائمة في الوقت الراهن، رغم أن الظروف التي ستنطلق منها قد زادت تدهوراً بعد ثلاث سنوات من الأخطاء والتلاعب في الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان التعهد بتطبيق اصلاح زراعي جذري، نعتبره السبيل الوحيـــد لاضعاف الرجعية الاقطاعية ، وحرمانها من وسائل نفوذها على أجهزة الدولة المركزية والمحلية . وسيمكننا ذلك أيضاً من تسوية علاقاتنا بصفة نهائية مـــع الدولتين الحاميتين سابقاً ، اللتين ما زال مواطنوهما يحتلون نحو المليون هكتار من أخصب الأراضي المغربية . وليست هذه المسألة مجرد بَنْد من برنامج عمل حكومي — لا يجرؤ احد اليوم على إنكار ضرورة إدراجه ولكن هذا الاصلاح الزراعي يتطلب في الواقع جملة من التدابير الاقتصادية والسياسية والإدارية والدستورية التي يتعين السهر على انجازها .

وكذلك الأمر فيما يرجع لتحقيق الديموقراطية في الحياة العامة ، فمعناها بالنسبة إلينا هو البحث عن الذين يمسكون بأيديهم حقيقة السلطة السياسية من أجل اخضاعهم للارادة الشعبية ، أي انها لا تعني مجرد المبادرة بانتخابات تبقي

السلطة بيد القابضين عليها خلف واجهة برلمانية شكلية . ان تحقيق الديموقراطية يستلزم سلسلة من التدابير الجذرية ، ومن ضمنها اصلاح المجالس القروية والبلدية الذي يجب ان يبدأ من القاعدة، ويقوم على اساس احترام الارادة الشعبية.

أما التضامن الفعلي المخلص مع النظم العربية والافريقية التقدمية والمناهضة للاستعمار ، فان شيئاً منه لن يتحقق ما لم ينقطع « السُّر » الذي ما زال يربطما بين بلادنا وبين الاستعمار الجديد ، وما لم يوضع حدّ لتأثير هذا الاستعمار الجديد على أجهزة الدولة في بلادنا .

تلك هي الخطوط الرئيسية لمحتوى الحل الانتقالي الذي لن يكون إلا مرحلة في برنامجنا السياسي ، وان هدفنا الاقصى لا يمكن ان يكون إلا بناء المجتمع الاشتراكي في المغرب .

* * *

بقي عليّ ان أقول كلمة حول الشروط التي يجب ان تتحقق داخل الحزب لضمان النجاح في هذه المرحلة من مسيرتنا الثورية ،انها نفس الشروط التي تعرضت لها في تقرير سنة 1962 ،والتي زادت من أهميتها حوادث القمع منذ سنة 1963. لقد أصبحنا نؤمن اكثر من أي وقت مضى بضرورة تعميق التكوين الايديولوجي للمناضلين ، وتقوية النظام الداخلي للحزب حتى نجعل من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أداة ثورية حقيقية .

وهنا يجب ان أسجل الدور الذي سوف يلعبه الطلبة في معركة التحرير والبناء، سواءً بوصفهم مناضلين في الحزب، أو ضمن منظمتهم الجماهيرية « الاتحاد الوطني لطلبة المغرب » . واذا كان هذا الدور قد ظهر بجلاء بمناسبة حوادث مارس 1965 الدامية ، فقد برز من قبل طيلة ست سنوات من خلال المعارك الطلابية ، وعن طريق قرارات مؤتمراتهم السنوية .بقي الطلبة وحدهم في الميدان بعد قمع يوليو 1963 مُتحَدّين قوات القمع البوليسية ، ومتعهدين لنضالية

الجماهير الكادحة .

اننا اليوم واعون اكثر من أي وقت مضى لمسؤلياتنا التاريخية ، بعد أن التحمت في الشوارع جماهير الأبناء والآباء للتعبير عن شعارات حزبنا ، مضحين بأرواحهم « الزكية » البريئة . وان هذه المسئوليات لتتطلب منا وضوح الرؤيا لآفاقنا البعيدة والقريبة ، وتماسكاً في حزبنا يصمد أمام التحديات التي سوف تواجهنا . وفوق كل ذلك تتطلب منا يقظة تجاه العناصر الانتهازية التي تكون قد اندست في صفوفنا ، والتي كشفتها حوادث سنة 1963 .

علينا ألا نستهين بجسامة المهام التي تنتظرنا لانجاز عمل جبار في تربية الجماهير وتنظيمها ، فان الطاقات الثورية الكامنة في شعبنا مـــا تزال في حاجة لكي تتحول إلى قوى فعالة، تستطيع ان تمحو بقايا رواسب السيطرة الاستعمارية ومظاهر الاستغلال في بلادنا ، وان تتجند لبناء مجتمع جديد، وفق اختياراتنا الثورية .

والأهم هو ان نستعد كما يلزم حتى نستطيع مواجهة كل الظروف المقبلة .

يوليه 1965 المهدي بن بركة

القسم الأول

الاختيار الثوري في المغرب

« تقرير

للسكرتارية العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمناسبة المؤتمر الثاني (مايو ١٩٦٢) »

اسمحوا لي ان اذكركم بأهمية هذا المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالنسبة لمستقبل بلادنا . لأن هذا المؤتمر سيمكن حركتنا من أن تخرج منه بتنظيم أقوى وأكثر احكاماً، وأفق أشد وضوحاً لتكون على مستوى مهامنا التاريخية. وإن الغرض من هذا التقرير هو أن أعرض عليكم بعض الملاحظات حول المهام الملحة، والمهام البعيدة المدى التي تنتظرنا ، وأن استعرض الوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافنا على أكمل وجه .

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه حزباً ثورياً ، سوف يعطي لهذه الصفة مدلولاتها ابتداءاً من هذا المؤتمر . وقد كان ولا شك قد حدد أهدافه منذ نشوئه سنة ١٩٥٩ . اذ انبثق من حركة المقاومة المسلحة وجيش التحرير، وقام على الجماهير الكادحة في المدن والقرى ، وعلى الشبيبة العاملة والطلابية ، وأخذ على نفسه أن يواصل نضال الحركة التحريرية في المغرب لكي يعطي للاستقلال مدلوله الحقيقي .

وقد بدا من الضروري ان نبعث في نفوس الجماهير ، في اطار نشاط نضالي،

ذلك الايمان ، وذلك الحماس اللذين أخذ يضعفهما التهافت على المصالح ، والتسابق على الامتيازات عند بعض مسيري الحركة الوطنية ، كما اخذت تنال من قوتهما مناورات التقسيم والتفسيخ التي بدأ يحوكها المستعمرون وعملاؤهم غداة اعلان الاستقلال . الا ان مهمتنا العاجلة الأولى كانت هي الحيلولة دون امتصاص تعبئة الجماهير، ومعالجة فقدان الثقة الذي بدأ يتسرب الى نفوس المناضلين ومسيري الحركة الوطنية ، وكذلك قطع الطريق على الخيبة التي أخذت تحل محل آمال فترة النضال .

وكانت دعاية محكمة التوجيه تعمل على تمهيد السبيل لاحتكار السلطة بيد القصر ، مدعية ان نظام الأحزاب كأسلوب للتنظيم السياسي والبناء الاقتصادي باء بالفشل ، رغم أنه أتيحت له كل الفرص . بينما الحقيقة أنه لم تعطَ لأي حزب فرصة ممارسة الحكم . وكانت هذه الدعاية التي جندت لها الصحافة والاذاعة كل يوم ، انما تنقل بعض النظريات السياسية الممسوخة أو غير المهضومة والمحرفة تحت دعاوى ضرورة اقامة نظام قوي كطريق لاخراج البلاد من التخلف .

أمام هذه الحملة التي كانت تهدف الى بلبلة عزائم المناضلين ، وتجميد طاقات الجماهير ، غدت مهمة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هي اقامة الدليل على ان الشعب يستطيع تجنيد نفسه بنفسه دون الحاجـــة الى وصي ، كما جنّد نفسه خلال الأزمة الكبرى من سنة ١٩٥٢ الى ١٩٥٥ .

وقد تحقق هذا الهدف الأول حيث ان المغرب اليوم رغم نظام القمـــع والاستبداد يمتاز في القارة الافريقية بظاهرة فريدة ، كبلاد تفرض فيها الجماهير احترام منظماتها وصحافتها بل وتجعل الحكم يستعير منها شعاراته التي يمسخها بعد ذلك .

على انه يجب علينا ان نعترف بأننا لم نستطع ايقاف الانقلاب الذي حصل في ماي ١٩٦٠ ، والذي صفى ما تبقى من مظاهر المشاركة الشعبيـــة في

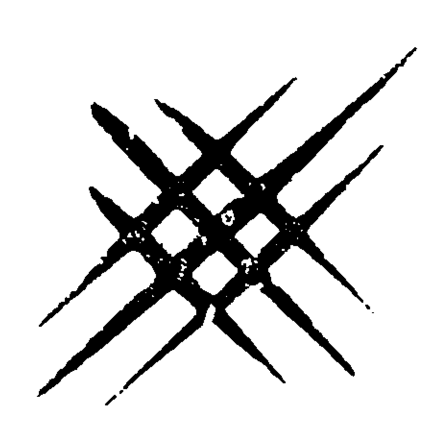
الحكم ، ولو ان هذا الانقلاب كان نتيجة لضغط الجماهير التي فرضت على حكم اتخذ اسلوب القسر والتحكم ان يزيل القناع عن وجهه ، وان يظهر على حقيقته . نعم يمكن ان نجد لهذا الانقلاب جانباً ايجابياً اذ مكّن من توضيح الوضع السياسي في البلاد ، ومن ابراز القوى المتقابلة ـ قوى التقدم وقوى الرجعية ، انصار المستقبل المشرق ، والمتشبثين بعهود الماضي المظلمة . من جهة القوى الشعبية ، ومن جهة اخرى عناصر الاقطاع وفلول القوى التقليدية والاحزاب السياسية المتفسخة ، وكذلك السماسرة ذوو المصالح المرتبطة مع الاستعمار .

واذا أردنا ان نحدد مهامنا الاساسية منها والملحة ، تعين علينا أن نقوم بتحليل لتناسب هذه القوى المتقابلة ، طبقاً لاساليب العلم الموضوعية . وفي مقدمة هذا التحليل يجب توضيح محتوى النظام القائم ، وتحديد دوره في المرحلة الحاضرة . اذ لا يمكن الاكتفاء بوصف أسلوب الحكم دون الوقوف على حقيقة القوى التي يستند عليها . والى الآن فإنه يظهر ان اقتصارنا على وصف أسلوب الحكم ومواطن ضعفه العديدة جعلنا نستغني عن تحليل سياسي عميق لأصوله . فإذا كان صحيحاً أن نظام الحكم في المغرب هو الحكم الفردي ، فإن هذا التعريف وحده لا يكفي ، ما لم نوضحه بتحليل متطلباته الداخلية والخارجية . فان الاكتفاء بالحديث عن الحكم الفردي ، قد يفيد استقلال هذا الحكم في اختياراته السياسية ، بينما نحن نرى مطابقة واضحة وبسيطة لسياسة النظام مع خطة الاستعمار في بلادنا . ومن هنا وجب القاء بعض الضوء على المقومات الخفية التي تمكن هذا النظام من البقاء رغم ضعفه وعجزه وتناقضاته .

لا مراء أن النظام القائم يستفيد من ظروف داخلية وخارجية علينا أن نقيّمها بموضوعية ، اذ كثيراً ما ارتكبت اخطاء في التقدير إما بسبب التقليل من اهمية هذه الظروف المساعدة للحكم ، وإما بسبب المبالغة في مواطن الضعف التي تكون مع ذلك عميقة وحقيقية . وان تتبّع هذا التوازن المتطور مع الزمن

بين العوامل الداخلية العميقة المهددة لكيان النظام، وبين العوامل الطارئة المساعدة له سواء كانت داخلية أو خارجية ، هذا التتبع هو الذي نستطيع بفضله في كل وقت تحديد استراتيجية نضالنا وتكتيك خطتنا السياسية المرحلية الملائمة .

ولذلك سنتناول في أول الأمر استعراض الظروف الحالية التي تعيشها بلادنا في الداخل والخارج .



تحليل الحالة الراهنة

مـــا هي الظروف التي ينعقد فيها المؤتمر الثاني للاتحـــاد الوطني للقوات الشعبية ؟

أولاً : الظروف الخارجية .

ان أهم حدث بلا شك المـــد السريع لحركة تحرير الشعوب المستعمرة . فقداتسعت آفاق بلادنا كإحدى الاقطارالتي تحررت حديثاً من الحكم الاجنبي . الا أنه يتعين التذكير بأن حركة عظيمة كالتي تقوض أركان النظام الاستعماري لا يمكنها أن تتخذ شكل موجة عارمة ، تحطم كل مـــا يعترض سبيلها ، فهي لا محالة تخضع لقوانين المد والجزر ، وتسجل بعض التوقف إثر فترات الزحف والنصر . وفي رأيي ان فترة سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ تميزت برد فعل رجعي من طرف الاستعمار في قارتنا الافريقية .

أ – الاستعمار الجديد في إفريقيا

دخلت أفريقيا مع سنوات الستين في مرحلة جديدة من تاريخها، ومن نضالها في سبيل التحرير والتقدم .

ففي ظرف سنتين التحقت أغلبية بلاد القارة بركب الدول القليلة التي كانت

قد استرجعت استقلالها الوطني ، واحتلت مقعدها في الحياة الدولية .وبدأ يلوح لنا اليوم الذي سيمحى فيه من وجه القارة كلها أثر السيطرة الأجنبية المباشرة، رغم المآسي التي تعانيها شعوب جنوب إفريقيا ، ورغم العناد الأخرق الذي تتصرف به حكومتا البرتغال واتحاد جنوب افريقيا اللتان لن تفلتا من مصيرهما الحتمي.

هذه الظاهرة وحدها ذات أهمية خطيرة ، اذ انها تحدث لا محالة تغييراً جوهرياً في التوازن الدولي الاستراتيجي والسياسي . ومع نمو حركة التضامن بين القارات الثلاث ، افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وتضافر الجهود مع سائر القوى التقدمية في العالم ، فان هذا التغيير سوف يؤثر تأثيراً عميقاً على تيارات التبادل الاقتصادي الدولي ، وبذلك يلغم الاستعمار من اساسه .

وليست حركة الهروب الى الامام ، التي تقوم بها الدول الاستعمارية الأوروبية بانتهاجها سياسة الاستقلالات الشكلية الممنوحة ، سوى خطة دفاع للاستعمار عن نفسه ، تحمل اليوم اسم الاستعمار الجديد.

والاستعمار الجديد عبارة عن سياسة تعمل من جهة على منح الاستقلال السياسي ، وعند الاقتضاء انشاء دول مصطنعة لا حظ لها في وجود ذاتي ، ومن جهة اخرى ، تعمل على تقديم مساعدات مصحوبة بوعود تحقيق رفاهية تكون قواعدها في الحقيقة خارج القارة الافريقية .

وليست هذه بالظاهرة الجديدة ، لأن هذه السياسة تدخل في صلب مفهوم الاستعمار ، وهو نفس الأسلوب الذي كانت تسلكه أكثر الدول الرأسمالية تقدماً . انما الجديد بالنسبة للعلاقات القائمة بين الدول الاستعمارية الأوروبية وبين افريقيا هو العدول عن السيطرة والاستغلال المباشرين، واعادة النظر في الاستعمار الاستيطاني نفسه .

ولم يكن هذا الاتجاه الجديد مجرد اختيار في السياسة الخارجية للدول الأوروبية ، بل هو تعبير عن تطور عميق في أسس الرأسمالية الغربية ذاتها ،

نتيجة لما حدث بعد الحرب العالمية الثانية من تغيير في أوروبا تحت تـــأثير مشروع مارشال،والتداخل المتزايد للاقتصادالأمريكي مع الاقتصاد الأوروبي. مما جعل هذا الأخير يفقد خصائص القرن التاسع عشر التي كانت تميزه ، ويحاول التشبه برأسمال الولايات المتحدة . فمـــن الطبيعي اذن أن ينهج نفس الأسلوب فتبحث أوروبا عن « امريكا لاتينية » خاصة بها .

ونحن مقتنعون أن ظاهرة الاستعمار الجديدهذه ليست سوى محاولة لتوقيف المد الثوري ولو الى حين . وهي لذلك لن تفتّ في عضد القوى الثورية ، ولن تمنعنا من أن نواصل مع سائر القوى التقدمية مهمتنا التاريخية لتصفية الاستعمار والقضاء على الامبريالية .

غير اننا في حاجة الى جهود متواصلة لتعميق أسس نضالنا الايديولوجية ، ولتسليط الأضواء على كافة مظاهر هذا الاستعمار الجديد ، من أجل تشخيص خصائصه واستقصاء علمي لوسائله ، وتحقيق دقيق لأدواته وركائزه .

وقد كان الفضل للمؤتمر الثالث لمنظمات الشعوب الافريقية المنعقد بالقاهرة في مارس ١٩٦١ في الشروع في هذا التحليل والتشريح واستخلاص نتائجه في قراره الشهير حول الاستعمار الجديد الذي جاء فيه :

«ومتى بدا أنه لا مناص للاستعمار من الاعتراف بالاستقلال القومي ، فان خطة الاستعمار الجديدتسعى الى افراغ هذا الاستقلال من مضمونه التحرري الصحيح ، اما بفرض اتفاقيات غير متكافئة في الشئون الاقتصادية العسكرية والفنية ، واما بتنصيب حكومات عميلة عن طريق انتخابات مزورة ، واما باختراع اشكال دستورية بدعوى تنظيم تعايش القوميات المختلفة،بينما هي في الحقيقة ضمان للسيطرة العنصرية لفائدة المستعمرين . »

« وعندما لا تجدي هذه المناورات في النيل من نضالية المنظمات الشعبية التحررية وتصميم عزمها ، فان الاستعمار وهو في النزع الاخير يعمد الى التستر وراء الشبه شرعية ،والتدخل الموجه للأمم المتحدة ،اما لبلقنة الدول الحديثة ، واما لتقسيم قواها الحية السياسية او النقابية .وقد يصل به اليأس، كما حدث في الكونغو الى اللجوء لحبك المؤامرات ، وتنظيم القمع البوليسي

والعسكري،وتدبير الانقلابات بل والى السفك والاغتيال ».

ب – الوضع الجديد للقضية الجزائرية .

لا يمكن ان نتصور أن الكفاح المرير والبطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري يمكن بأي حال من الأحوال ان ينتهي بالفشل ، نظراً للوضع الدولي، وبالأخص نظراً لتصميم الجماهير الجزائرية الباسلة . ولكننا اذا نظرنا الى توازن القوى المتصارعة ، قوى الشعب الجزائري من جهة ، ومن جهة أخرى الجالية الاستعمارية والجيش الفرنسي ومن ورائهما منظمة الحلف الاطلسي ، فان نتيجة الصراع لا يمكن أن تخرج عن أحد أمرين :

إما التقسيم بحكم الأمر الواقع ولو مؤقتاً ، واما النصر الكامل للثورة ، وانسحاب كل وجود فرنسي من الأراضي الجزائرية . ولكن أياً من الحلين لم يتحقق ، رغم ان كليهما ما يزال ضمن الاحتمالات التى تخبئها أحداث المستقبل القريب .

وان الاتفاقية التي انتهت اليها مباحثات افيان،يمكن اعتبارها حلاً وسطاً ثورياً ، بمعنى انه يمكن من الحصول على مكسب أكيد هو الاعتراف باستقلال الجزائر دون ان يحجب الرؤيا عن آفاق الثورة الجزائرية .

الا أنه رغم الضغط الذي سوف تباشره الجماهير الجزائرية،وفي طليعتها جيش التحرير لاختصار مراحل الاستقلال التام ، فانه لا مناص من انتظار فترة من الوقت لقيام أجهزة الدولة الجديدة ، وتصفية مخلفات الاستعمار ، كما ان عامل الزمن سيدخل في عملية تحويل الأداة المسلحة الى حركة سياسية مثلما حصل

في كوبا نفسها . وخلال هذه الفترة يجد الاستعمار الجديـــد فسحة من الوقت لاسترجاع انفاسه .

لذا فان المعارك القادمة في الجزائر للاستفتاء من أجـــل تقرير المصير ، ولاقامة حكم ثوري ، ولمقاومة نشوء قوة ثالثة قـــد تستغل كركيزة لتسرب الاستعمار الجديد ، وللمحافظة على وحـــدة الشعب حول قوته المسلحة جيش التحرير الوطني ، وحول حزب جبهة التحرير الوطني، كل هذه المعارك تقتضي جهوداً متواصلة جبارة ومنتهى العزم والصلابة من طرف اخواننا المناضلـــين بالجزائر ، كما تستلزم منا نحن التضامن المطلق معهم ، وبذل كل المساعدة غـــير المشروطة لهم لتحقيق النجاح .

ان مستقبل الثورة الجزائرية لا يهم الجزائر وحدها ، وانما يهمنا نحن أيضاً كمغاربة ، ويهم مصير المغرب العربي بأسره .

ومن واجبنا كذلك ألا نتسامح مع انفسنا فيما ارتكبناه في الماضي مـــن اخطاء وسوء تقدير ، حتى نساعد بتجربتنا المتواضعة اخواننا الجزائريين الذين يتوفر لديهم رصيد ثماني سنوات من التجارب ومقومات التماسك الثوري ، ذلك الرصيد الذي هو العامل الأهم لنجاحهم في اجتياز مرحلة تصفية الاستعمـــار وتلافي الفخاخ التي ستنصب في طريقهم لا محالة، مثلما نصبت في طريقنا نحن .

* * *

اننا في هذا الاستعراض السريع للظروف الدولية اقتصرنا على عاملـــين اساسيين،قد يكون لهما تأثير مباشر على المعركة الدائرة عندنا بين القوى الشعبية والمصالح الاستعمارية :

العامل الأول : الصراع بين الاستعمار الجديد وحركة التحرير الوطني في إفريقيا .

العامل الثاني : استيلاء جبهة التحرير الوطني على الحكم .

وسوف يكون لكلا العاملين تأثير على توازن القوى بالمغرب . وقـد رأينا النظام الذي وجد نفسه منغمراً مع الاستعمار في مؤامرة الكونغو ، يجتهد في محاولة تبرئة ذاته عن طريق تبني شعارات مؤتمر الدار البيضاء، والوقوف الشكلي في صف الدول الافريقية التقدمية التي تتولى الحكم فيها منظمات شعبية متحالفة مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في مؤتمر الشعوب الافريقية، وفي منظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية .

ومما لا ريب فيه أن الوضع في الجزائر هو الذي سينتج عنـــه توضيح اكبر لنوعيات القوى المتقابلة في المغرب ، وهو الـــذي سيؤثر في اتجاه ايجابي او سلبي على اي من هذه القوى حسب ما ينتهي اليه من فشل او نجاح دور الاستعمار الجديد في تكييف حل مشكلة السلطة في الجزائر . ولا بد للاستعمار من ان يبذل جهده لتركيز دعائمه الاستراتيجية في المغرب وفي المشرق ، كما في المجموعة الافريقية الاسيوية تبعـــاً للتهديد الذي سوف تواجهه قواعده ، بسبب قيام نظم شعبية تقدمية اصيلة .

ثانياً الحالة الداخلية .

لقد قلنا آنفاً ان الجانب الايجابي للانقلاب الذي حدث في ماي ١٩٦٠ كان هو تجاور القوتين الأساسيتين في المغرب . فلم يعـــد مجال للقصر لكي يقف موضوعياً موقف الحكم أو الوسيط . وليست القوى المساعدة التي تدور في فلكه ، من الشخصيات الباقية على رأس احزاب خلت من محتواها الشعبي ، وكل همها تمجيد ماضيها والافتخار به ، أو من العملاء الذين يستمدون وجودهم من الخارج، أو من جماعة كبار الموظفين الذين يوهمون أنفسهم بأنهم تيقنوقراطية البلاد ، كل أولئك انما هم في الحقيقة ظل للنظام نفسه ، ويحافظون على بقـائهم بتسخير أنفسهم لخدمته والاستسلام لارادته

وهذا هو السر في تسرب النفوذ الأجنبي شيئاً فشيئاً واستفحاله . وهذا هو

الذي يشرح أيضاً البون الشاسع بين النتائج الهزيلة التي حققتها الحكومة القائمة بعد سنة ونصف ، وبين ُخطب التهاني التي يمتدح بها النظام نفسه .

لقد أراد النظام القائم أن يبني مشروعيته على عجز التجارب السابقة ، التي يدّعي انها تجارب حكومات الاحزاب التي فشلت في وضع سياسة تنمية صحيحة للبلاد . فالمبرر الوحيد اذن لبقائه ، لو كتب له البقاء ، هو في تنفيذ اهداف جزئية على الأقل لخـّطة التنمية الاقتصادية .

ولكن ماذا نرى الآن ؟

ان الظاهرة الأولى هي أن ما من مشروع تتناوله وسائل الاعلام بالدعاية والتزمير ، الا وهو اما امتداد لأحد المشاريع التي وضعتها الحكومة السالفة ، واما مجرد تهويش لا يكاد يبين حتى يدخل في طي النسيان .

وليس المهم ان يتبنى النظام لحسابه شعاراتنا وافكارنا بل وحتى خطوط برنامجنا ، مدعياً أنه يريد تحقيقها من دوننا ، بل المهم هو ان يستطيع ذلك .

فها هي الدعاية الرسمية قد استحوذت على المشاريع والدراسات بل والانجازات التي سهرعليها اخواننا (في مؤسسة الدراسات والمساهمات الصناعية) مدة توليهم مسؤولية وزارة الاقتصاد الوطني .

ولكن تلك المشاريع لا تلبث في أغلب الأحيان ان يصيبها المسخ ،فتصبح غير كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة . هذا اذا لم تتحول الى مجرد عمليات مقامرة واختلاس،مثلما حدث في مشروع آسفي . واذا افتضح هذا المشروع قبل سواه فذلك لأن تطوره رُوّج بالخارج ، واستطعنا كشف النقاب عنه قبل فوات الأوان .

أ ـ نتائج السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

حاول النظام الهروب من المشاكل الفلاحية بالبوادي بما سماه مشروع

الانعاش الوطني . وقد كانت نتيجة هذا المشروع هي سخرية كل الاخصائيين في ميدان التشغيل الجماعي للفلاحين . لأن الكل يعلم أنه لم يستطع أحد قط تجنيد الجماهير القروية قبل البدء بكسب ثقتها ، ودون اعطائها وسائل الرقابة التي تمكنها من الشعور بأن المشروع في صالحها وفي خدمة اغراضها .

ومن الوجهة الاقتصادية البحتة ، فان مشروع الانعاش الوطني ليس سوى مجموعة اوراش لتشغيل العاطلين مؤقتاً،حسب امكانيات تمويله بالقمح الاميركي المقروض . وان اسم المشرورع وحده ليذكر بأشباهه من المشاريع الرجعية المعرفة في عهد «فيشي» ايام الماريشال بيتان بفرنسا . على انه ما لبث ان فقد كل مدلول اقتصادي ، وتحول في النهاية الى أسلوب «التويزة» المستعمل أيام الحماية الفرنسية ،لتنظيم الخدمة الاجبارية لصالح الحكام والاقطاعيين .

وقد سجل معنا بعض الاخصائيين الأجانب فشل هذا المشروع الدعائي بَلْ وكذلك بعض المشرفين عليه انفسهم .

وتتوالى الاجتماعات تلو الاجتماعات تحاول عبثاً انقاذ ما يمكن انقاذه ، وكل ما تنتهي اليه هذه الاجتماعات هو شرح جديد لأهداف المشروع في الزراعة ، وكأن اربابه ما يزالون في تطور تعريف وتمهيد ولادته . غير أن ابلغ دلالة على فشل النظام هي عدوله النهائي عن كل محاولة تخطيط اقتصادية بعد تبنّيه مشروعنا لخطة الخمس سنوات الذي كان جاهزاً سنة ١٩٥٩ ، بعد أن عمل على افراغه من مدلولاته الثورية ، لا سيما ما يتعلق بالاصلاح الزراعي .

وبعد سنة ونصف من اعلان الخطة ، يمكن القول بأنها لن تتحقق حتى في أهدافها الجزئية ، ولو أن المسئولين ما يزالون ينتبهون للمفعول السحري التي تحدثه عبارة « خطة الخمس سنوات » فهم لذلك لا يغفلون عن حشرها في خطبهم وتصريحاتهم من حين لآخر .

ومن بين هذه الأهداف الجزئية التي عجزت الحكومة الملكية عن تحقيقها ، نورد مثالاً واحداً يتعلق بميدان التعليم . فقد كانت الخطة قد حددت الأهداف المطلوب تحقيقها في كل سنة ، مع بيان عدد الأقسام المنتظر بناؤها وعدد المعلمين الواجب تكوينهم . ولم تنتبه الحكومة انـــه لم ينفذ شيء للاستعداد لحاجيات السنة المدرسية ١٩٦١ - ١٩٦٢ الا خلال عطلة صيف ١٩٦١ ، بحيث كان يستحيل عليها أن تواجه طلبات الالتحاق الجديدة المترتبة على زيادة المواليـــد وحدها ، بقطع النظر عن الذين تجاوزوا سن الدخول في المرحلة الابتدائية ، وليس لنصفهم أي مقعد بالمدارس . نعم ، لقد ارتجلت الادارة اذ ذاك ما سمى « بمشروع المدارس » لبناء عـــدد من الاقسام الجديدة خلال أشهر العطلة . ولكن مثل هذه « العمليات » ولو تم انجازها - وهذا أمر مشكوك فيه - لا يمكنها ان تـُكرر كل سنة بهذا الشكل المرتجل . هذا مع العلم انه يستحيل ارتجال مشروع تكوين المعلمين، كما يرتجل بناء الأقسام الدراسية.

ولم نتحدث في هذا المثال الا من ناحية الكم ، اذ المصيبة أدهى وأمر لو نظرنا لتنفيذ خطة التعليم من ناحية الكيف . ويكفي للدلالة على ذلك انالمغرب التجأ مرة أخرى هذه السنة الى فرنسا برجاء إرسال الفي مستشار من رجال التعليم ، ومن بينهم ١٢٠٠ للمرحلة الابتدائية ،مما يجعل المغرب أكـــثر البلاد احتياجاً للأجانب في التعليم حتى في المدارس الابتدائية .

والحقيقة المرة هي أنه ، ولو أن اهداف الخطة في ميدان التعليم قد تحققت ، فلن يكون لذلك أي معنى ما دامت الأهداف الاقتصادية بعيدة عن الدخول في مجال التحقيق. اذ ما الفائدة من أفواج المتخرجين الجدد،اذا لم تتوفر لهمظروف العمل في اقتصاد مزدهر .

ذلك أن نتائج سياسة النظام في الميدان الاقتصادي متجلية في الحالة السيئة التي يعرفها الجميـع ، من غلاء في الأسعار يمس على الخصوص جماهيرنا الكادحة ، واستفحال في الضرائب يهدد مصير صغار التجار والحرفيين . واذا كان النظام

قد استطاع حتى الآن ان يتلافى أزمة اقتصادية خطيرة ، بفضل الرصيد الذي تركناه في الخزينة عند مغادرتنا للحكم ، وكذلك بفضل المساعدات والقروض الفرنسية والامريكية ، واذا كان النظام ينتظر مهلة لأخذ نفس جديد من وراء المحصول الفلاحي الجيد المترقب هذه السنة ، فإن تصرفاته الحالية في الميدان الاقتصادي والمالي ، لو استمرت على ما هي عليه ، فانه لا يمكنها أن تؤدي الا لنتيجة حتمية واحدة وهي العجز الفادح في ميزان المدفوعات الخارجية .

ولذلك نرى اليوم وزير الاقتصاد السيد محمد الدويري ، وهو من حزب الاستقلال، يوجه النداء تلو النداء لجلب الاستثمارات المالية الأجنبية لمواجهة هذا العجز في ميزان المدفوعات ، ولمحاولة الحصول على حقنة لانعاش الاقتصاد. فهو لا يكتفي باعطاء كل التطمينات من اجل استرجاع المستثمرين لارباحهم ولرؤوس الأموال ، بل ويطلب من الحكومة الفرنسية ان تمنح لرؤوس الأموال الفرنسية ضمانات استثنائية عن طريق قروض خاصة . وفوق ذلك كله فهو يمنح لرأس المال الاجنبي امتيازات جديدة في بلادنا، تحت ستار ما سماه « الصندوق الوطني للاستثمار » .

وحتى اذا كتب النجاح لهذه السياسة ـ وهذا بعيد الاحتمال ـ فانها لن تؤدي الى تنمية اقتصادية سريعة ومنسجمة ، وانما ستكون نتيجتها تركيز طبقة من السماسرة غير المنتجين الذين سيكونون الوسيط بين الاستغلال الاستعماري في أسلوبه الجديد وبين الشعب المغربي ، وسيصبحون العدو الألد لمغربة الاقتصاد القومي .

كل هذه المحاولات لتلافي الفشل ، لا يمكن ان يكتب لها النجاح ، لأنها مشكوك فيها من الناحية الفنية ، ولانها رجعية من الوجهة الاجتماعية .

فليس للنظام أدنى وسيلة لتحقيق ما يتبجح به ، بالرغم من سرقته لشعاراتنا وبعض من برامجنا ، لانه عاجز عن ذلك . ومرجع هذا العجز وهذا الفشل هو ان الشعب أبقي مبعداً عن سائر المشاريع ، وهذا ما لا يريد النظام ادراكه

رغم ما يمكن أن يتعلمه عند غيرنا من دروس التجارب المتعددة .

ب – دعائم النظام

وحيث ان هذا النظام لا يمكنه أن يعتمد على ثقة الجماهير الشعبية والتفافها الإرادي حوله ، فانه محكوم عليه بأن يبقى تحت رحمة العون الخارجي ، وأن يظل معتمداً في الداخل على عناصر أقل ما يقال عنها انها فاقدة لكل فعالية ، وهي الأجهزة الادارية العليا والمتوسطة الى جانب الجيش والشرطة .
أما فيما يخص الجهاز الاداري،فقد عمد النظام الى شراء موظفيه بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، منعماً عليهم بامتيازات غير متناسبة البتة مع كفاءتهم وانتاجيتهم .ولكن لسوء حظ هذا الأسلوب من الحكم،فان الامتيازات بالطبع محدودة،بينما شره بعض الناس لا حد له. مع العلم ان الجهاز الاداري يقوم بالفعل على جمهور صغار الموظفين لا على الفئة الصغيرة من كبار الموظفين.وما دامت أغلبية الموظفين تجد أن وضعيتها تستفحل كماً وكيفاً،فانها لا ترى وازعاً يحثها على التضحية ، بينما رؤوسائهم غير متورعين عن ارتكاب الفضائح لتكديس الثروات الطائلة بحكم وظائفهم .

ولذلك لم يلبث الجهاز الاداري ان سرت فيه روح الاهمال واللامبالاة وتفشى فيه التعفن والفساد ، كنتيجة حتمية لفقدان الرقابة الشعبية . وان خطب الرسميين لا تجدي فتيلاً لتغيير الاوضاع المتردية التي آلت اليهـــا الادارة ، فغدت أداة متعفنة ومشلولة .

فأي فائدة تُرجى والحالة هذه من ادارة منخورة متغنغرة ؟

أضف الى ذلك التنافس المستحكم بين الفئات التي تؤلف زبائن النظام،والتي تتسابق على المناصب الادارية،بعضها يريد وظائف وزارة العدل والبعض الآخر وظائف وزارة الداخلية ، وفئة ثالثة ترشح نفسها لاحتلال مناصب ادارة القطاع

العام . وقد بلغ الأمر الى حد أقلق المسؤولين أنفسهم وحلفاءهم الأجانب وبعض المتعاونين مع النظام .

أما الجيش والشرطة ،فانهما جهازان يستمدان قاعدة المشتغلين فيهما من ابناء الشعب ، فان الجنود والضباط الذين كانوا يشتغلون في فرق عهد الحماية الأجنبية، والذين تشكلت منهم القوات الملكية المسلحة غداة الاستقلال ، ما كان يدفعهم للانخراط في الجيش الفرنسي أو الاسباني سوى الهروب من سياسة الظلم أو عامل البطالة . بحيث اننا نجد في نفوسهم كما نجد عند فرق جيش التحرير التي حلت وأدمجت في صفوف القوات الملكية المسلحة في غشت ١٩٥٦ ، نفس المطامح الشعبية التي تجيش بها نفوس عائلاتهم التي ما تزال مقيمة بالقرى، أو التي نزحت للاحياء الفقيرة بضواحي المدن الصناعية . هذه حقيقة يجب الا نغفل عنهـــا ابداً .

ولكن هناك حقيقة اخرى يتعين علينا كشفها هنا ، وهي اننا باعتبارنا الجيش والشرطة الدعامتين الأساسيتين للنظام القائم،فلأن هذا النظام لم يسمح لهما قط بأدنى ارتباط مع الشعب ، وظل يمانع في اصرار قبول أي شكل من اشكال التجنيد الشعبي للخدمة المدنية أو العسكرية التي من شأنها أن تخلـــق الرابطة الضرورية بين الجيش المحترف ، وبين الشعب الذي وجد هذا الجيش مبدئياً لخدمته .

وكانت نتيجة هذا الحرص الذي ظل يبديه القصر الملكي ، في احتكاره للجيش كملكية خاصة به معزولة عن الشعب وفي اطار مغلق ، أن تكونت شبه اقطاعية قوية التسليح ، ومهددة بشتى أنواع المؤثرات الأجنبية والمصالح المشبوهة ،دون أية وسيلة لحماية هذه القوات المسلحة من الاخطار ،أو لاخضاعها لرقابة شعبية . فأصبح يُخشى على النظام نفسه بسبب سياسته العمياء اللاشعبية أن يفقد سلطته على تسيير هذه الأداة . وقد كشفت تجربة الكونغو أن بعض المسئولين على رأس القوات الملكية المسلحة ،قد ينهجون سلوكاً مناقضاً للسياسة

التي يعلن عنها النظام .

فالاحتمال قائم اذن في أن الدعامة التي يظن النظام انه مرتكز عليها ، لا تفلت من يده فقط ، بل انها قد تصبح تهديداً خطيراً لبقائه .

ونحن عندما كنا نطالب بتأميم الجيش ، فإننا لم نكن نقصد الاشخاص المشتغلين في هذا الجيش ، وانما كان يعنينا كشف المهام التي يشغلونها والادارة السياسية للجيش وما يحيط بها من الشبهات والاخطار المهددة لسلامة الأمة.

وليست هذه الأخطار سوى ما سبق أن تحدثنا عنه من نتائج سياسة الاستعمار الجديد في القارة الافريقية بأسرها . وان الظروف التي تسهل خضوع النظام لمناورات الاستعمار الجديد، هي بقاء المؤسسات الاستعمارية التي خلفها نظام الحماية ، والتي يشخصها مليون هكتار من الأراضي الزراعية المملكة للأجانب (٢,٥ مليون فدان) كما تعبر عنها سيطرة الاحتكارات الأجنبية على وسائل الانتاج الاساسية ونظام التسليف والتجارة . ومما يزيد خضوع النظام القائم للرغبات الأجنبية، ضعفه وعجزه اللذان يضطرانه لاستجداء المساعدة المالية والفنية ، تلك المساعدة التي تصبح والحالة هذه وسيلة لتركيز مصالح الاستعمار الجديد، ومصالح حلفائه الاقطاعيين والسماسرة البورجوازيين .

ثالثاً – التناقضات الاجتماعية

لم تكن التناقضات الاجتماعية سنة ١٩٥٥ ، اي قبيل اعلان الاستقلال السياسي قد برزت حدتها في شكل صراع طبقي ، لكنها ما فتئت بعد ذلك ان تبلورت فأدت الى تحول في الحركة الوطنية ، انتهى سنة ١٩٥٩ بظهور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي فصل قيادة حزب الاستقلال الرجعية عن قاعدة حركة التحرير الشعبية . وقد تبع هذا التحول تحول موازٍ في الحكم بحدوث الانقلاب الرجعي سنة ١٩٦٠ .

فإن البورجوازية الكبرى الفلاحية والتجارية ، مع نسبة ضئيلة منها في

النشاط الصناعي، قد ربطت مصيرها منذ الاستقلال مع عناصر الاقطاعيين، ومع المؤسسات الاقتصادية الموروثة من عهد الاستعمار ، بل انها وقفت دون ما كان الرأسمال الليبرالي الأجنبي مستعداً لمنحه اياها من مراكز بحكم سياسة الاستعمار الجديد . وكان هذا الموقف المتقاعس للبورجوازية ناشئاً عن ضعفها كماً كيفاً ، وعن خوفها من الحركة العمالية وزحف الجماهير الشعبية .

فوضعها الراهن اليوم هو استسلامها المطلق للاقطاع والاستعمار الجديد . ونحن نرى نتيجة لذلك الموقف المتخاذل المتكلمين باسمها في المسألة الدستورية، مع ان مصلحتها الطبقية كانت تفرض عليها الوقوف في وجه سيطرة القوى الحاكمة ، وبذلك فقد حكمت على نفسها بالعبودية والتبعية بدون قيد ولا شرط .

نعم ، مقابل هذه التبعية تستفيد البورجوازيـــة الكبرى من السياسة الاقتصادية الحالية . فمما لا شك فيه ان مصالحها الاساسية في المدن والقرى قد امتدت وتحصنت بفضل الاجراءات القانونية المتعلقة بنظام التجارة والجمرك والضرائب . ولكنها لن تلبث أن تجد نفسها في النهاية ـ بحكم هذه السياسة ـ امام أحد احتمالين لا مفر لها من اختيار أحدهما .

ـ فإما ان تصبح بورجوازية أعمال وانتاج فتضطر لوضع مسألة تحقيق تحرر الاقتصاد الوطني .

ـ واما أن تكتفي بدورها الطفيلي كسيدها الاقطاع ، تاركة كل الامتيازات الرئيسية بيد الأجانب المستغلين للبلاد .

ومهما يكن ، فان هذا السلوك المتميز للبورجوازية الكبرى الطبقية ، وضع فاصلاً بينها وبين البورجوازية الوطنية ، المتوسطة والصغيرة ، التي يزداد فقرها يوماً بعد يوم بسبب السياسة الاقتصادية القائمـــة . وتتسع الهوة بين هذه الطبقة الوسطى وبين حفنة المنتفعين بالامتيازات التي يمنحها لهـــم

النظام ، بقدر ما يربطون مصالحهم بمصالح المستوطنين الاجانب،وبالرأسمالية الدولية في الميادين التجارية والصناعية والبنكية والفلاحية . وبهذا نفهم الوضعية الغريبة التي اشرنا اليها،وهي ان هذه البورجوازية الكبرى عاجزة عن احتلال المواقع التي يستطيع الاستعمار الجديد السماح بها وتسليمها .

فمن الخطأ اذن ان ننتظر من هذه الطبقة ان تكون وفية ،ولو حتى لمطلبها الطبيعي في تحقيق الديموقراطية ، فأحرى أن تتولى مهمة تحقيق التحرر الاقتصادي . ومن هنا يتجلى الدور الجسيم الذي ينتظر الطبقة العاملة لتحمل مسؤولية المعركة الاقتصادية .

وان هذه المعركة الاقتصادية لا بد لها ان تتخذ بطبيعة الحال صبغة سياسية حتمية ، ما دام الحكم القائم هو الوصي على البورجوازية الكبرى ، والوكيل المنصرف لخدمة مصالح الاستعمار الجديد ، ولرعاية التحالف بين الرأسمالية الدولية والبورجوازية المستغلة . وقد أدركنا هذه الحقيقة بالتجربة المباشرة طيلة سنوات مشاركتنا في الحكومة .

لذلك نرى ان خطة النظام الحالية، تجاه كل اصطدام اجتماعي بمناسبة مطلب عمالي جزئي ، هي ألا يتجاوز الصدام نطاقه المحدود ، علماً منه انه لن يلبث حتماً حتى يفضي الى معركة جوهرية تهدد الأسس الاقتصادية والاجتماعية للوضع بأكمله . فالحكم يتظاهر بالتنازل في معركة عمالية تهم القطاع العام ، أو هو على الأقل يجزل في الوعود مثلما حدث عند اضراب عمال البريد في نهاية سنة ١٩٦١ . ولكن الى أي حد يستطيع ان يسير في خطة الوعود والتنازلات الشكلية ؟ وهل يستطيع ان يسلك نفس الخطة في النزاعات العمالية المتعلقة بالقطاع الخاص ؟

وان هذه التساؤلات هي التي ترسم الاطار الذي يتعين علينا ان نبحث فيه حقيقة ومغزى مظاهر بعض الاعتدال في نضالية القيادة النقابية .

وان ما يخشاه النظام هو ان تصبح الطبقة العاملة ، وهي مجندة في طليعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ومنتظمة في الاتحاد المغربي للشغل ، الاداة الصالحة لتحقيق التحرر الاقتصادي والثورة الاجتماعية . وهو لذلك يبذل قصارى الجهد لفصل النشاط النقابي العمالي عن حركة التحرر الوطني، بعد ان باءت محاولات تقسيم النقابات بالفشل .

اما طبقة البورجوازية الصغيرة في المدن والقرى ،فإنما تشمل قطاعات مهمة من الموظفين وأصحاب المهن الحرة ، وكذلك الحرفيين والتجار والفلاحين الموسرين. وقد لعبت هذه الفئات من البورجوازية الوطنية دوراً مهماً في حركة التحرير الوطني ، وهي تزداد مع الايام شعوراً منذ اعلان الاستقلال الشكلي باستمرار الأنظمة الاستعمارية والاقطاعية . كما تتعمق خيبتها نتيجة لسياسة الحكم السيئة والوخيمة العواقب . فنراها تسترجع روح التمرد والنقد ، وتقتنع ان حل المشاكل التي تتخبط فيها ، وتحقيق مطامحها ، لن يتأتى شيء منه إلا عن طريق سياسة تحررية حقيقية ، وإقامة نظام ديموقراطي كضمان لازدهار البلاد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والنقابية .

غير ان هذه الطبقة كما هو معروف عنها ، قد تميل الى اختيار الدفاع عن مصالحها في إطار النظم القائمة ، مما يجعل موقفها غامضاً وغير مستقر ، كما تثبت ذلك التجارب في سائر البلاد المتخلفة . فلا غرابة اذا وجدنا بعض العناصر من هذه الطبقة تحاول معالجة مشاكلها بصفة فردية وجزئية خارج الاطار الجماعي الشامل، وحتى في حالة انتظامها على الصعيد المهني، فإنها أميل الى التعاون مع السلطات المحلية منها الى دفع نشاطها للمستوى القومي .

ومع ذلك فان هذا القطاع الهام من مجتمعنا ، يتوفر على طاقات ثورية كامنة ، استطاعت ان تتفجر في فترة فيما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ ، كما هبت لاعلان تضامنها مع العمال والدفاع عن وحدتهم النقابية بمناسبة اضرابات

١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، وبفضلها حققنا الى الان انتصاراتنا الانتخابية البلدية والقروية .

وبقدر ما نكون مخطئين ومجحفين في حق هذه القوة بإهمالها والتنقيص من قيمتها ، فاننا نكون واهمين اذا نحن قصرنا كل اعتمادنا عليها من النشاط الثوري لحزبنا .

على ان النظام لا يعير اهتماماً كبيراً لهذه الفئات في المجتمع من الوجهة السياسية ، اللهم إلا ما كان من استغلال رخيص لعواطفها الدينية وتمسكها بالعادات التقليدية ، كما انه لا يكترث لحركة مزاج البورجوازية الكبرى ، مثلما هو مهتم على الخصوص بطبقة الفلاحين .

وظاهرة الاهتمام بالفلاحين هذه ، جزء من سياسة الاستعمار الجديد الذي استنبط من دروس الثورات الآسيوية والثورة الكوبية على الخصوص بعض الاستنتاجات السطحية ، التي ينصح بمقتضاها الانظمة التي تدور في فلكه بألا تكترث بالفئات الحضرية من شعوبها ، وان تجتهد قبل كل شيء في إخماد تذمر الفلاحين ، والحيلولة بينهم وبين الانزلاق الثوري .

ولا حاجة بنا الى تحليل جديد لما يسمى بمشروع الانعاش الوطني الذي استعرضناه من الوجهة الاقتصادية ، في القسم الأول من هذا التقرير ، ولكن من المهم ان نعيد النظر هنا في مغزاه السياسي .

في الواقع ان هذا المشروع يدخل في سلسلة التجارب المتتابعة منذ عهد الحماية الفرنسية ، قصد معالجة قضايا المجتمع القروي ومشاكله ، دون المساس بنظام الملكية الذي هو المشكل الجوهري ، والذي كان يستحيل على الحماية المساس به ، دون تهديد وجودها من أساسه ، كما كان يستحيل على الحكومات الاولى بعد الاستقلال — ولو مع مشاركتنا فيها — أن تتعرض لهذا المشكل ما لم تحل مشكلة الحكم من أصله .

وكما قلنا آنفاً فان مشروع الانعاش الوطني ليس سوى صورة كاريكاتورية لتعبئة الجماهير القروية. ولكنها قد تؤدي الى تضليل هذه الجماهير، وقديستفيد النظام من ورائها ربح بعض الوقت . وهذه هي الغاية التي يعمل من اجلها . لذا وجب علينا اغتنام فرصة تجميع هؤلاء الفلاحين المحرومين من الأرض، وإن لم يكن ذلك قصد أصحاب المشروع، لنعرض على أنظارهم الحلول الأجدى لمشكلتهم، ولإقناعهم بأن الطريق السليم ليس هو الذي يسوقهم النظام اليه .

* * *

يمكننا أن نستخلص مميزات المجتمع المغربي الحاضر في الظواهر الآتية :

– بورجوازية كبرى تنازلت عن مطامعها السياسية، وربطت مصيرها بالاقطاع .

– طبقة عاملة تكوّن القوة الرئيسية، ولكنها في حاجة لان تضع بوضوح قواعد العلاقات بين مهامها النقابية وبين اهدافها السياسية .

– بورجوازية متوسطة وصغيرة متذمرة ومتوفرة على طاقة ثورية كامنة، ولكنها مترددة في استئناف النضال لاستكمال التحرر الوطني .

– جماهير صغار الفلاحين والمحرومين من الارض الذين هم في حاجة الى وضوح الرؤيا لمهامهم، كما هم في حاجة الى إطار ينظمون فيه نضالهم الخاص الى جانب نضال الطبقة العاملة .

هذه هي الصورة الموضوعية غير الواضحة المعالم للظروف الاجتماعية التي استطاع معها النظام أن يحافظ على وجوده، متظاهراً ببعض الاستقلال بالنسبة لجميع فئات المجتمع، بينما هو يزداد خضوعاً يوماً بعد يوم لمصالح الاستعمار الجديد. ومن وراء ذلك صورة خلفية للصراع الهائل الدائر بين الاستعمار وقوى التحرر والتقدم في العالم .

نقدٌ ذاتي ـ ثلاثة أخطَاء قاتِلة

في هذه الظروف الداخلية والخارجية ، تواجهنا مهام عديدة ومستعصية لا مناص من القيام بها ، ولا بد لنا من معالجتها بأساليب جديده وبسلوك ملائم لخطورتها ،مستمدين قوة جديدة من دروس أخطائنا السالفة.

ويظهر لي أننا في الماضي قد انزلقنا نحو ثلاثة اخطاء رئيسية سوف تكون قاتلة لا محالة ،ان لم نتداركها في الظروف الراهنة.

١ ـ الخطأ الأول .

يرجع الى سوء تقديرنا لأنصاف الحلول التي كنا مضطرين للأخذ بها .

٢ ـ الخطأ الثاني .

يتعلق بالاطار المغلق الذي مرت فيه بعض معاركنا ، بمعزل عن مشاركة الجماهير الشعبية .

٣ ـ الخطأ الثالث .

نشأ عن عدم الوضوح في مواقفنا الايديولوجية ، وعن عدم تحديدنا لهوية حركتنا .

١ ـ انصاف الحلول وموقفنا منها .

ماذا كان موقفنا من أول « نصف حل » عشناه في نضالنا القومي وهو حل « اكس ليبان » (Aix - Les - Bains) ؟

حدث ذلك بعد نضال طويل ظل يتعمق خلاله وعي المناضلين الثوري ، وبرزت طوال مراحله مطامح شعبنا ، وهي تزداد وضوحاً مرحلة بعد مرحلة .

واسمحوا لي هنا ان استعرض المراحل الثلاث التي مر بها هذا النضال في فتراته المعاصرة .

أ – فقد تميزت المرحلة الأولى من معركة التحرير الوطني ،بعد فشل الثورات القروية المسلحة ضد الاحتلال ، بانتشار الدعوة الوطنية عند جماهير البورجوازية الصغيرة في المدن التقليدية ،وانتقلت الحركة الوطنية كماً وكيفاً الى تطور جديد، اثر الحرب العالمية الثانية ، بعد ان انخرطت فيها افواج الكادحين المكدسين في الضواحي الفقيرة المسماة بمدن القصدير . فقد كان للنمو السريع في قطاع الصناعة الاستعماري نتيجة ايجابية ، هي نشوء طبقة عاملة مـا فتئت ان تسربت اليها تنظيمات الحركة الوطنية .

والظاهرة التي يجب ان نلفت النظر اليها هنا ، هي ان البعض ان في أغلب الأحيان ينظر الى هذه الانخراطات الجديدة في صفوف الحركة الوطنية بمجرد نظرة عددية ، ولم يكن يعتبر تلك الجماهير سوى وسيلة جبارة للضغط على المستعمرين ، **بينما كانت هذه الجماهير تشكل بحكم تركيبها التحالف بين العمال والفلاحين المطرودين من الأرض** ، والنازحين **الى مدن القصدير** .وبقي قسم مهم في قيادة الحركة الوطنية غير واع ٍ للمعنى العميق لهذا التحول الكيفي ،ولِما كان ينبغي ان ينتج عنه من تحول في الأهداف وأساليب النضال . ومن هنـا ندرك الاسباب العميقة لكثير من التطورات في الحركة الوطنية .

وبكلمة موجزة يمكننا القـول **بأن الحركة الوطنية كانت تحتوي على حركتين متوازيتين** ، وبقدر إدراك الجماهير الكادحة لايديولوجيتها الخاصة بها كطبقة ثورية ،استطاعت الحركة الوطنية ان تكسب من هذا الدم الجديد طفرة قوية جديدة .

ب - ولم تكن المرحلة الثانية للنضال التحرري، تتميز بظهور المقاومة المسلحة في المدن، مثلما هي تتميز بقيام جيش التحرير الذي لا يتأتى الا بالتأييد الفعال من طرف الجماهير القروية، كما اثبتت ذلك التجارب التاريخية المختلفة. ومعنى هذه المرحلة ان دعوة حركة التحرير الوطنية قد بلغت سكان البادية والأرياف.

ان هذا الحدث اذا فهم وفسر على حقيقته يكون له مغزى ثوري عميق، لأنه يطرح مشكلتين هامتين: **مشكلة تحالف القوى الثورية، ومشكلة اساليب النضال السلمية والعنيفة.**

فالمشكلة الأولى تتعلق بربط نضال جماهير المدن من عمال وصغار التجار والحرفيين بنضال الفلاحين في الأرياف. فكلنا نعلم ان الاستغلال الاستعماري قام عندنا على اغتصاب المعمرين للأراضي الزراعية الذي نتج عنه استفحال البطالة في القرى، وهجرة الفلاحين للمدن. وهؤلاء الفلاحون المطرودون من ارضهم هم الذين يكونون جمهرة الصعاليك في المدن، وهم الذين دخلوا أفواجاً في الحركة الوطنية، بينما منبع سخطهم ومصدر قوتهم الثورية خارج هذه المدن، وفي وسط الأرياف. **ولذلك فبمجرد ما تصل حركة التحرير الوطني الى هذه الأرياف نكون قد اقفلنا الحلقة، وتصبح الطاقة الثورية المتجمعة في كلا القطبين الحضري والبدوي قوة لا مرد لها.**

وبينما الثورة تكتسب قوة جديدة، فهي لذلك تجد الطريق لتعميق مفاهيمها الايديولوجية، فهي اذا أمعنت النظر في مشاكل قوتيها الرئيسيتين، فانها تستطيع الوصول الى وضوح الرؤيا فيما يتعلق بنظام الاستغلال الاستعماري، وفيما يتعلق كذلك بمشاكل العمال والفلاحين وارتباط بعضها ببعض. وان ادراك هذه العلاقة لهي الدلالة على ثورية المنظمة وثورية برنامجها.

وأما المشكلة الثانية التي برزت من خلال هذه المرحلة من نضالنا الوطني، فهي قضية العنف كأسلوب سياسي. **ذلك ان النضال الثوري ضد اي نظـــام اقتصادي واجتماعي لا بدأن يكون مزيجاً من الوسائل السياسية والعسكرية،**

وتأرجحاً مستمراً بين الاساليب القانونية والاساليب غير القانونية . وكان لزاماً علينا،وقد وصلت بلادنا الىهذه المرحلة،ان ندرك هذه المشكلة على حقيقتها وفي منتهى مدلولاتها ، وأن نستخلص منها النتائج الحتمية لتعميق الوعي الثوري للمناضلين .

ج ـ وقد دخلت معركتنا في مرحلتها الثالثة باندماجها في الأفق الثوري لمجموع بلاد المغرب العربي . وتم ذلك بنفس السرعة التى كان يسير بها تعميق الأبعاد السياسية والايديولوجية للحركة ، وهي تسير بخطى حثيثة نحو اهدافها . وكانت هذه المرحلة تشكل تحولاً جذرياً،لأنها فتحت مجالاً تستطيع معه الأقطار الثلاثة لبلاد المغرب العربي أن تنتقل من أهدافها المرحلية ، كعودة الملك أو تأسيس دولة أو استرجاع الشخصية الذاتية ، الى أهداف ثورية استراتيجية . ومن خلال التباين الشكلي للمعارك المختلفة بالاقطار الثلاثة بدأت تظهر وحدة الاستغلال الاستعماري ووحدة النضال المصيري المشترك . وان المغزى الثوري لهذه الوحدة، هو أنها تتجاوز الخصائص الاقليمية المتباينة ، الناتجة عن تاريخ الاستعمار واختلاف النظم السياسية والمناورات الذكية للمستعمرين لخلق التقسيمات المصطنعة ، لكي تصل الى وحدة نضالية،يتبدد معها الكثير من الأساطير والأوهام.

وقد تمت « اكس ليبان » Aix - Les - Bains عند هذه المرحلة بالذات ، أي عند نهاية تطور طرحت فيها موضوعياً قضايا جوهرية بالنسبة لمعركتنا ، وهي دور وأهداف الجماهير الكادحة الحضرية ، مع ضرورة ارتباطها بالجماهير القروية ، ومسألة اللجوء الى العنف لا في إطار محلي ضيق وإنما في مستوى افقي متسع في النضال ضد الاستعمار .

ففي هذه الفترة من نضالنا القومي، والتي رغم قصرها أخذت تظهر فيها عوامل التوضيح الجذرية التي كنا سندخل بها ـ كغيرنا من الثورات ـ في مرحلة

حاسمة ، في هذا الوقت بالذات وقع محمد الخامس في طريق عودته من المنفى الى المغرب اتفاقية «لاسيل سان كلود» « La Selle Saint - Claude » مع الحكومة الفرنسية، كنتيجة لمباحثات « اكس ليبان» والتي ادت الى الاستقلال السياسي الشكلي .

فهل معنى ذلك ان الخصم كان أكثر خبرة منا ،فأدرك قبلنا المغزى العميق لاتجاه سير الأحداث ؟

ولماذا لم تدرك حركة التحرير الوطني ، التي كنا من مسيريها ، الأغراض الأساسية للاستعمار؟ ولماذا لم نتولَ توضيح هذه الأغراض،وما يترتب عنها من مسائل للمناضلين مع ما ينتج عن ذلك من تحديد لمتطلبات معركة تحريرية جذرية ؟

علينا اليوم ان نجيب على هذه الأسئلة وعلى امثالها في هذا الباب .

لقد منحتنا الظروف التاريخية الوسائل الكفيلة لكي نقوم بدور التوضيح الذي كانت تفرضه علينا مهمتنا الثورية . فهل قمنا بتقديم هذه التسوية التي تمت مع المستعمر كأنها حل وسط ، أي أنها حل وسط ربحنا بمقتضاه ، ولكننا في نفس الوقت سجلنا خسراناً مؤقتاً ؟

ليس المهم اليوم أن نطرح بشأن هذه الاتفاقية اسئلة مزيفة مثل « هل كان يمكننا رفض الاتفاقية » أو « ما الذي دفع فرنسا الى قبولها ؟ » السؤال الوحيد الذي يهمنا توضيحه هو أثرهذه الاتفاقية على الانطلاقة الثورية لحركتنا الوطنية .

فلا احد يستطيع ان ينكر الدور الذى لعبه في التحول المفاجىء للسياسة الفرنسية اقتران الحركتين التحريريتين ، الجزائرية والمغربية ، وما كان سيترتب عليه من نتائج . وايضاً ليس من قبيل الصدفة انه في الوقت الذي بدأ فيه المناضلون ـ وان كانوا قدبدأوا فقط يدركون من وراء الرمز المعنى العميق للنضال الوطني، في هذا الوقت بالذات فهِم المستعمرون المعنى العاطفي

لارجاع الملك من منفاه . ونحن اليوم اذا حللنا هـــذه المطابقات بعد مرور الزمن عليها،ندرك أن السياسة الاستعمارية بلغت منتهى من الذكاء كنا أبعدما نكون عن تصوره .

نعم ، لقد بدأت تنضج المعالم المكيافيلية لهذه السياسة عندمـــا شرع الاستعمار في تطبيقها على مدى اوسع في مجموع القارة الافريقية ، غير انه منذ نهاية سنة ١٩٥٦ اخذت مرارة الخيبة تظهر في نفوس عدد من المناضلين، وخاصة عند قادة حركة المقاومة وجيش التحرير ، وكان ذلك بمثابة الشعور الحدسي بأن سير الثورة قد توقف .

فهل نحن اخذنا في حسابنا هذا الشعور بالخيبة،واستنتجنا منه نتائج إيجابية كما كان يجب علينا ؟ وهل شرحنا مغزى حل اكس ليبان بعد ان ظهرت سياسة الخصم جلية واضحة للعيان عندما أعلن الجلاوي تراجعه المسرحي وتوبته الموعز بها اليه ؟

كلا لم يقع شيء من ذلك ، بل أخذنا على حسابنا تلك الاتفاقية بما لها وما عليها ، وتقدمنا بها كعربون على اندحار الاستعمار الفرنسي . ثم اننا صورنا انحلال «مجلس العرش» الذي نصبه الاستعمار كهزيمة أخرى للسلطة الاستعمارية، بينما لم يكن في الواقع الا فخاً مدروساً للتظاهر بالتنازل . ودخلنا في اللعبـــة الاستعمارية باستبدالنا الهدف الاساسي لمعركتنا ، وقد بدأ يتضح للمناضلين ، بهدف آخر قد يظهر لأول وهلة قريب المنال ، بينما هو في المدى البعيد بمثابــة السراب .

اننا في الحقيقة لم ندرك معنى المنعرج الذي وصلت اليه حركتنا،ولم نتخذ له العدة في وقته ، لأسباب يمكن مناقشة صلاحيتها ، ولكن نتيجتها الملموسة هي أننا عللنا أنفسنا بأن تلك التسوية السياسية انما كانت توقفاً مرحلياً في مسيرتنا الثورية . وكان مفروضاً ضمنياً أن يستغل هذا التوقف كفترة استجمام للحركة الوطنية ،تستغلها لاعادة تنظيم نفسها،ولمعالجة التضخم الذي أصابها،واستيعاب

القطاعات الثورية الجديدة في صفوفها ، غير ان هذه المحاولات وان كانت قد انجزت بنية حسنة، الا أنها لم تكن موضوعة في اطار استراتيجية شاملة، جعلها تفضي الى نتائج عكسية بل الى تعفن أجهزة الحركة التحريرية .

ان هذا التحليل النقدي لتسويه اكس ليبان الذي لم نقم به سنة ١٩٥٦ علينا ان نقوم به اليوم، حتى نستخلص منه في سياستنا الداخلية موقفاً واضحاً ومحدداً بالنسبة للتسويات أو الحلول الوسطى التي قد نضطر الى قبولها في المستقبل . ان مثل هذه الحلول يجب ان تقدم بصفة موضوعية وبتقييم حقيقي ، لا أن نداقع عنها كانتصارات حاسمة ، وبذلك نمنعها من خلق ضباب حول وضوح الوعي الثوري للمناضلين .

ليس من المحرم على حركة ثورية ان تمر في حلول مرحلية ، لأن ذلك متوقف على توازن القوى ، وعلى تحديد الاهداف القريبة منها والبعيدة . والمهم هو ان يتم كل شيء في وضح النهار ، وبتحليل شامل يوضح الاوضاع المناضلين .

علينا الا نقع مرة أخرى في خطأ « اكس ليبان » ، وألا نتولى تبرير التسويات كأنها حلول كاملة ، والاحتفاء بها كأنها انتصارات تخدم في الواقع اغراضاً انتهازية .

٢ – صراع في نطاق مغلق

هل من حاجة الى التذكير بالمعارك المتعددة التي اضطررنا لخوضها من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ دون ان يعرف الشعب شيئاً عنها وكلها كانت تدور بين جدران منازل اساطين حزب الاستقلال ، أو داخل القصور الملكية دون أن ينفذ صداها الى الخارج .

وتعلم بعض اطارات الحزب بالتفصيل كيف قمنا منذ البداية، ونحن ما نزال في حزب الاستقلال بالدفاع عن مبدأ اساسي ، يضمن لكل حكومة تستحق هذا

الاسم ان تباشر السلطة التنفيذية المخولة لها ، ذلك المبدأ الذي بدون احترامه تكون الحكومة اسماً بلا مسمى ، وهو أن تكون بيد الحكومة سائر وسائل السلطة ،وبالأخص الاشراف على موظفي وزارة الداخلية والمحافظين وكذلك مصالح الجيش والشرطة والدرك التي كان القصر يعمـل على احتكارها . وكنا كلما وضعنا مشكلة هذه المناطق المحرمة أو ادرجناها أعمال أحـــد المجالس الوزارية ، وجدنا انفسنا موضع هجوم مركز من طرف الصحافة الاستعمارية الفرنسية تحت عناوين بارزة ومانشيتات : « العرش المغربي في خطر» وفي ذلك منتهى المفارقة لصدوره من اولئك الذين اعتدوا على العرش من قبل ثلاث سنوات .

ولم نقم بواجب التوضيح امام الرأي العام لهذه المعارك المتجددة على تعاقب الحكومات ، من الوزارتين الائتلافيتين الاولى والثانية الى حكومتي بلا فريج وعبدالله ابراهيم .ولم نقل قط للشعب أننا كنا فاقدين لوسائل تنفيذ برامجنا . فلا غرابة اذن من ان يتهمنا البعض اليوم بأننا كنا نتوفر على سائر السلطات طيلة سنوات ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ . بينما كنا فاقدين لجوهر السلطة . هذه هي الحقيقة .

ولننتقل الى المعارك التي خضناها في الميدان الاقتصادي ،فإن اولئك الذين ينسبون لأنفسهم مشاريعنا،ويتبجحون بها في خطبهم كانوا من ألد اعدائها عندما كنا نعرضها ونحن نشارك في الحكم. فكم تحمل اخونا بو عبيد من متاعب ليوجد المغرب بنك اصدار عملته ، ولكي لا تبقى هذه العملة تابعة للعملة الأجنبية .وكم تكبد من مشاق لايقاف نزيف الرأسمال الوطني ولم تتحقق بعض تلك المشاريع إلاّ بفضل صبر طويل ومثابرة بيد اكوجية لا تعرف الملل طيلة اربع سنوات من اكتوبر ١٩٥٦ الى ابريل ١٩٦٠ .

وسنوضح فيما بعد ان هذه الاصلاحات لم تكن لتغير من جوهر السيطرة

الاستعمارية في الميدان الاقتصادي . الا انه من الواجب ان نؤكد هنا ان هذه الاصلاحات على ضآ لتها ، بالنسبة لما يزال منتظراً منا انجازه لتحقيق التحرر الاقتصادي ، لم ترَ النور الا بعد معارك مريرة لم يسمع الشعب عنها شيئاً .

ومثل ذلك حصل عندما عرضت مسألة اختيار أسلوب الاقــتراع في انتخابات المجالس المحلية البلدية والقروية ،فقد اصطدمنا مع القصر لكي يكون الاقتراع باللائحة ، فهو الاسلوب الوحيــد الذي يضمن عن طريقه قيــام مجالس بلدية تكون اداة للبناء الاقتصادي والاجتماعي . ولكن القصر التجأ الى استشارة « علماء » من الخارج ، ليفتوا له بصلاحية الاقتراع الفردي أو ما شابهه حسب رغبته . وطالبنا بالرجوع الى استشارة المنظمات السياسية ، فطلب القصر رأيها ولو أنه أدخل في زمرتها من لا يحمل من الكيان السياسي سوى الاسم . وكانت النتيجة ان خمس منظمات اتفقت على رأينا ضد ثلاث منظمات اثنتين منها كانتا ضد مبدأ الانتخابات من اساسه . وكل ذلك لا يمنع القصر مـن فرض الاقتراع الفردي الذي نتج عنه بعث العناصر الاقطاعية والرجعية .

وهذه المعارك ايضاً لم يعرف الشعب من اشواطها شيئاً .

وهكذا في المعارك التي دارت داخل اللجنة التنفيذية أو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال حتى ٢٥ يناير ١٩٥٩ . فان انزلاق بعض القادة في طريق المساومات الانتهازية ، بل ومساهمتهم في المؤمرات الخسيسة ضد جيش التحرير والمقاومة او النقابات العمالية ، كان منشأ اصطدامات عنيفة ، لو اعلن عنها في ابانها لوفرت علينا كثيراً من الوقت وخيبة الأمل والمزيد من التضحيات .

ان مثل هذه الأخطاء يجب الا نقع فيها من جديد ، كما ان الأخطاء السابقة ينبغي مراجعتها وتحليلها للمناضلين ، حتى تضع حداً لبعض الأساطير ، ونحرم الاستعمار الجديد من استغلال بعض الخرافات المزيفة الكاذبة ...

٣ — من نحن ؟

مضى علينا زمن طويل ونحن لا نريد الافصاح عن الهدف الذي نرمي اليه . فبسبب التسويات وانصاف الحلول غير المشروحة ، وبسبب المعارك الدائرة في طي الخفاء ، لم نتمكن من تحديد آفاقنا البعيدة . ولطالما تلقينا هذا الاستفسار ما هو برنامجكم ؟

لا شك ان هذا الاستفسار خاطىء في الشكل الموضوع عليه ، لأن أي أحد يستطيع ان يسطر برنامجاً كما تشهد بذلك البرامج العديدة التي تصدر عن النظام القائم وعملائه السياسيين .

ومع ذلك فان هذا لا ينقص من قيمة النقـــد الذي نوجهه لأنفسنا ، وهو عدم تبيان واضح لمعالم المجتمع الجديد الذى نسعى لبنائه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولا بد لنا من وضع حد لهذا الغموض، ما دامت الصورة السياسية للقوى المتصارعة في البلاد قد انكشفت فان مزيداً من التوضيح لا بـــد منه حتى نحدد اتجاهنا كاختيار ثوري امام الاختيار الرجعي الديماغوجي المتحكم في البلاد .

وان أفضل سبيل لذلك هو اغتنام فرصة انعقاد المؤتمر الثاني لحزبنا، من أجل تبيان المهام التي تنتظرنا في العاجل والآجل .

المهام التي تنتظرنا

١ – مشكلة الديموقراطية

لقد وقفنا من هذه المشكلة في الماضي مواقف لم تثبت الأحداث سلامتها ، فلقد كان من البديهي ان تكون النتيجة المنطقية لتسوية « اكس ليبان » بالنسبة لحركتنا التحريرية ، هي أن تفرض مراجعة كاملة للجهاز السياسي والاداري في البلاد ، لا فحسب لأن ذلك كان هو المطلب الشعبي الأول ، قبل ان توضع المسألة الملكية سنة ١٩٥٣ ، بل ليتسنى تحديد المسئوليات دون تأخير . الا أن خطة السلطات الاستعمارية نجحت في ان تجعل قضية السيادة المغربية وكأنها تتلخص في مشكلة رجوع الملك كرمز لهذه السيادة . وسلك الاقطاع المغربي بايحاء من هذه السلطات الاستعمارية نفس الخطة التي كانت تخدم الاستعمار ثم الاقطاع في آن واحد .

وسجلت السنتان الأولى والثانية بعد اعلان الاستقلال سلوكاً مكيافيلياً من طرف الاقطاع ، يقضي بالعمل على تأخير اكثر ما يمكن من الاصلاحات الادارية والاقتصادية التي لم تكن سوى نتيجة لاعلان الاستقلال ، ثم اذا تحقق شيء من تلك الاصلاحات بادر الاقطاع الى تسجيل فضل انجازها لحسابه ، واستغلها لصرف الانتباه عن المشكلة الدستورية .

وهكذا كانت تتعاقب الحكومات ، تشكل ثم تحل دون الخضوع لاية قاعدة مستقرة ، وكانت الأحزاب السياسية الحقيقية أو المزورة توضع في مستوى واحد ، وكان المبرر الذي يلتجأ اليه لتعليل فقدان المقاييس هو أن الجهود يجب أن تتضافر لمواجهة كبريات القضايا الوطنية ، وانه لم يحن بعد موعد الديموقراطية . وأدهى من ذلك أن خصوم الديموقراطية كانوا يستعملون ضدنا بعض نظرياتنا في الديموقراطية الواقعية،مدعين أن المشكلة الدستورية انما هي مشكلة شكلية لا تحل جوهر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . وفي نفس الوقت ، وتحت شعار المصلحة الوطنية والوحدة المجسمة في شخص الملك ، ظلت قوى الرجعية بتأييد مشبوه من الداخل والخارج تماطل في تحقيق الاصلاحات الجذرية التي تهدد ما تتمتع به من الامتيازات . وبذلك قويت شوكة العناصر الاقطاعية حتى بلغ الامر في أواخر سنة ١٩٥٨ ان نظمت في جبال الريف بشمال المغرب ثورة مصطنعة بتواطؤ مع عناصر القيادة العامة للقوات الملكية المسلحة .

وقد سبق ان دبرت قبل ذلك بسنتين مناورة مماثلة في مناطق الجنوب بتأفيلات على يد الاقطاعي « عدي وبيهي »

ويجب الاعتراف هنا أن الخطر المزعوم لثورة الاقطاع المصطنعة على كيان الدولة قد استفاد منه القصر كوسيلة للضغط علينا للتعاقد معه عند تأسيس حكومة عبد الله ابراهيم . وكانت نتيجة هذا التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية وبين الملك أن وضعت على الرف المشكلة الدستورية . وقد كنا ممثلين ببعض اخواننا المسئولين في الحزب داخل هذه الحكومة ، ويحق لنا اليوم ان نتساءل الى أي حد لم نكن مخطئين في تجميد المطلب الدستوري ، حتى اظهرت التجربة بعد سنتين بصفة قاطعة انه يستحيل نجاح أي اصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم .

واخيراً أدركنا بعد اقالة حكومة عبدالله ابراهيم ان كل تعاقد مع القوى المحافظة لا قيمة له ما لم يكن على اساس برنامج واحد ومحدد ، والا ، يصبح

ممثلو الحركة التقدمية في الحكم بمثابة رهائن تستغلها الرجعية لتزكية سياستها وتضليل الرأي العام .

واليوم قد اتخذنا موقفاً واضحاً في الميدان الدستوري ، لا ينبغي لنا ان نصحح خطأ بارتكاب خطأ آخر . فمن الواجب ان لا نترك الناس يعتقدون ان كلمة دستور بمثابة كلمة سحرية تحل سائر المشاكل . ففي رأيي انـه يتعين على الدستور ، حتى لا يكون شعاراً مضللاً ، ان يضمن ممارسة الحرية العامة ممارسة فعلية تمكن من تتبع السلطة ومراقبتها ، وان يضمن كذلـك الحيلولة دون المؤثرات الاجنبية على السياسة الوطنية . والمهم فيما يخصنا هو ان يعرّف الدستور مختلف السلطات ، ويحدد مسئوليتها امام الشعب وان يقيم مؤسسات شعبية صحيحة .

فالقرينة الدستورية اذن انما هي جزء من المشكلة الديموقراطية لانها تطرح مسألة المشاركة الواسعة للجماهير الشعبية في تسيير الشئون العامـــة ، وهي لا تنفصل عن مسألة تنظيم الجماهير وتعبئتها كأضمن وسيلة لفرض تحقيق هذا المطلب الشعبي .

وهي لا تنفصل كذلك عن معركتنا ضد الاستعمار ، اذ لا يكفي ان نوجه ضرباتنا لنظام الحكم المطلق في الميدان السياسي وحده ، بل ينبغي كذلك اضعاف حلفائه في الميدان الاقتصادي ، وهم المستعمرون والاقطاعيون والبرجوازية التجارية الطفيلية .

ولهذا السبب فاننا لا نختلف مع النظام في المشكلة الدستورية وحدها ، لأن الدستور انما هو اطار للعمل ، ووسيلة اضافية للمزيد من تنظيم الجماهير وتعبئتها ضد الاستعمار الجديد . وان الذي يحدد موقفنا من النظـام اكثر من اي شيء آخر هو موقفنا العدائي من الاستعمار .

٢ ـ مهامنا ضد الاستعمار .

وهي تنقسم الى مهام خارجية ومهام داخلية .

١ ـ مهامنا في ميدان السياسة الخارجية .

انها تدخـــل في خط التضامن المطلق مع مجموع الحركة الثورية للتحرير الوطني ولمقاومة الاستعمار في العالم . كما تدخل بصفة أخص مع نضالنا المصيري المشترك الى جانب اخواننا في الجزائر، وفي بلاد المشرق العربي، وفي مجموع القارة الافريقية . وليس الغرض من ذلك الاكتفاء بالشعارات المبتذلة بل انه عـــبارة عن عمل متواصل يكون انعكاساً على الصعيد الدولي لاختياراتنا السياسية الشاملة .

وسأكتفي لتوضيح مهامنا في هذا الميدان الخارجي أن اذكر بالفـــارق بين حركة هادفة ضد الاستعمار تقوم بها منظمة ثورية مثل حزبنا ، وبين عمل شكلي تقوم به تحت الشعار نفسه عناصر رجعية متحالفة مــع الاستعمار ، لا لشيء الا لاخفاء هذا التحالف ذاته . ذلك انه كثيراً مـــا يرمز الى خطة سياسية بشعار معين ، يستعمل في كلمة واحدة ، لتلخيص الهدف الاساسي للمعركة . الا ان هذه الكلمة قلما تدوم صلاحية استعمالهـــا في أوضاع سريعة التحول كالتي تتميز بها المعركة ضد الاستعمار . فيتعين اذن ، ازاء كل مشكلة ، ان نحدد بدقة طريق المعركة ضد الاستعمار ، لا أن نكتفي فقط برفع شعار قد يتغير محتواه .

وأمامنا مثالان للدلالة على ذلك وهما شعار الحياد وشعار الوحدة سواء أكانت وحدة المغرب العربي أو الوحدة العربية أو الوحدة الافريقية .

فالحياد الايجابي كان له في فترة معينة دلالة واضحة، عندمـا كان دالاس وزير الخارجية الامريكية ينعته باللاأخلاقية ، وكان يرمز اذ ذاك الى اختيـــارات واضحة في ميدان السياسة الخارجية وبالنسبة للمستقبل . فلقد كانت المعركة

ضد الاستعمار محدودة جغرافياً، ومتواضعة في اهدافها الاقتصادية. ولكن الدول القليلة التي كانت ترفض اذ ذاك الانحياز المطلق للكتلة الغربيـة ، هي التي فتحت سبيل التحرر في وجه بقية الشعوب المستعمرة . **ولكن بعد ما اتسعت أرجـاء المعركة ضد الاستعمار، وقد اضطرت الدول الغربية كنتيجة لخطة الاستعمار الجديد ان تسمح لمستعمراتها السابقة أن تعلن ظاهرياً سياسة عدم الانحياز ، لم يعد يجدي الاكتفاء برفع شعار الحياد ، بل اصبح المهم اليوم هو المواقف الواضحة ازاء كل مشكل محدد .**

ولمزيد من توضيح موقفنا الديناميكي تجاه سياسة الحيـاد الايجابي ، أود هنا ان استعرض النتائج التي أحدثتها أزمة قناة السويس في سياستنـا سنة ١٩٥٦ . فلقد كان الانتصار العربي خلال هذه الأزمة ، أول ثغرة حقيقية في البنـاء الاستعماري بالمجموعة العربية الأفريقية ، وقد اعطى الرئيس جمال عبد النـاصر في هذه المناسبة المدلول الصحيح لسياسة الحياد الايجابي . إلا أن قيادة حركتنا التحريرية ، المتمثلة اذ ذاك في حزب الاستقلال ، لم تدرك في مجموعهـا الأهمية التاريخية لهذا الحدث . وانما قـام بعض المسيرين في الحزب وحدهم ، ممن كانوا ينعتون بالجناح اليساري باثبـات روح التضامن الثوري مع اخوانهم في المشرق العربي . فحاولوا استخلاص العبرة من هزيمة الاستعمار في قناة السويس ، مستغلين الصحافة والمنظمات الجماهيرية لتعميم الوعي لدى المناضلين بعدم صلاحية السياسة المتبعة اذ ذاك من طرف الحكومة الائتلافية ، وضرورة الاستعداد للمعـارك المقبلة . وجاءت خطب الأخ محمد البصري باسم حركة المقاومة في ذكريات ٢٠ غشت ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ معبرة عن هذا الشعور ، واعتبرت ذات صبغة متطرفة من طرف القصر ، ومن طرف ممثلي البورجوازية الكبرى في قيـادة حزب الاستقلال .

حقاً ، إن السياسة الرسمية ، التي لم تكن تعير أدنى اهتمام لنضال اخواننـا في المشرق العربي ، تجاوزت حدود الخطأ ، حتى كاد الرأي العام عندنا يعتبرهـا بمثابة تواطؤ اجرامي مع الاستعمار ، مما دفع تياراً مهماً في صفوف حركتنـا

الوطنية ، وحتى قبل تأسيس الاتحـاد الوطني للسعي في ربط علاقات منتظمة مع المنظمات العربية التقدمية المعادية للاستعمار . وبدأ القصر يحس ابتـداءاً من سنة ١٩٥٩ بضرورة اتخاذ سياسة التقرب من المشرق العربي لحسابه الخاص، واستغلالها في دعايته . ومن هنا نفهم المواقف المتناقضة التي يقفها النظـام من القاهرة والتي تارة تكتسي صبغة الاستعلاء والاحتقار ، وتارة اخرى صبغة العطف المشوب بالحذر .

كذلك فان شعار الحياد الايجابي لم يعد اليوم يخيف رجـال الحكم بالمغرب ، بل دخل في المصطلحـــات الرسمية دون ان يكون له مضمون رفض التبعية للاستعمار .

وكذلك كانت بالنسبة لشعار الوحدة .

ان الوحدة الافريقية مثلا كهدف تنبثق من خلال حقيقتين ، الأولى وحدة تحققت بحكم الاستعمار (وهي وحدة الاستغلال والعبودية) ، والثانيـــة هي الانقسام الموروث عن الاستعمار ، بسبب التفتيت الذي أصاب القارة الافريقيـة تبعاً لاختلاف المطامع الأجنبية وتسابق الاحتكارات الرأسمالية . فالوحدة اذن يجب ان تبنى بالتدرج من خلال المعارك العصيبة ، لا أن تعتبر حصيلة للنتائج المخلفة بعد الاستعمار . ومظهرها الاول هو وحدة العمل بين البـــلاد المستقلة لتصفية الحكم الأجنبي من سائر أنحاء القارة ، ثم يبدأ تجسيدهـــا عن طريق التدابير المنسقة لخلق انسجام تصاعدي في السياسات الاقتصادية، يمكن في النهاية من اقامة مؤسسات دستورية مشتركة .

وقد أدرك الاستعمار خطورة هذا الشعار ، فغدا يتسابق في اتجاه معاكس مع الجماهير الافريقية وقادتها، وطرح شعار الوحدة الفورية الشكلية على مستوى القارة أو في المجالات الاقليمية ، وهو بذلك يسعى فقط لتثبيت الأوضـــاع الموروثة، اي سيطرة الاستعمار . وان خطورة هــذا الاسلوب تحتم على المنظمات الثورية أن تقاوم هذا المفهوم الفاسد للوحـــدة الذي لن ينتج عنه سوى تدعيم

النظم الرجعية، واعطائها وجهاً يخفي تبيعتها للاستعمار الجديد .

فليس واجبنا هو رفع شعار الوحدة بل اعطاؤه مضمونه الصحيح، وعدم الانخداع بالتجمعات الشكلية التي توزع عليها الدول الافريقية تحت هذا الشعار . وسنتعرض لشتى المتاعب اذا لم نوضح منذ البداية شكل الوحدة التي نريد والوسائل الكفيلة بتحقيقها على الوجه الاكمل .

وينطبق ذلك على شعار وحدة المغرب العربي .

فهل سنسمح مرة اخرى لخصومنا بأن يستعملوا ضدنا هذا الشعار الذي نؤمن به وحدنا في بلادنا ؟

إن هذه الوحدة تفرضها طبيعة الأشياء ، ولا أحد يستطيع الحيلولة دونها . ولكننا اذا اكتفينا بهذا الشعار دون تحديد، فسنكون قد فسحنا المجال للمضللين الذين يعملون على استغلاله لاغراضهم الخاصة . فواجبنا ان نعمل في آن واحد على نشر الدعوة لهذه الوحدة وابراز مشاكلها . وبينما الخصوم يكتفون بالتصريحات الجوفاء التي تخفي نواياهم التخريبية ، **علينا ان نكرس جهودنا للوصول الى غايات ملموسة في هذا السبيل ، كتوحيد المنظمات الجماهيرية ، واقامة مؤسسات سياسية وادارية متوازية ، وتنسيق اهداف السياسة الاقتصادية في كل دولة** . ومن شأن هذه التدابير التمهيدية المدروسة والمقررة على مستوى المنظمات الشعبية ، ان تخط الطريق نحو الوحدة الحقيقية . ومن هنا نستطيع ان نثبت ان سياسة الحكومة الحالية التي تسير في تسلسل معاكس تحت ستار التصريحات الرنانة ، انما تكشف عن عدم ايمان المسئولين بالوحدة، بل وعن نوايا سيئة خطيرة .

لقد بدأ يحتل شعار « وحدة المغرب العربي » مكاناً بارزاً في حياتنا ، وعلينا ألا نسمح لأحد باستغلاله ، وأن نستخلص الموعظة من اخطائنا السالفة بتعويد المناضلين على اعطاء كل شعار مدلوله الصحيح . وتلك وسيلة سوف نفرض بها

على حلفاء الاستعمار الواعين، وغير الواعين أن يكشفوا عن وجوههم الحقيقية،أو أن يخضعوا لمنطق القوي الشعبية .

ب ـ معركتنا الداخلية ضد الاستعمار .

من اليسير ان نحدد في المجال الداخلي الخط الفاصل بين قوى التحرير الشعبية، وبين العناصر الرجعية للاستعمار الجديد وركيزته .

ولكن ماذا نعني بمهامنا ضد الاستعمار في المجال الداخلي ؟

انها تتخلص في تصفية مخلفات السيطرة الاجنبية ، وإنهاءتبعيتنا في الميـادين الاقتصادية والمالية والثقافية. واسمحوا لي في هذا الصدد أن اتحدث مرة أخرى عن الاصلاحات الاقتصادية التي انجزت منذ الاستقلال،والتي يجب تقييمها تقييماً صحيحاً . لأنني اعتبر ذلك من قبيل التوضيح الايديولوجي الذي لا بد منه .

الأسس الاستعمارية

عندما نستعرض الاصلاحات الادارية والسياسية والاقتصادية التي أنجزت بعد اعلان الاستقلال ، يتعين علينا ألا نقلل من قيمة الصراع الطويل والمعـارك المتواصلة التي اضطررنا لخوضهـا بمناسبة استصدار كل تدبير من هـذه التدابير الاصلاحيـــة . ولكن علينا في نفس الوقت أن نقيّم هذه التدابير تقييمـــاً موضوعياً،مسائلين عن استجابتها لمتطلبات الاستقلال القومي الكامل وعن مقدار تقويضها لدعائم السيطرة الاستعمارية .

وقد حدث انه بسبب الصراع المرير الذي تطلبته تدابير اصلاحية في ميدان الجمرك ، أو الميدان النقدي ، وأسلوب الاقتراع قد غفلنا عن ان تلـك التدابير انما كانت مجرد اصلاحات مرحلية ، لا بد منها بالطبع ، ولكنها تستلزم تدابير جذرية اكثر في سبيل تحقيق الوصول الى الهـدف المنشود ، والذي هو التحرر

الكامل . وان هذه المغالاة في تقييم النتائج الجزئية المحصلة بعد الصراع الحاد قد تجد مبرراً لها في سوء تقديرنا الأول للمرحلة الانتقالية بعد اكس ليبان . **فباعتبارنا مرحلة التوقف الثوري انتصاراً كاملاً على الاستعمار ، كنا قد حكمنا على انفسنا بأن تكون مباشرة الحكم في ظل الاستقلال الشكلي انما هو وراثة طبيعية للسلطة الاستعمارية .** وكان ذلك كما قلنا آنفاً نتيجة لعدم تقدير مدى عمق الوعي الثوري لدى الشعب بعد سنتين من المقاومة المسلحة . والواقع ان القصر الملكي ، ومعه بعض مسيري الحركة الوطنية المتأثرين به ، انما كانوا ينظرون لهذه المقاومة كوسيلة أجدى من الهيجان السياسي للوصول الى نفس الغرض . إذ انهم لم يحيدوا عن الخط الذي كانوا يسيرون فيه قبل سنة ١٩٥٣ ، وهو الخط الاصلاحي الذي يهدف في جوهره الى تطبيق أفضل لمعاهدة الحماية . ومع ذلك بقيت الخطب الرسمية تتحدث طبعاً عن التحرر الكامل والاستقلال الصحيح والجهاد ضد النفس ، بينما الاسس الاستعمارية التي كنا سجناء داخلها كانت تمنع مطابقة الاقوال للسياسة المتبعة باسمنا . وبذلك حكمنا على أنفسنا بالدخول في منطق ورثة الاستعمار ، وبممارسة السلطة في اطار الاسس التي وضعها الاستعمار .

وان وراثة الحكم الاستعماري ارتبطت عندنا ، كما ارتبطت في مجموع القارة الافريقية ، بخطة الليبرالية الاستعمارية التي أخطأنا بعدم تحليلها تحليلاً كافياً .

فاذا أمعنا النظر في أشكال السيطرة الاستعمارية ، وجدنا انها ترجع الى شكلين رئيسين ، احدهما يعتمد على العنف ويتجلى في الاسس التقليدية للحكم الاستعماري ، واما الآخر فإنما يعتمد على تطبيق القوانين الاقتصادية .

ويرتبط هذا التقسيم بتقسيم اجتماعي مماثل بالنسبة للفئات المسيطرة ، وهي المستعمرون العقاريون بالنسبة للشكل الأول والمستعمرون من رجال الأعمال الصناعية بالنسبة الشكل الثاني . وقد ادرك هذا الصنف الأخير من المستعمرين

انهم ليسوا في حاجة الى استعمال العنف ، وان النظام الرأسمالي قد تغلغل في المجتمع المستعمر الى مرحلة يستحيل معها الرجوع الى مجتمع ما قبل الاستعمار ، بل إنهم أخذوا يعتبرون أن أسالب العنف واستمرار التحالف الاستعماري العقاري يعطلان التطور الرأسمالي الذي يمكنهم من تثبيت سيطرتهم .

ولذا رأيناهم أول المسارعين الى قبول استقلال المغرب . وفي تقديرهم ان القوانين التي تصدرها سلطة قومية ، والضمانات التي سوف تمنحها لهم سيكون لها أكبر حظوظ النجاح . ومن هنا نفهم الدور الذي لعبه رأس المال الصناعي في المغرب الذي كان يمول جريدة « ماروك برس » بالدار البيضاء ، خلال الازمة المغربية فيما بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٥، والذي كان يقوم ممثلوه في باريس بضغط معاكس لمحاولات تأثير العسكريين والمعمرين على الحكومة الفرنسية .

الاصلاحات الرأسمالية الجديدة

والى جانب الدور الذي لعبه الرأسمال الليبرالي لتسوية الأزمة المغربية، فإن هناك دوراً علينا انتستجلي حقيقته فيما يخص الاصلاحات المنجزة بعد الاستقلال. فإن هؤلاء الليبراليين كانوا يقيمون في كبريات المدن، وكانت مؤسساتهم متفرعة عن شركات مراكزها الرئيسية بفرنسا، وكان ترويج بضائع صناعتهم مرتبطاً بتوسيع السوق الداخلية بالمغرب . ولو انهم مثلا كانوا الى حد ما ضد رفع اجور العمال بالمدن ، فإنهم كانوا ينظرون بعين الرضى لكل اصلاح في الميدان الفلاحي، يخدم مصالحهم بتوسيع آفاق السوق الداخلية ، بشرط ألا تتعرض تلك الاصلاحات لمبدأ الملكية الخاصة . وكذلك يرجع للتدابير الجمركية أو غيرها من التشريعات التي تقيد المنافسة الخارجية ، خصوصاً اذا كانت تمكنهم من استرجاع ما يفقدونه بسبب ارتفاع أجور العمال عن طريق رفع مناسب للاسعار دون خشية الانخفاض في الطلب . ولا بد ان نضيف ان المساعدين الفنيين الاجانب ، انما كانوا في أغلب الاحيان امتداداً لهذه الليبرالية داخل الادارة المغربية .

تلك بعض الملاحظات الجزئية التي ما تزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة والتعميق . ونحن نستخلص منها أننا إذا اردنا أن نعرف موضوعياً قيمة بعض التدابير الاصلاحية، في الميدان الجمركي مثلا، أو في الميدان الفلاحي، أو في نظام الضرائب وتركيز المشاريع الصناعية ، علينا ألا نلتفت لرد الفعل لدى المعمرين أو صغار التجار الأجانب ، بل إلى موقف رجال الصناعة الليبراليين الذين يمثلون القطاع الرأسمالي الأكثر نمواً ، والذي يستطيع أن يمد في أجـل سيطرته ولو في اطار اصلاحات عهد الاستقلال . نعم ، ان هذا القطاع يفضل لو لم تكن هنـاك اصلاحات ، ولكنه لا يقف ضدها إذ اقتضى الحال .

الا ان رأس المال الليبرالي هذا لا يستطيع أن يستمر في موقفه المسالم إذا ما اتجهت السياسة الاقتصادية الى اتخاذ تدابير تحريرية جذرية ، كالتي أخذ يعد مشاريعها اخواننا وهم مشاركون في الحكم سنة ١٩٥٩ . فانهم بمجرد ما أنشأوا المؤسسات المؤدية لهذا التحرر ، واستصدروا قوانين الرقابـة على رؤوس الاموال الى الخارج ، ووضعوا اللمسة الاخـيرة في خطة الخمس سنوات التي تتضمن بعض الاختيـارات الصريحة ضد الاستعمار ، فقد اعتبرتهم تلك الاوساط الليبرالية وكأنهم نصبوا اجهزة الحرب ضد مصالح الرأسمالية والاستعمار الجديد .

وهذا ما يفسر الصدام المرير الذي واجهناه عند وضع أي واحد من هـذه المشاريع ، كما يفسر الانقلاب الذي أقيل بمقتضاه إخواننا من الوزارة ، فإن أولئك الذين غدت مصالحهم أو امتيازاتهم مهددة بالسياسة الجديدة التي ظهرت بوادرها سنة ١٩٥٩ ، أدركوا قبل غيرهم خطورة هذه السياسة ، وهبوا لمساندة ولي العهد آن ذاك ، ان لم نقل ليوحوا له بموقف المعارضة المتعصبة ضد بقائنا في الحكومة ، بينما كان والده محمد الخامس يرى مشاركتنا ما تزال ضرورية .

وفي نفس الوقت انكشف النقاب عن وجه الحـكم الذي يدعي انه حكم وطني ، بينما كان يبذل قصارى جهده لتأجيل ساعة التحرر الحقيقي .

من اجل تحرر حقيقي

ولكي نحقق تحررنا الاقتصادي ، فإن مهمتنا في المعركة ضد الاستعمار هي أن نرفض قبل كل شيء أولاً الجلوس في مقعد ورثة السلطة الاستعمارية ، ثم ثانياً عدم تحديد سياستنا بالمقاييس والتقديرات التي كانت تفرضها ظروف الحماية الأجنبية . يجب علينا أن نعلم أن منطق الزلزال الثوري قد يحمل معه احتمالات بعض التوقف المؤقت ، بل التراجع في مستوى الانتاج ، كما يقضي بتغيير أساس نظام الأسعار والاجور ، ولن يكون هناك مجال للمناورة بين الاستعمار العقاري والليبرالية الصناعية، وبين الحكومة الفرنسية التي تود لو تستطيع ضمان مصالح الفئتين الاستعماريتين عن طريق مساعدتها الشحيحة للحكومة المغربية .

يجب أن يصبح واضحاً عند الجميع ، اننا لا نستطيع ان نتحرر تحرراً كاملا عن طريق اصلاحات جزئية وفي نطاق النظام الرأسمالي ، واننا لن نكون في مستوى مهامنا التاريخية الا بانتهاج سياسة مقاومة للاستعمار تكون شاملة لمجالات العمل في الداخل والخارج .

ولا ينبغي أن نضع كل هذه المهام في مستوى واحد ، بل التي يجب أن تحتل المقام الأول بدون منازع هي مهمة تحقيق الاصلاح الزراعي في الداخل ، وفي الميدان الخارجي مهمة بناء مغرب عربي كوسيلة لمقاومة نفوذ الاستعمار الجديد . وهاتان المهمتان لا بد من وجودهما ضمن أي حد أدنى من برامجنا المرحلية .

٣ ـ الافق الثوري

واعني بالأفق الثوري النتيجة التي نستخلصها في المدى البعيد من انجاز مهامنا في الميدان الديموقراطي لمحاربة الاقطاع ، وفي مهام نضالنا ضد الاستعمار . وفي إمكاننا التعبير عن هذا الأفق الثوري بالاتجاه الأشتراكي ، لولا خوفنا من الوقوع في المغالطات التي سنتحدث عنها فيما بعد .

ومعنى ذلك من الوجهة الفنية أن كل محاولة لتحقيق التنمية في البلاد ، في اطار الاقتصاد الليبرالي – كالتي يقوم بها النظام حالياً دون الافصاح عنها – مآلها الفشل لا محالة . وقد اثبتت التجارب العديدة أن البورجوازية الوطنية لا تعرف سبيلا غير السعي في الاستفادة من تنمية غير متوازنة تحت قيادة الاستعمار .

ان التنمية الصحيحة لا تتم إلا عن طريق تعبئة كاملة لسائر الموارد الوطنية وبتوظيف العمل . وليست هذه قضية فنية بحتة بل انها قبل كل شيء قضية سياسية . لا لأن التوزيع يجب أن يكون عادلاً فحسب،ولكن لأن هذه التنمية يجب أن تكون مسبوقة بتحضير ايديولوجي، يتضح معه الهدف كضرورة ملحة وكتلبية لمصلحة الشعب . وإلا كان استعمال كلمة اشتراكية من قبيل الاستغلال الديماجوجي المنتشر اليوم في كثير من أنحاء العالم .

ولا بأس أن أزيد توضيحاً حول معنى وضرورة تحديد الأفق الثوري .

فلقد كنا حتى الآن ، كلما ظهرت الحاجة إلى وضع برنامج ، نبدأ التفكير في عدد من الأبواب كالاصلاح الزراعي والتأميم والتخطيط ، دون التعرض للظروف التي ستتم فيها هذه التدابير، ولا لتحديد أوقات تنفيذها ، بل أحياناً دون ذكر الهدف الذي توضع من أجله . لأن تلك الأبواب إنما ترمز إلى نقط جزئية لا بد أن تفضي إلى غاية واضحة . ولذلك فإن أية هيئة كيفما كانت قيمتها تستطيع أن تدخلها في برامجها ، ما دامت عبارة عن سلسلة شعارات يلوّح بها في الفراغ .

أن أي برنامج بعيد الاهداف لا يستحق هذا الاسم، الا اذا كان متوفراً على ثلاثة شروط أولية :

أولا – يثبت انه يستجيب لحاجة ملحة في تنمية قومية شاملة .

ثانياً – يتضمن تحديد الأهداف المرجوة .

ثالثا – يحدد الوسائل الكفيلة لبلوغ هذه الأهداف .

أ - ان برنامجاً لتنمية قومية شاملة ، ليس معناه أنه يخدم جميع مصالح فئات المجتمع ، أو بالأحرى مصلحة إحـــدى هذه الفئات دون سواها . فقد أبانت التجربة أن مصالح فئتين ثوريتين في مجتمع واحد قد تكون متعارضة في بعض الأحيان ، كمصلحة الطبقة العاملة مثلا في إطارها الضيق ، ومصلحة الفلاحين (مثال ذلك استغلال النظام لهذا التناقض كتعويض الضرائب العقارية بالضرائب غير المباشرة) . ومثـــل ذلك يقع عند تعارض مصالح فئات البورجوازية الصغيرة ، رغم ثوريتها التي قد يفضل بعضها طريق التنمية الرأسمالية وقد يقف بعضها ضد تدابير إصلاح تقدمية (مثال ذلـــك إضراب بعض الحرفيين لحماية إنتاجهم من المزاحمة الصناعية ، أو معارضة صغار التجار لانشاء تعاونيـــات استهلاكية) .

وان السبيل الوحيد للتوفيق بين هذه المصالح المختلفة ، هو تمكين فئات المجتمع المختلفة ، من أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة لمتطلبـــات تنمية اقتصادية قومية .

وقد نعبر عن ذلك أحياناً بصفة مبسطة ، عندما نقول ان مهمتنا العاجلة هي محاربة التخلف ككل .

وان دور حزب ثوري كحزبنا ، هو إقناع فئات المجتمع الثورية بضرورة تكوين الأداة الكفيلة بوضع وتطبيق الأساليب التي تحقق الخروج من التخلف .

ب - أمـــا تحديد الهدف فليس هو مجرد رفـــع يافطة بدون مدلول ، **فان كل اسلوب البنـــاء يرمي الى البحث عن احسن السبل لاقامة مجتمع متوازن متحرر من الاستغلال ، ومتوفر على انتاجية ممتازة ، فان هذا الاسلوب يمكن التعبير عنه بانـــه سياسة اشتراكية بمعناها العلمي**. الا ان المشكلة هنا ليست هي الطموح إلى الاشتراكية بصفة تجريدية ، بل انها الشروع في إقامة الاسس الفعلية للاشتراكية بمفاهيمها الاقتصادية والاجتماعية . وان دور

حزب ثوري في الساعة الراهنة ليس هو رفع يافطة الاشتراكية، وإنما هو أن يثبت الخصائص التي تتميز بها أهدافها التقدمية الاصيلة عن الاشتراكيات المزيفة التي يملأ طنينها أرجاء القارة الافريقية .

فمن الضروري إذن أن نقاوم بشدة الانحرافات والتضليلات التي تتستر تحت اسم الاشتراكية ، وهي في الواقع ليست سوى أنظمة شبه فاشيستية أو اقطاعية أو عميلة للاستعمار .

ان مضمون الاشتراكية العلمية عندنا يقتضي :

– حلا صحيحاً لمشكلة الحكم ، باقامة مؤسسات سياسية ، تمكن الجماهير الشعبية من رقابة ديموقراطية على اجهزة الدولة ، وعلى توزيع ثرواتها وانتاجها القومي .

– أسساً اقتصادية لا تترك أي مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار ولا لسيطرة حليفيه الاقطاع والبورجوازية الكبرى الطفيلية .

– تنظيماً سياسياً واجتماعياً للسهر على تأطير الجماهير الشعبية وتربيتها، من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد القومية الضرورية لتراكم وسائل الاستثمار .

وكما قلنا في موضوع الوحدة الافريقية ، فإننا لن ننتقل في رمشة عين من الوضع الرأسمالي الاقطاعي إلى النظام الاشتراكي ، بل لا بد لنا من أن نمر من مرحلة طويلة نقيم خلالها أسس بناء المجتمع الاشتراكي المنشود .

ج – وفيما يخص الوسائل ، فحيث اننا سنمر من تسلسل طويل ، يجب أن يفهم الجميع أن الاختيارات الاقتصادية التي تكون فقط برنامج الحزب الثوري ليست هي الاشتراكية، وإنما المقدمات الممهدة لها. فالتخطيط مثلاً إنما هو وسيلة علمية لتحديد مواطن تركيز الاستثمارات المالية ، وكذلك التأميم لمرافق الفلاحة أو الصناعة أو التجارة أو الابناك ، عندما يتأتى تحقيقه ، فإنما هو وسيلة لتنمية إمكانيات الاستثمارات الوطنية .

وفي هذا المجال تظهر الأهمية القصوى لسياسة فلاحية ثورية ، ليس فقط لأنها تحطم الأسس الاقطاعية والرأسمالية الاستعمارية ، بل ولأنها تعتبر كذلك وسيلة لفتح سوق داخلية، واستخلاص موارد للاستثمارات الوطنية .

وعلينا أن نتدبر سياسة الاستعمار الجديد في هذا الميدان الفلاحي بالذات ، هذه السياسة التي لها مقاييس تضليلية . فهي وإن كانت تعترف من الوجهة الفنية والاقتصادية بضرووة الاصلاح الزراعي كأساس للتنمية السريعة ، إلا أنها تخشى في نفس الوقت أن تسلك الوسائل الضرورية لذلـــك . وإن الاستعمار يمانع في الاستمرار في أي إصلاح زراعي سليم ، إذا ما بدا له أنه يسير في اتجاه ثوري ، مدركاً أن في ذلك مساساً لمراكزه السياسية بقدر تزعزع قواعد حلفائه الطبيعيين وركائزه في البلاد .

فاختبارنا الثوري اذن في ميدان الوسائل معناه ان كل سياسة لا تمر من استئصال جذور الهيكل الاقطاعي والرأسمالي الاستعماري، انما تخدم مصالح الاستعمار الجديد رغم ادعائها بالعمل على التصنيع وحتى الاشتراكية .

وهكذا فاننا بوضعنا مهام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في مستوى أفق ثوري فاننا لا نحقق بذلك مكسباً سياسياً فحسب، حيث نستطيع به ان نحدد « من نحن » في كل خطوة من خطواتنا ، بل لأن ذلك يعطي حركتنا أبعادها الايديولوجية . وهو يضفي قيمة شمولية عل كل تدبير نقوم به ، ولو كان مرحلياً ، بحيث لا يصبح هدفاً في حد ذاته وشعاراً غامضاً ديماغوجياً.

وبفضل هذا الافق الثوري ايضاً نحقق التماسك التام بين اطارات الحزب ومناضليه اذ يسلحهم بأداة علمية لتحليل المواقف السياسية، وتقييم التدابير الاقتصادية المرجوة . وهو يمكنهم من استيعاب مضمون مراحل النضال ، مرحلة بعد مرحلة ، مع وضع كل واحدة في التسلسل الثوري بأكمله ، كما يجعلهم قادرين على وزن كل قرار سياسي في ميدان الاقتصاد أو الشئون المالية والنقدية أو الخارجية ، لا باعتباره يهم فئة خاصة من فئات المجتمع ، بل بحكم أثره الايجابي أو السلبي على تنمية مجموع الامة .

٤ – الافق الثوري والمهام العاجلة

رأينا أن الأفق الثوري يعطي لمهامنا إطاراً شاملا في المكان وفي الزمان ، نسجل ضمنه قراراتنا السياسية وفق كل ظرف معين ، جاعلين من تلك القرارات أهدافاً جزئية بمثابة صوى نعلم بها طريق مسيرتنا الكبرى نحو الغايات الأساسية .

لهذا السبب فإن برنامجنا لا يمكن استعراضه بصفة تجريدية ، وإنما تبلوره البرامج المرحلية وتعطيه مدلولاً ، كما أن كل بند من برنامجنا المرحلي يتخذ مدلوله في الاطار الشامل ، ولا يكون غاية في حد ذاته .

لكنه من الضروري تبيين العلاقة بين برنامج مرحلي وأهدافه المستعجلة وبين الأفق الثوري وغاياته الأساسية .

لقد اثبتت التجربة انه لا بد من مرور فترة طويلة أو قصيرة بين نهاية معركة التحرر السياسي ، وبين النقطة التي يمكن أن تنطلق منهـا حركة ثورية حقيقية . وغالباً ما تطول هذه الفترة ، اللهم إلا إذا استطاعت الحركة التحريرية أن تحطم هيكل الدولة الاستعمارية، مثل ما وقع في الفيتنام الشمالية .

وتوافق هذه الفترة المرحلة الزمنية التي تحتاج اليهـا التجربة الشعبية لكي تدرك أن الدولة المستقلة في اطار الاستعمار الجديد، هي الوريث وأداة الاستمرار للحكم الاستعماري في الميادين الاقتصادية والاجتماعيـة . ولكي تنتهي هذه التجربة إلى الاستنتاجات السلمية يجب أن تظهر الدولة المستقلة سياسياً ، وكأنها تامة الرشد مستكملة المسئولية، لا تلتجيء إلى الاعتذار عن فشلها بالنفوذ الأجنبي الذي يعمل وراء الستار بذكاء ودهـاء . وبعبارة أخرى يجب أن تظهر الدولة الفتية كدولة الاقطاع والبورجوازية الطفيلية ، وأن يبرز الاندمـاج بين مصالح الطبقة الحاكمة وبين أغراض الاستعمار .

وما دامت معارك الجماهير مع الحكم الوطني المزيف لم تكشف للعيـان

التحالف المتين والارتباط الاضطراري بين هذا الحكم والاستعمار ، ومـــا دام الحـكم يستطيع أن يتظاهر ببعض الاستقلال ، وما دامت الطبقـــات المسيطرة يمكنها أن تحمل قناع الديموقراطية والوطنية ، فإن أي انتقـــاد يوجه للحكم في شكله السطحي ، لا يعدو وأن يكون كلاماً فارغاً وديما غوجية .

وتنطبق هذه الملاحظات على المغرب حيث تبين لنا من تحليل الأوضـــاع الداخلية والخارجية أن ظروف الاستقلال السياسي لم تكن تسمح بانتهاج خطة ثورية قبل المرور بمرحلة تحرر إصلاحية حتمية .

والنتيجة المنطقية لذلك هي أن الاختيارات السياسية أمامنا لا يمكنها أن تخرج عن أحد الخطين :

– فإما أن يتأكد لدينا أن هذا التسلسل حتمي ، وأن الوضع الحالي مؤقت، أي أنه لا يمكنه أن يؤدي إلى الغاية المقصودة ، وان أكثر مـــا يحققه هو وضع القواعد التي يمكن أن يقوم عليها فيما بعد البناء الثوري .

– وإما أن نكتفي بانتقاد الأسلوب الذي تسير عليه السياسة الاصلاحية ، دون التعرض للوضع في مجموعه ، وتكون إذ ذاك عملية نقد الجزئيات دون التجرؤ على المساس بمنابع الفساد ، من قبيل ما يسمى منطقياً « معارضة صاحب الجلالة » .

إلا أنه إذا كان في المتيسر أن تقوم في بلد متقدم معارضة مبنية على انتقـاد وسائل الحكم ، فإن التجربة أثبتت حتى الآن أن مثل هذه المعارضة لا يمكن أن تؤدي إلى طائل في بلد متخلف أو مارّ بمرحلة انتقالية .

انه من البديهي أن من يكتفي بالخطة التكتيكية « المرحلية » ، دون ان ينطلق من افق استراتيجي ، يكون مصيره اما أن يسرق منه الخصم سياسته، واما ان يظهر بمظهر الانتهازية .

إلا أن شعورنا بالحاجة للتأكيد على ضرورة القيـام بالاختيارات الثورية ، لا يقل عن اقتناعنا بلزوم وضع برنامج ادنى معجل الأهداف نستطيع بة ان نجند

سائر الطاقات القومية داخل حزبنا وحوله ، خصوصاً وان الظروف الحاضرة التي تجتازها بلادنا لتحتم علينا توحيد جميع فئات المجتمع الثورية على اختلاف مصالحها حول مثل هذا البرنامج الذي يكون في خدمة المصالح القومية الشاملة .

ان أي حزب ثوري لا مناص له ، في مرحلة المعركة من اجل التحرر القومي والديموقراطية ، من أن يكون له برنامج مرحلي أدنى، تكون أهدافه دون غايات الأفق البعيد المدى ، وتشكل في نفس الوقت شروط تأييد الحكومة القائمة وشروط المشاركة فيها عند الاقتضاء .

وان مشكلة وضع برنامج أدنى يكون لها دائماً ارتباط بسرعة مصير الثورة في كل بلد ، ما دام من الصعب التنبؤ بدقة بتسلسل مراحل المد والجزر في الزحف الثوري .

اذا رجعنا لظروفنا الخاصة في الوقت الراهن فما هو هذا البرنامج الأدني مع اعتبار الافق الثوري الذي حددناه .

انه بطبيعة الحال يشكل موقفاً وسطاً بين الغايات التي نسعى اليها ، وبين الواقع الذي يواجهنا مع ضمان التقدم نحو هذه الغايات. فيجب اذن ان يتوفر على شروط لا يقبل بدونها أي حل وسط وعلى عناصر التحريك التي تمنع الجمود .

وبالنسبة الينا فإن الشرط الضروري لنجاح أي برنامج أدنى هو حل المشكل الديموقراطي .

أما عناصر التحريك فهي تتلخص حالياً في النقط الثلاث الآتية .

- التضامن ضد الاستعمار على الصعيد الدولي .
- التضامن الفعلي مع الجزائر .
- الاصلاح الزراعي كشعار فوق كل الشعارات نضمن به تحقيق الديموقراطية الواقعية بالبلاد .

ان مثل هذا البرنامج صالح لكي يكون اطار عمل مشترك مع الهيئات السياسية الاخرى ، بل ومع الحكم نفسه. وهو في نفس الوقت سيقوم بدور الأداة الرافعة التي ستغير اسس هذا الحكم ، لأنه لا يعقل ان يسير معنا النظام في خط هذا البرنامج دون ان ينقلب راسا على عقب .

نعم ، لا شيء يضمن قبول هذا البرنامج الأدنى من باقي الأطراف ، كما انه من المحتمل أن يكتفوا بالاستحواذ على هذا البرنامج دون قبول مقاسمتنا مسئوليات الحكم . إنما المهم هو الزام كل طرف بتوضيح موقفه وجعله سلماً ، عندما يضطر للتفاوض معنا ، على بينة مما ينبغي عليه اقتراحه ، وما نحن مستعدون لقبوله دون أدنى التباس .

وهل يعتبر هذا مظهر ضعف منا ؟

كلا ، إذا نحن قمنا في نفس الوقت بتوضيح اختياراتنا الثورية . فبدون هذا التوضيح سيظهر برنامجنا الأدنى فعلا كأنه منعرج انتهازي لا غير . ولذلك نكرر القول بأن الاختيارين الأدنى والأقصى في خطتنا السياسية متداخلان احدهما في الآخر ومرتبطان بعضهما ببعض . فالمهم مرة اخرى هو أن نحدد هويتنا قبل كل شيء ، وألا تغيب عنا طرفة عين أهدافنا البعيدة التي اخترناها لأنفسنا بصورة نهائية .

قد تفرض علينا الظروف الراهنة في افريقيا وفي الجزائر وحتى في المغرب ان نختار حلا وسطاً بالنسبة لحركتنا او بالنسبة لمجموع الحركة الثورية . ولا ضير في ذلك إذا تمسكنا بالخطين معاً - خط الاهداف البعيدة وخط الغايات المعجلة في آن واحد . وان من يتمسك بالحبلين حبل الستراتيجية وحبل التكتيك يفتح لنفسه طريق العمل في الحاضر والمستقبل.

الأداة

حاولت فيما تقدم ان أسطر الخطوط العريضة للمهام الأساسية التي يجب أن نستعد للقيام بها لكي نستجيب استجابة أفضل لمطامح الشعب المغربي . وبقي علينا أن نحدد الأداة التي سنتمكن بها من القيام بمهامنا . وتلك أهم مسألة توضيحية .

١ – الحزب ومشكلة الكوادر (الاطارات)

هذه الأداة يجب أن نسهر عليها بكل عناية لترجمة قراراتنا للواقع ، وهي الحزب ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

لقد قلنا عند تأسيس منظمتنا إنها ليست حزباً كالأحزاب. وقد أثارت بحق كثيراً من المخاوف في نفوس الذين ترعبهم آمال الشعب التي نحمل مسئولية انجازها . ولم تمر ثلاثة أشهر على تأسيس حزبنا ، وبينما كان اخواننا يشغلون نصف المناصب الوزارية ، انطلقت ضدنا اجهزة القمع الاستعمارية لشل قيادة الاتحاد الوطني وابعاد عدد من مُسَيّريه المركزيين والاقليميين من المسرح السياسي ، وذلك اما بالالتجاء إلى المحاكات بدعوى اتهامنا بؤمرات خيالية ضد القصر ، واما باستعمال نفس الأساليب الارهابية التي عرفت في عهد « طروخيليوا » بأمريكا اللاتينية .

وبالرغم من ذلك فإن منظمتنا ما تزال حية في عنفوان قوتها ، مستعدة لتعبئة الجماهير الشعبية ولقيادتها في سبيل التحرر والتقدم .

والسر في صمودنا ؟ انه يكمن في أننا ورثنا تقاليد شعبنا الثورية على مر العصور واننا واعون بالرسالة التي حملها إيانا أولئك الأبطال الذين ضحوا بأنفسهم عبر تاريخنا المجيد في سبيل إسعاد شعبنا . انه يكمن في اننا جزء لا يتجزء من الحركة الثورية الجبارة ضد الاستعمار ، ومن ورائهـا سائر القوى الديموقراطية في العالم .

وفي الوقت الذي سوف نخرج فيه من مؤتمرنا المقبل برؤية ثورية واضحة ، يجب علينا كذلك أن نجعل من حزبنا هذه الأداة الثورية التي سنحقق بها أهدافنا . وأمامنا نوعان من المشاكل المتعلقة بتطوير الحزب إلى أن يصبح فعلا أداة - بعضها يتعلق بالتنظيم والبعض الآخر بالايديولوجية .

فيما يخص التنظيم ستعرض على المؤتمر مشاريع لتحوير قوانين الحزب ونظامه الداخلي . فعلينا أن ندرسها **واضعين في الاعتبار اختبارنا الثوري، وحرصنا الخاص على تحديد دور المناضلين بالنسبة لجمهور العاطفين على الحزب ، ومع ضمان المركزية والديموقراطية في الحزب بالنسبة للظروف الراهنة .**

وتستجيب التغييرات المقترحة لهذه الاعتبارات إذ إنها تتناول مشاركة القاعدة ومراجعة الأجهزة المركزية . ولتشريك القاعدة في المسئوليـات تقترح التعديلات أن يساهم المناضلون مساهمة فعلية في وضع خطة الاتحاد وفي مراقبـة الجهاز المركزي والاقليمي للحزب . ولكي تكون هذه المساهمة حقيقية وذات فاعلية يجب أن نسهر بكيفية منتظمة على تأسيس وتسيير خلايا القاعدة في الأحياء والقرى وكذلك في المؤسسات الصناعية والفلاحية .

وهذا الاعتبـــار هو الذي أوصى باقتراح يقضي بان تتم المصادقة من طرف المؤتمر على السكرتارية العامة الجماعية المنتخبة من اللجنة الادارية الوطنية التي ينتخبها المؤتمر نفسه . وهناك كذلك اقتراح بتأسيس جهاز مركزي جديد ،

هو اللجنة المركزية المؤلفةمن اعضاء اللجنة الادارية الوطنية ومن مندوبي الأقاليم الذين تنتخبهم مجالسهم الادارية ، وسيضمن هذا الجهـاز التماسك ووحدة النظر بين سائر المسئولين في الحزب على الصعيد المركزي وفي مستوى الأقاليم .

ولن يجدينا نفعاً أن نكتفي بمراجعة القوانين إذا نحن لم نباشر تطبيقهـــا بأساليب ثورية جديدة .

إن حزبنا الذي نريده واضحاً في آفاقه ، ومتماسكا في تنظيمه ، ينبغي له أن يستخلص النتيجة المنطقية لاتجاهه الثوري . ولذلك وجب علينا أن نوجه عناية خاصة للتربية الايديولوجية في الحزب ، التي بدونهـا سوف تبقى اختياراتنا في حيز الآمال ومن قبيل التمنيات العاطفية .

ان هذا التكوين الايديولوجي يجب أن يقوم على اساس دراسة القوانين العلمية لتطور المجتمع وقد أثرتها تجارب الثورات الاشتراكية والتحررية ضد الاستعمار . كما يجب ان تمتد جذوره إلى اعماق ثقافتنا العربية الاسلامية ، وان تستمد قوتها من تراثنا القومي الزاخر بالقيم التقدمية والانسانية .

ولن يكون حزبنا في مستوى مهامه إلا إذا وجه عنايته القصوى لتكوين الكوادر (الاطارات) ولا جدوى من التشكي من فقدان الاطارات لان ذلك يكون منشأه ضعف التكوين الايديولوجي نفسه . ومهما يكن فانه لا معنى لاعلان الاختيار الثوري بدون اطارات مسلحة بأيديولوجية ثورية .

على أنه لا ينبغي أن يغرب عن بالنا ان أفضل مدرسة للاطارات ، وأحسن طريق لتدريب المناضلين على الكفاح والتضحية في سبيل الشعب ، هي في العمل اليومي الذي يباشره المناضلون حتى أداء المهام البسيطة . ان على كل مناضل منا بوصفه مواطناً أن يؤدي العمل المنوط به بمنتهى الكفاءة والضمير المهني . فإن كان عاملا ميكانيكياً أو طبيباً أو ممرضاً وجب عليه أن يتقن عمله خير

اتقان . وإن كان مرشداً أو مهندساً فلاحياً وجب أن يهيء نفسه ليكون ركيزة للاصلاح الزراعي ، وإن كان استاذاً أو معلماً وجب عليه أن يكون متضلعاً في الاساليب البيداغوجية الطليعية . علينا ان نكون خميرة المجتمع التقدمي المزدهر الجديد الذي ننشده في غدنا القريب .

إن المناضلين يكتسبون قوتهم الايديولوجية وصلابتهم الخلقية عن طريق نضالهم وسط الشعب، سواء داخل الحزب نفسه أو عن طريق المنظمات الجماهيرية، أو في المعمل والمنجم والجامعة أو الحقل. ولذا يتعين تحديد دور الحزب في الأمة حتى يكون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بحق طليعة الكفاح الوطني التي تقود معها جبهة عريضة لفئات مجتمعنا الثورية .

٢ – الحزب والأمة

إن المحتوى الاجتماعي للحزب يستمد تركيبه من اختياراتنا الايديولوجية ومن أفقنا الثوري ، كما يبنى على ما استخلصناه من نتائج في تحليلنا للمواقف الاساسية لمختلف فئات المجتمع تجاه قضايا التحرر الكامل السياسي والاقتصادي ومشاكل بناء المجتمع الاشتراكي . فلا غرو أن نكون عن جدارة حزب الجماهير الكادحة الحضرية والقروية الذي يتجسد فيه التحالف بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين . فنحن حزب الشعب المغربي باستثناء الطبقات المستغلة من اقطاعيين وبورجوازيين طفيليين حلفاء الاستعمار الجديد وركائزه .

وفي هذا التعريف تنصب المشاكل التي يجب أن نواجهها لكي يكون الحزب قادراً على تحريك الجماهير ، من داخله ، وعن طريق المنظمات الجماهيرية الخاصة بكل فئة من المجتمع ، سواء أكانت منظمات مهنية أو حركات شباب ونساء .

أما توجيه هذا التحريك فإنه لا بد ان يتم داخل خلايا الحزب في الاحياء والقرى والمؤسسات ، وهي المدارس الدائمة للمناضلين في الحزب .

علينا ان نعير اهتماماً خاصاً لنشاطنا في وسط الفلاحين ، وأن نقيم منظمات جماهيرية فلاحية طالما اتخذنا قرارات بشأنها . ونحن في حاجة إلى قيامها لتعزيز عمل فروعنا القروية المنتشرة على مجموع خريطة البلاد .

وعملنا كذلك في الميدان النسوي يجب أن يتقوى بتأسيس منظمة جماهيرية تساعدنا على اكتشاف الكوادر النسوية ،وعلى تعميق الوعي الثوري لدى الفتيات والنساء اللواتي يشكلن إحدى الدعامتين لبناء المجتمع الجديد .

وإن على خلايا الطلاب والشباب أن تدخل في مهامها مزيداً من العمل على توحيد الشباب ضمن منظمتهم الخاصة ، لكي تصبح قادرة على القيـــام بدور التحريك والتأطير .

أما نشاطات الحزب كمنظمة سياسية وسط العمال وفي المؤسسات فإنهـــا بالغة الأهمية ، لأنها هي الضمان لامتزاج النضال السياسي بالنضال النقابي. وفي هذا السبيل يجب علينا ألا نغفل أي عامل من العوامل التى يمكنها أن تؤثر على تحقيق هذا الامتزاج ، سواء العوامل المتعلقة بضعف التكوين الايديولوجي ، وسوء تقدير الظروف الراهنة ، أو العوامل الداخلية المتعلقة بالبطالة ووسائل الضغط والافساد التي يملكها النظام ، وحتى المتصلة بالتركيب النقابي نفسه .

علينا أن نحلل سائر هذه العوامل حتى نسلط كل الأضواء على المشاكل التي تحدث في العلاقـــات الدقيقة بين النقابات المهنية والحركات الثورية . يجب أن يكون واضحاً في الاذهان أهمية النضال النقابي ، وكذلك ضيق أفقه ، إذا هو لم ينفتح على المطالب السياسية والاهداف الثورية .

يجب أن نظل يقظين امام سياسة النظام القائم في الميدان النقابي على أنها تدخـــل في نطاق اوسع ، هو خطة الاستعمار الجديد على مستوى القارة الافريقية ، وغرضها تشجيـع التيارات الاصلاحية اللاسياسية في الاوساط النقابية العماليـــة وفصل النضال السياسي القومي عن المعركة الاقصادية المحدودة الاطار .

وتلك ظاهرة يجب أن نعيها وندركها بكل اهتمام بالنسبة لنـــا وبالنسبة لمجموع القارة الافريقية . يجب أن نضع في اطارها السليم مشاكل الارتباط المتين بين المهام النقابية الخاصة وبين مسئوليات حركة التحرير الوطني التي تجند سائر فئات المجتمع ، وإلا ، إذا نحن أهملنا وضع هذه المشاكل وضعاً سليماً وعجزنا عن مواجهتها بكل شجاعة وبدون تعصب ، فإن القوى الثورية المفضلة التي هي الطبقـــة العاملة ، سوف تصبح معرضة للانصراف ولو إلى حين عن مهمتها الطبيعية .

ينتج من هذه الملاحظة أن خطتنا فيما يرجع لعلاقات الحزب بالمنظمات الجماهيرية خطة منظمة واضحة بحكم دور الحزب كمحرك،ودور كل منظمة حسب نوعيتها وضمن حدود استقلالها الذاتي .

فالاتحـــاد الوطني للقوات الشعبية ، بوصفه الاداة الثورية ، هو وحده الذي يستطيع ان يقوم بالدور القيادي في نضال سائر فئات المجتمع الثورية. وتلك انما هي نتيجة منطقية لتحديد معنى الاختيار الثوري الذي قلنا عنه انه يجب ان يكون ملبياً لحاجات الامة بأسرها . ومعنى هـــذا ان الحزب وحده يحق له ان يحمـــل بوصلة النضال السياسي ، وان يدرس ويحدد خطة العمل لمجموع الحركة الثورية في البلاد . وان دور كوادرنا ومناضلينـــا داخل المنظمات الجماهيرية ، والتي لها اهدافها ومهامها الخاصة بها ، يجب ان يكون هو صهر معاركهم الخاصة في الافق الشامل الذي سطره الحزب كأداة سياسية مفضلة .

وبذلك نضمن الوحدة الايديولوجية للقوى الشعبية ، كما نضمن حركيتهـــا وتماسكها وسيرها المنسجم بخطى ثابتة نحو غاياتنا الأساسية .

الخـــلاصـــة

اننا نلمس في نهاية هذا التقرير ان المهمة الرئيسية التي تتوقف عليها سائر المهام هي تقوية الحزب في ميدان التنظيم ، وفي التعميق الايديولوجي لكوادره ومناضليه ، لكي تتلائم الأداة مع الأهداف الثورية .

وسوف نتغلب على كل الصعاب ونجتاز اشد العقبات ، وعند تأديتنا لهذه المهام ، إذا استحضرنا المهمة التاريخية المنوطة بحزبنا ، هذا الحزب الذي تمتد جذوره البعيدة إلى صفحات تاريخ نضال شعبنا المجيـــد على مر العصور ضد الاستبداد وفي سبيل التقدم . ولا أدل على ذلك من ان يكون في طليعة سير حزبنا بعض من أبلوا البلاء الحسن ضد الاستعمار، منذ عهد الاحتلال الاستعماري في أوائل القرن ، وكذلك قادة حركة المقاومة وجيش التحرير الذين خاضوا المعارك الأخيرة . ولسنا نذكر مراجعنا المجيدة لمجرد الفخر بها ، بل لنؤكد الامانة التي يضعها هذا الانتماء البطولي في عنق حزبنا سواء أمام الشعب المغربي أو بالنسبة لمجموع الحركة الثورية في العالم . وفي ذلك أيضاً عربون لنجاحنا .

ان قيام حركة التحرير الوطني في المغرب ، وتطورها مع الزمن على اختلاف اسمائها عبر المراحل التاريخية قد سجلا نجاحات ساطعة تخللها الكثير من الصعاب .

ان وجودنا في حد ذاته ونشاطنا المتزايد ما فتئا يشكلان خطراً قاتلا على اعداء شعبنا سواء جاءوا من الخارج أو كانوا يعيشون كالطفيليات بين ظهرانيه. وإذا نحن قد اكتسبنا من خبرتنا الجماعية مقدرة على تحليل صحيح لأوضاع شعبنا ولظروف نضاله ، فقد ارتكبنا بعض الأخطاء وسجلنا بعض الفشل مما زاد في إثراء تجربتنا .

ومنذ أن حملنا الاسم المطابق لحقيقتنا ، وهو اسم « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية » استطعنا أن نعبىء القوة الحية في البلاد ، ونقود أغلب فئات مجتمعنا التقدمية في نضال مشترك من أجل حماية مكاسب شعبنا ، وتحقيق مطالبه العميقة في التحرر والتقدم والرفاهية والسلام .

وإذا كان المؤتمر الثاني لحزبنا سوف يمكننا من إعطاء مضمون دقيق لاختياراتنا السياسية لاجتياز مراحل نضالنا في اطار أفقنا الثوري ، فإن عليه كذلك أن يخلق الظروف الملائمة لتعاون وثيق مع المنظمات الجماهيرية التي تشاركنا في أهدافنا .

وفي نفس الوقت الذي سنسهر فيه على تحسين اساليب عملنا داخل الحزب وتقوية هذه الأداة التي صهرتها حتى الآن كثير من المحن والتضحيات ، فإن علينا ألا ننسى أبداً اننا في النهاية لسنا في خدمة الحزب بل في خدمة مجموع الجماهير العربية ، ولسنا سوى طليعتها . كما علينا ألا ننسى اننا نقف كذلك في طليعة الحركة الدولية للتحرر الوطني والتقدم .

ولذا فإن علينا أن نعتبر كواجب مقدس المحافظة على وحدة صفوفنا داخل الحزب ، وعلى ارتباطنا المتين بشعبنا ، وعلى تضامننا غير المشروط بسائر الشعوب المناضلة من اجل كرامتها وحقوقها .

وسنجد في هذا السلوك سر قوتنا وضماناً أكيداً لانتصارنا

فاتح ماي ١٩٦٢

القِسمُ الثاني

تقريرٌ مقدمٌ إلى
اللجنة التنفيذية لمنظمة تضامُن الشعوب
الآسيوية - الافريقية



فصول من تقرير المهدي بن بركة مندوب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب المقدم الى اللجنة التنفيذية لمنظمة تضامن الشعوب الآسيوية – الافريقية المجتمعة ببيروت من ٩ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٦٠

* * *

في الوقت الذي تدخل فيه حرب الجزائر مرحلة ثورية حقيقية ، اتخذت الحركة التحريرية في المغرب بقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في المجلس الوطني للاتحاد الذي عقد في ٢١ تشرين الأول اكتوبر ١٩٦٠ ، قراراً بربط نضالها من أجل تصفية النظام الاستعماري والاقطاعي بنضال شعب الجزائر .

ولقد رأينا أن :

« قضية جلاء القوات الاجنبية التي ابقيت في المغرب خمس سنوات بعد الاستقلال ، هي قضية وطنية ويجب أن توضع فوق كل النزاعات والخصومات الحزبية ، نظراً للظروف الحالية التي نجد فيها استمرار حرب ابادية ضد شعب شقيق في الجزائر ، التي هي جزء لا يتجزء من المغرب العربي .

ونحن نعتبر أن بقاء القوات الفرنسية في المغرب لا يشكل فقط خرقاً للسيادة

الوطنية ، ومساساً بالكرامة الوطنية ، بل أيضاً مساعدة فعلية تقدم من بلدنا للقوات الفرنسية في حربها الاستعمارية في الجزائر .

ونحن نعتبر ان عملية تطويل فترة وجود القواعد العسكرية الفرنسية مدة ثلاث سنوات اخرى (بموجب اتفاقية بين حكومة جلالة الملك محمد الخامس وفرنسا) تشكل خطراً على المغرب العربي ، نظراً لأن هذه المدة تطابق المدة التي حددها الجيش الفرنسي لتصفية الثورة .

وهنا يظهر المغزى الحقيقي للنداء الذي وجهناه إلى الشعب المغربي، وإلى جميع المنظمات الوطنية لبدء عمل حاسم في أول (تشرين الثاني) نوفمبر، يعود مباشرة إلى تصفية بقايا النظام الاستعماري والاقطاعي وإلى تحرير الجزائر واقامة مغرب عربي موحد ، ديموقراطي وتقدمي .

وقد استجابت جماهير المغرب لهذا النداء بمناسبة الذكرى السادسة لميلاد الثورة الجزائرية، وتحدت حتى مقررات حكومة الملك بمنع اية تظاهرات خارج التظاهر الرسمي الذي نظمه هؤلاء الذين وقعوا قبل شهرين (أي في ايلول — سبتمبر ١٩٦٠) اتفاقية ابقاء القواعد العسكرية حتى نهاية ١٩٦٣ .

ان مهمتنا الآن هي الانتقال من مرحلة التصريحات إلى مرحلة الاعمال ، واليوم نجد مرة اخرى شعب اقطار المغرب العربي موحداً كما كان من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥ ، في جبهة للكفاح المسلح ضد الجهاز الاستعماري الذي تمكن ، في نهاية ١٩٥٥ ، من تفتيت هذه الجبهة باعطاء استقلالات خادعة لتونس والمغرب .

والثوريون الذين قبلوا هذا الحل الجزئي اعتبروا ان هذين الاستقلالين ، رغم كونهما منقوصين (باعتبار ابقائهما للسيطرة العسكرية والاقتصادية) يجب ان يستخدما كنقطة ارتكاز لتحرير المغرب كله ، بتقديم المزيد من الدعم الفعلي للنضال من اجل حرية الجزائر ، مع الوعي إلى ان الجهود الاستعمارية ستتركز على هذا الجزء الاوسط من المغرب العربي .

ولكن تلاقي المصالح الاستعمارية واهداف سياسة الاستعمار المقنع الجديد ، مع تلهف إلى الحكم لدى عناصر محلية نصف اقطاعية ، ولدى البورجوازية الكبيرة المعادية للشعب،ولدى سماسرة الشركات الاجنبية، جعل الامور تتطور في اتجاه آخر . وقد ادى تسلط بعض القادة ، المرتبطين بهذه المصالح المختلفة ، على قيادة الحركات الوطنية ، إلى تجميد الطاقات الشعبية ، خلال سنوات .

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

كان لا بد من انتظار ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ عندما فضحت قاعدة الحركة الوطنية عجز وفشل قاده حزب « الاستقلال » التقليديين ، واعلنت في ٦ ايلول (سبتمبر) التالي تشكيل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، حتى اصبح بالامكان اعاده تحريك طاقات الشعب وتعبئة جماهيره من أجل مواصلة الكفاح الوطني .

وهكذا عادت قيادة حركة التحرر الوطني إلى القوى المحركة التي قادت الكفاح حتى ١٩٥٦ والتي نجحت في تعبئة مجموع الشعب .

لقد بذلت العناصر الرجعية المحافظة للاستعمار، خلال تلك السنوات الاربع من « التجميد » جهوداً مستمرة لتفتيت هذه القوى الشعبية المحركة . سواء بإثارة ازدياد مصطنع لعدد الاحزاب السياسية ولما يسمى بجمعيات المقاومين أو النقابات ، أو بإثارة حركات انفصالية بوحي قبلي أو طائفي[1] .

---

١ – من ذلك حركة العصيان المسلحة التي قام بها عامل تافيلات عدي أو بيهي في كانون الثاني يناير ١٩٥٧ ، بحجة دعوة قبائل هذه المقاطعة الى حماية العرش من تهديد القوى الشعبية. وقد فشلت الحركة وظهر انها كانت مسلحة ومدعومة من القوات الفرنسية المرابطة في المنطقة . (وقد انتهت محاكمة الحركةامام المحكمة العليا_في كانون الاول ديسمبر١٩٥٩بالحكم بالاعدام على العامل الذي لم ينفذ فيه الحكم بل يتمتع حالياً بحماية متسترة من القصر الملكي) ، وقد كان من العناصر الوسيطة في المؤامرة وزير التاج الحسن اليوسي الذي هرب إلى اسبانيا وهو من مؤسسي حزب سياسي يقوم على نزعة قبلية اقطاعية (الحركة الشعبية) .

لقد وضع تكوين الاتحـــاد الوطني للقوات الشعبية حداً لعملية التخريب والتفتيت هذه ، عندما كشف القناع عن أوجه الذين يقومون بها، وعندما حقق إعادة تجمع كل القوى الوطنية التي تحركها نفس روح النضـــال ضد كل اشكال السيطرة الاستعمارية والاستغلال .

ان ما تراءى ، خلال مدة قصيرة ، انه « مجرد صراع داخلي ، من أجل الحـكم بين فئات من البورجوازية الوطنية تختلف في درجة تقدميتها » ، اتضح الآن انه صراع واضح بين مجموع قوى الشعب المعادية للاستعمار من جهة ، وبين العناصر الرجعية النصف – اقطاعية المرتبطة مباشرة أو بشكل غير مباشر ، بالمصالح الاجنبية .

ان حقيقة هذا التجمع الوطني تتركز اكثر واكثر في مواقف مختلف فئـات الشعب الاجتماعية من القضايا الوطنية :

– العمال والعاملات يدوياً وفكرياً المنظمون في الجامعة القوية للاتحاد المغربي للشغل الذي يضم ستماية الف عضو .

– رجال المقاومة وجيش التحرير من عناصر ريفية الاصل خصوصاً، وعناصر حديثة الحياه في المدن .

– الحرفيون وصغار التجار الذين يشكلون طبقة وسطى ما فتئت تغذي باستمرار صفوف الحركة الوطنية – الشبيبة الطلابية المنظمة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

جميـع هذه الفئات ، المتميزة في ميولها السياسية ووسطها الاجتماعي ، ولكن الموحدة في رغبتها المتساوية في الاتحاد والنضال الوطني ، اعلنت يوم السادس من ايلول سبتمبر ١٩٥٩ :

« انه لا يوجد أي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي، وان الاتحاد وحده كفيل بإحباط المطامع الاستعمارية وبتحقيق الأهداف الوطنية » .

وجميع هذه الفئات اكدت :

« ان الهيئات السياسية في شكلها الحاضر اصيبت بالتعفن ولم تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدها للمهام والبناء بل صارت اداة للتفرقة ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية أو للاحتفاظ بها ، هذا إن لم تمهد السبيل لتدخل اليد الاجنبية، ولم تسخر في خدمة مصالح خسيسة مستترة » .

وقد كان هذا أحدث كشف وتوضيح لشعب المغرب الذي كان منذ الاستقلال ضحية عملية تضليل وبلبلة خطيرة .

ولم يترك الاتحاد الجديد خارج صفوفه إلا اعداء الشعب المغربي الطبيعيين ، الظاهرين والمستترين، بما فيهم القواد والعلماء وبقية الحماية الفرنسية الذين اصبحوا الآن معتمدي القصر بعد أن كانوا أداة للاستعمار المباشر في محاربة القصر عام ١٩٥٣ .

وأخذ الكفاح الوطني من أجل الحرية يعود الآن ، بقيادة قوة ثورية حقيقية حركية ويقظة ، هذه المرة .

استئناف الكفاح من اجل الاستقلال الوطني

لقد استؤنف الكفاح الوطني جدياً ، على الصعيد الرسمي من قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبدالله ابراهيم وعبد الرحيم ابو عبيد اللذين اصبحا رئيس ونائب رئيس مجلس الوزراء في الحكومة الملكية بعد ابعاد رئيس الحكومة احمد بلا فريج أحد القادة المعزولين في السكرتارية العامة لحزب الاستقلال .

وخلال عام ١٩٥٩ وحتى ايار (مايو) ١٩٦٠ استطاعت حكومة عبد الله ابراهيم ، رغم المناصب الوزارية الهامة التي كانت ما تزال تشغلها عناصر رجعية، استطاعت ان تضع القضايا الاساسية للكفاح الوطني .

وحققت نتائج ايجابية نسفت مواقع الاستعمار وحلفائه داخل البلاد .

ـ إعادة ٤٤٠٠٠ هكتار من الأراضي التي اغتصبها الاستعمار الفرنسي ، إلى الفلاحين وتوزيعها بشكل تعاوني .

ـ تحضير ملفات استعادة مئات آلاف الهكتارات الاخرى التي استولى عليها المعمرون الذين ما زالو يملكون حوالي مليون هكتار من الأراضي .

ـ تأميم تجارة الشاي ، المشروب الشعبي التقليدي في المغرب .

ـ اقامة مصرف وطني للاصدار ومصرف للتنمية الاقتصادية .

ـ مراقبة انتقال رؤوس الاموال للخارج .

ـ اقامة أجهزة تحضير وتنفيذ مشروع سنوات خمس يهدف إلى إعادة بناء هيكل البلاد،وإلى الاصلاح الزراعي وتأمين تقدم الأرياف وتنفيذ تصنيع حقيقي وتكوين الملاكات .

الغاء الاذاعة الاجنبية

وهذه العملية المركزة بشكل خاص على ميدان التحرر الاقتصادي كانت تهدف إلى سلب الجهاز الاستعماري الجديد وسائل ضغطه ومساوماته ، تحضيراً لتصفية بقية عناصر السيطرة الاستعمارية في المستوى العسكري .

ان معارضة عملية التحرر الوطني هذه ، لم تتوقف حتى داخل الحكومة نفسها بقيادة ولي العهد الامير الحسن ، الذي يعتمد على جيش وشرطة يوجههما المستشارون الفرنسيون (وبشكل اكثر سرية مستشارون اميركيون جدد) ويقودهما على الغالب ضباط مغاربة من المرتزقة الذين خدموا في صفوف الجيش الفرنسي خصوصاً في حرب الهند الصينية .

وقد مرت معاكسة سياسة حكومة عبدالله ابراهيم بمرحلة تردد،بسبب حذر الملك من طابع المغامرة الذي ظهرت به السياسة اللاوطنية المعادية للشعب التي تقودها الحاشية وولي العهد .

لذلك نظمت هذه الفئة عملية دعاية نفسانية لتضليل الشعب، تضمنت بعض الاعتقالات والاعمال البوليسية ، تحت ستار مكافحة مؤامرات مزعومة :

وهكذا فقد جرى :

خنق مؤتمر الطلبة وملاحقة الصحافة الوطنية التي نشرت مقرراته ـ آب ـ أوغسطس ١٩٥٩ .

محاكمات ترخيص الحزب الشيوعي ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٥٩ .

تعطيل جريدة التحرير اليومية التقدمية واعتقال مديرها ورئيس تحريرها البصري واليوسفي ، من مؤسسي حركة المقاومة والاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

وتوقيف حوالي عشرين مناضلاً من قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، من الاعضاء أو القادة السابقين في جيش التحرير .

وخصوصاً نزع سلاح وتصفية جيش التحرير المغربي في الصحراء ، الذي ما انفك منذ عام ١٩٥٦ مستمراً في حماية الجبهة الجنوبية الغربية لشعب الجزائر المحارب والعمل على تحرير موريتانيا .

ومع ذلك ، فقد تابع الوطنيون في حكومة عبد الله ابراهيم بتصميم عملهم لتصفية الجهاز الاستعماري . وبعد حصولهم على اعلان جلاء القوات الاميركية تصدوا لقضية الجــلاء الفوري للقوات الفرنسية التي تتابع عملها المكشوف والتجسسي ضد حركة التحرر في المغرب وفي الجزائر .

وقد حصل هؤلاء الوزراء الوطنيون على موافقة الملك على خطة الجلاء في شهر نيسان (ابريل) ، في مجلس الوزراء الذي اقر خطة عملية الجلاء وتوقيتها .

وكان اول حزيران (يوليه) ١٩٦٠ هو الموعد الاقصى المحدد لتحقيق الجلاء

بواسطة الوسائل الدبلوماسية . وإذا لم يتم الجلاء بهذه الوسائل حتى ذلك الموعد كانت الخطة تقضي بانهاء خدمات جميع الضباط الفرنسيين «والمستشارين الفنيين» في القوات المسلحة الملكية وفي الدرك والشرطة، واعادتهم إلى الحكومة الفرنسية، ودعوة الشعب للعمل المباشر في تحقيق الجلاء .

وكان هذا الجلاء حقيقياً بكل ما تعنيه الكلمة ، ولا يمكن أن يمسخ إلى حد ابدال العلم الوطني بعلم قوات الاحتلال . وقد اصطدمت أول محاولات تضليل من هذا النوع فوراً بالفشل .

وبالفعل فقد جاء سفير الولايات المتحدة يطلب من الرئيس عبد الله ابراهيم الذي هو أيضاً وزير للخارجيـــة ، قبول عدد من ضباط القواعد العسكرية الاميركية ، بينهم المقدم (كومندن) بلير ، كملحقين عسكريين في السفارة الاميركية و « كمستشارين » ، في نفس الوقت ، للامير مولاي الحسن ولي العهد قائد القوات المسلحة الملكية ، بعد أن وافق الحسن نفسه على ذلك .

وقد كانت مصادفة غريبة أن يطابق رفض عبد الله ابراهيم طلب السفير الاميركي هذا ، وقت اقالة الملك للحكومة التي يرئسها عبد الله ابراهيم في ١٩ مايو ١٩٦٠ .

وكان من البديهي أن تصميم هذه الحكومة على محاربة الاستعمار ، لا يمكن أن يقابل من المصالح الاجنبية الكبرى بالسكون ، وهي التي تريد أن يستمر ، تحت اسم استقلال المغرب ، جهاز سيطرة استعمارية مرتكزة إلى النظام النصف إقطاعي . وهكذا فقد قامت حاشية الملك الرجعية ، بناء على أوامر هـــذه المصالح الاجنبية ، بعمل فعال لاخراج ممثلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من الحكم ، مهما كان ثمن ذلك . وكان الانقلاب الملكي وتأليف حكومة برئاسة الملك نفسه وابنه الحسن ، ولي العهـــد ، تعتمد على عناصر مرتبطة بالعائلة

المالكة أو بالعائـــلات الاقطاعية والتجارية الكبرى ، التي لها امتيازات هذا العهد .

القوى الشعبية تواجه الاستعمار الجديد

منذ منتصف عام ١٩٦٠ اصبحت حكومة المغرب المستقلة مهددةبالانحراف وباتخاذ وجه جديد ، ليس ذلك الذي حرك صراع القوى الشعبية ، والذي كان يعطي للاستقلال محتوى من الديموقراطية والتقدم ونهوض الجماهير الشعبية. هذا الوجه الجديد هو الاستعمار المقنع الذي غدا معروفاً بعد ظهور عـــدد من « الاستقلالات » المزيفة خاصة بإفريقيا .

ان خطة حكومة الملك الجديد تؤدي إلى تراجع عن سياسة التحرر وعدم الانحياز وتفقد الشعب ثمار انتصاره في معركة التحرر الاقتصادي والسياسي للبلاد .

ان مشروع السنوات الخمس الذي حضرته الحكومة السابقة قدم في حزيران (يونيه) الاخير من قبل نائب رئيس الحكومة الجديد الامير الحسن ، بصيغـة محورة تحويراً أساسياً عما كان ، وبشكل لم يعد يترك في المشروع أي مجال لاصلاح هيكل البلاد ولا للاصلاح الزراعي ، بل يجعل منه أداة لزيادة سيطرة رؤوس الأموال الاجنبية وزيادة سيطرة النظام العسكري والبوليس في البلاد .

ان مشروع السنوات الخمس هذا ، بدل أن يكون أداة انطلاق العمل في البلاد واثارة حماس الجماهير من اجل التعبئة للبدء الوطني، يشكل رجمة حقيقية إلى الوراء ويؤدي إلى ازدياد البطالة ، حسب تصريحات وزير العمل نفسه في حكومة الملك .

ان هذا التراجع في ميدان التحرر الاقتصادي رافقته سلسلة من الخطوات الديكتاتورية التي تهدف إلى كبت ردة الفعل الشعبية .

ان نتائج انتخابات ايار (مايو) الاخـــيرة في الغرف التجارية والبلديات والجماعـــات القروية ، التي اكدت انتصار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ارعبت العناصر الرجعية التي تسيطر على الحكم ، واقنعتها بحقيقة قوة هـــذا الاتحاد التي ظهرت في عدة مناسبات باضرابات الاحتجاج العامة التي تجمع العمال والمزارعين والتجار والموظفين والطلبة ، وتشمل الحياة العامة في البلاد. مما جعل الفئات الرجعية تقرر الصراع مع الجماهير الشعبية .

فألغت انتخابات غرفة التجارة في الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية البلاد ، بعد ان ابعد جماهير صغار التجار التقدميين عن هذه الغرفة سماسرة الشركات الاجنبية في انتخابات ايار (مايو) ١٩٦٠ .

واقامت جامعة نقابية مصطنعة ـ الاتحاد العام للعمال المغاربة ورخصت لها في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ لمحاربة وحدة الطبقة العامـــلة المنظمة في الاتحاد المغربي للشغل .

وقامت بتصرفات تعسفية ضد الصحافة الديموقراطية كالمكافح والرأي العام الناطقة بلسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والطليعة الناطقة بلسان الاتحاد المغربي للشغل ، اللتين تتعرضان للمصادرة الدائمة .

وعينت بعض الضباط السابقين في الجيش الفرنسي المعروفين بمناوئتهم للحركة الوطنية في مراكز ولاة المناطق ، ومديريات اجهزة الأمن والدرك .

واستبدلت الخبراء التقدميين في مختلف المراكز الاقتصادية والمالية الهامـــة بعناصر مرتبطة بمصالح العائلات الكبرى النصف اقطاعية والبورجوازية التي تطمح في أن تحل محل الاستعمار الاجنبي في الاستثمار والاستغلال[١] .

---

١ ـ ادارة مكتب الدراسات والمساهمة الصناعية – مصرف التنمية الاقتصادية – مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية - مكتب الفوسفات

ولكن هذا كله لم يكن سوى عمليات ثانوية تهدف إلى الهاء الشعب المغربي عن الاتجاه الجديد لسياسة الحكومة إلى جانب الاستعمار .

ففي الكونغو تتصرف قيادة القوات المسلحة الملكية الموضوعة تحت إشراف الامم المتحدة ، وكأنها قوات استعمارية .

والمراقبون الاستعماريون يعتبرون أن كبار ضباط هذه القوات الملكية مسؤولون جزئياً عن المؤامرات الاستعمارية التي دبرت ضد حكومة لومومبا الشرعية ، وانهم حققوا بذلك خطة الذين يريدون أن يقاتل الافريقيون إخوانهم الافريقيين .

وفي نفس الوقت كان هناك مشروع لزيادة جهاز الجيش الملكي إلى ثلاثة اضعافه ، لايصاله إلى مائة الف رجل مزودين بمعدات وملاكات اميركية .

وفي المغرب نفسه تخلت الحكومة عن الخطة الموضوعة لجلاء القوات الاجنبية .

ففي اول ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦٠ وقعت حكومة الملك مع حكومة فرنسا اتفاقية تسمح ببقاء القواعد العسكرية الفرنسية ، تحت اسم مدارس عسكرية، إلى نهاية عام ١٩٦٣ ، في الوقت الذي تدخل فيه معركة شعب الجزائر مرحلتها الخطيرة الحاسمة .

وهذا بالضبط هو تكريس لانتقال الرجعية المتسلطة على الحكم إلى حظيرة الاستعمار .

ان هذا هو الذي فرض على القوى الشعبية أن ترد على الخطة بقوة ، دون ان تنزلق في عمليات تضليل وتشتيت للقوى في معارك حانبية تطرح الآن وهي :

قضية موريطانيا[1] .

قضية اغلاق قنصلية فرنسا في وجدة .

قضية طرد بعض المعمرين من هذه المنطقة .

وكان من الواضح أن شعب المغرب وجد نفسه ، نتيجة هذه الخطة ، أمـام خطر تحول بلاده إلى أداة خطيرة في يد الاستعمار الجديد .

وبشكل أكثر وضوحاً وجد الشعب أن بلاده قد أصبحت قاعدة شرعية معترفاً بها لتدريب وانطلاق قوات العدوان الاستعماري ضد ثورة الجزائر، وهذه خدمة لاستراتيجية الاستعمار الحريص على إبقاء سيطرته على هذه الضفة من البحر الابيض المتوسط ، ولو كان ذلك بتنفيذ مؤامرة فلسطين مرة اخرى في المغرب : تقسيم الجزائر واقامة توازن جامد في المنطقة يرتكز على تعايش انظمة استعمارية مقنعة وانظمة فاشستية ، وانظمة نصف اقطاعية .

ان حكومة الملك تقف امام اختيار لا بد منه : إما رفض المساعدة التي قدمت رسمياً للجيش الفرنسي ، والوقوف مع الجماهير الشعبية إلى جانب شعب الجزائر ، وإما مقاومة التعبئة التي قررها شعب المغرب لتصفية جهاز السيطره الاستعمارية في المغرب العربي نهائياً .

---

١ – اظهار قضية موريطانيا كقضية الحاق مقاطعة تتعارض مع تيار التحرر في افريقيا ، في الوقت الذي جرد فيه جيش تحرير موريطانيا من سلاحه ! ان موقف الاتحاد الوطني من هذه القضية يتلخص في كلمتين: حرية تقرير المصير – والانتماء الى المغرب العربي

الخاتمة

وهكذا بدأت التعبئة لدخول الجماهير الشعبية بصورة مباشرة في الثورة الجزائرية ابتداءً من اول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ . وسلاحنا في هـــذه المعركة هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي اثبتت المحن والتجارب القاسية صلابته وثباته .

وان المعركة التي تخوضها اليوم شعوب المغرب العربي ضد النظام الاستعماري والاقطاعي تجري في ظروف جد مؤاتية :

لأن القوى الشعبية بلغت درجة فائقة في الوعي السياسي والتنظيم والاتحاد.

ولأن عناصر الرجعية والتضليل أسفرت عن وجهها الحقيقي .

ولأن قوى الحرية والديمقراطية في العالم قد اكتسبت تعزيزاً متواصلاً بفضل الانتصارات التي حققتها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية .

ويكفى ان تتضافر اليوم جهود جميع القوى الديمقراطية في العالم لاحباط مخططات بعث النظام الاستعماري ، والقضاء على مؤامرات الرجعية والاقطاعية ضد الشعوب .

ونحن نعلم انه مع هذه الامكانيات كلهـا سنواجه معركة طويلة مريرة يجب أن نتسلح لها بمزيد من العزم والصمود والصبر واليقظة إلى أن نحقق النصر الكبير.
وهذا النصر الذي كتب لنضال الشعوب سيضمن للانسانية الحريـــة والديمقراطية والتعايش السلمي الصحيح .

القسم الثالث

إسرائيل في إفريقيا

ايها الاخوة[1]

رغم الظروف التي يعيشها شعبنا في المغرب حيث تعلمون بالمذابح الوحشية التي تعرض لها طلابنا وجماهيرنا الشعبية حتى تجاوز عدد القتلى ٢٥٠ قتيلاً وتجاوز عدد المسجونين الآلاف والمحكوم عليهم جملة إلى اليوم أزيد من الف ، كل ذلك لم يمنعنا من حضور هذه الندوة لنعبر لأخواننا عن تضامننا غير المشروط ، التام واللانهائي في المعركة لتحرير فلسطين .

وان الموضوع الذي شرفني الاخوان بأن طلبوا مني تقديمه في هذه الندوة هو دور اسرائيل في إفريقيا ، أو يمكن ان نسميه بالواقع الاسرائيلي في القارة الإفريقية . فمن واجبنا أن نعرف هذا الوقع كما أنه من واجبنا أن نعلن رفضنا لهذا الواقع ككل واقع استعماري ،لأننا نرفضه كعرب ونرفضه كمناضلين ثوريين، نرفضه كعرب لأن دور اسرائيل في افريقيا هو جزء من مخطط استعماري ضد الثورة العربية ، ونرفضه كمناضلين ثوريين لأن دور اسرائيل في إفريقيا جزء من الخطة الاستعمارية ضد الحركة التحريرية العالمية .

ان اسرائيل تعتبر ان دورها في إفريقيا وفي مجموع البلاد المتخلفة دور حيوي . وقد قال بن جورين امام المؤتمر الصهيوني الخامس والعشرين « ان

---

١ - كلمة المهدي بن بركة في ندوة فلسطين العالمية (القاهرة ، ٣٠ مارس الى ٦ ابريل ١٩٦٥) نقلت هذه الكلمة المرتجلة من التسجيل واحتفظ بشكلها الاصلي ولم يعد تحريرها .

وبين الخطة الاستعمارية الدولية .

لدينا محضر ندوة كان لها مغزى هام حيث انها كشفت عن أحـد الجوانب لدور اسرائيل في خدمة الاستعمار في إفريقيا . هذه الندوة نشرتها مجلة « لاش» وهي مجلة صهيونية تصدر بفرنسا نظمت في مايو ١٩٦٢ غداة اتفاقية ايفيان . وعند قرب إعلان استقلال الجزائر نظمت ندوة بين بعض الشخصيات الفرنسية لتعرف هل هناك تحول في السياسة الفرنسية تجاه اسرائيل بعد استقلال الجزائر. وكان من بين المواضيع التي أثيرت هي موضوع انضمام اسرائيل للسوق الأوروبية المشتركة وضرورة تأييد فرنسا لهذا الانضمام .

وقد حضر هـــذه الندوة شخصيات بارزة في فرنسا مثل « ريمون أرون، ودانيل بيير ، وليوهامو ، وسفير فرنسا في اسرائيل ، واحـــد الاستعماريين الفرنسيين الذين لهم صلة وثيقة باسرائيل وهو رولان بري وأخذ يدافع عن وجهة نظر اسرائيل فيما يتعلق بدخولها للسوق الأوروبية المشتركة قائلا :

« إن مسألة الانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة بالنسبة لاسرائيل ذات أهمية قصوى . لا لأنها تتعلق فقط بجانب التبادل التجاري بينها وبـــين دول السوق بل لانها تتصل بموضوع إيلاء اسرائيل اهتماما متزايداً لانه مرتبط بمستقبلها الاقتصادي ، وهو موضوع علاقتها مع العالم المتخلف بإفريقيا وآسيا » .

ولا شك انه إذا نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر المصالح الاقتصادية البحتة بدول السوق الأوروبية المشتركة ، فإنه من العسير ان نجد مستنداً لاثبات فائدة الانضمام بالنسبة للمجموعة الأوروبية ، ولذلك أرى أن المستند الحقيقي انما هو من الناحية السياسية .

يقول رولان بري : « يجب علينا ان نعتبر اسرائيل تسرباً للغرب في المناطق

« لقد اصبحت اسرائيل قبلة تحج اليها الشعوب الافريقية لتستلهم منهـــا اسلوب بناء بلادها . وان اسرائيل غدت بحق المثال الحي للشكل الانساني الذي يبنى على أساسه المجتمع الجديد » .

ونستمع إلى أحد الطلبة يتحدث قائلا : « يمكنني اذا ذهبت إلى الولايات ان ادرس تاريخ التنمية الاقتصادية ولكن اذا ذهبت الى اسرائيل فانني استطيع ان اشاهد النمو فعلاً » .

ونجد الرئيس نيريري ، وهو أحد زعماء إفريقيا التقدمية أيضـــاً يقول في نوفمبر ١٩٦٠ : « ان اسرائيل بلد صغير ولكنهـــا يمكنها أن تفيد كثيراً بلداً كبلادي ، ويمكننا ان نتعلم منها كثيراً ، لأن مشاكلنا ومشاكل تنجانيقا تشبه مشاكل اسرائيل . ما هي هذه المشاكل ؟

« انها مهمتان رئيسيتان تنتظراننا : بناء الأمة وتغيير وجه الأرض طبيعياً واقتصادياً » .

هكذا مهدت اسرائيل لنفسها لتقوم بدورها ، وهكذا صيغت الأداة لتقوم بمهمتها في آسيا وخاصة في إفريقيا .

العوامل الدافعة :

انها من نوعين كما قلنا :

من جانب خدمة لاهدافها ضد العرب .

ومن جانب ثانٍ خدمة للاستعمار الدولي .

لقد كان من المهم بالنسبة لاسرائيل بعد ما ضرب عليها الحصار العربي أن تحطم هذا الحصار ، وان تبحث عن متنفس وعن سوق في آسيا وإفريقيـــا ، وفي نفس الوقت أن تعمل على تطويق البـــلاد العربية بالموالين لوجهة نظر اسرائيل .

يقول بن جوريون امام الكنيست في اكتوبر ١٩٦٠ :

« ان عطف الأمم القريبة والبعيدة وصداقتها لها العاملان اللذان يمكناننا مع الزمن من ان نخترق سور الحقد والمقاطعة الذي يحيط بنا » .

فإسرائيل اسست في قلب الأمة العربية كقاعدة للاستغلال الاستعماري بالنسبة للبلاد العربية ، وبافتقادها لهذه السوق العربية اخذت تبحث عن سوق جديدة أو ما يمكن ان نسميه « رئة جديدة تتنفس منها » .

والمهمة الثانية علاوة على هذه الرئة الحيوية ، هي ان اسرائيل ومن ورائها الاستعمار تريد تجنيد الأصوات في الأمم المتحدة نظراً لأهمية الوزن الدولي الذي اصبحت تشكله المجموعة الافريقية والآسيوية طمعاً في الحصول على تأييد أو على الاقل على موقف حياد .

وهنا يجب ان نعطي اهمية كبرى للدور الذي تلعبه هذه الدول الافريقية الجديدة في المنظمات الدولية سواء كانت هذه المنظمات إفريقية أو الامم المتحدة نفسها . ففي سنة ١٩٦٣ مثلا نجحت اسرائيل بعض الشيء بعد ان عقد المؤتمر الاول لرؤساء الدول الافريقية بأديس أبابا حيث ان هذا المؤتمر المنعقد في مايو ١٩٦٣ لم يتخذ أي قرار بادانة اسرائيل ، فراحت اسرائيل تعتبر هذا انتصاراً لها ، وكتبت مجلة الاكونومست الاسرائيلية في يوليو ١٩٦٣ غداة المؤتمر تقول :

« إننا لا نغالي اذا قلنا بأن ضغط الرأي العام الافريقي سوف يلعب دوراً حاسماً في اية تسوية في الشرق الأوسط . وليس معنى هذا أن مثل هذه التسوية يمكن أن تتحقق في المستقبل القريب ، ولكن معنى هذا أن أي سياسي عربي يرغب في أن يلعب دوراً فعالاً في إفريقيا له أن يحسب حساباً يزداد اهمية مع الزمن للمتاعب التي سيتعرض لها مع الافارقة ، اذا ما اثار فكرة الحرب ضد اسرائيل .

وتزيد المجلة قائلة :

«ولقد أصبح عدد كبير من الدول الصديقة لاسرائيل من البلاد المسلمة خاصة مثل السنغال وسيراليون وتشاد ، ومن التي تشتمل على نسبة كبيرة مهمة من المسلمين مثل تنجانيقا ونيجيريا ، هذه الدول أصبحت توالي اسرائل » . وبذلك تقول هذه المجلة الشبيهة بالرسمية في اسرائيل « أحدثنا ثغرة كبرى جديدة في الجبهة الاسلامية المعادية لاسرائيل التي تعب العرب في محاولة خلقها منذ نشوء الدولة اليهودية منذ سنة ١٩٤٨ » .

هذا هو الغرض الأول، وهذا العامل الاول لأن تقوم اسرائيل بجهود متواصل لكسب الدول الافريقية الفتية . وهناك عامـــل ثانٍ يمكن ان نقول أيضاً إنه رئيسي وهو خدمة المصالح الاستعمارية الدولية .

وهنا يجب أن أقف وقفة قصيرة لألفت نظركم الى أن الاستعمار قد غـــير خططه أمام الدفع الثوري الآسيوي والافريقي والأمريكي ـ اللاتيني . وعندما وجد نفسه مضطراً للاعتراف بالاستقلال مثلا، وللتنازل أمام هذه الارادة الثورية بقي حريصاً على أن يحتفظ بمصالحه الأساسية الاقتصادية والاستراتيجية مما يسمى بأساليب الاستعمار الجديد . وهو تارة يكون عن طريق الحكومات العميلة وتارة عن طريق الاتفاقية للتعاون المزعوم ، وأخرى عن طريق التآمر اذا اقتضت الحال .

وكثيراً ما يتسائل الناس، وبالأخص في الرأي العام الدولي لماذا تتهمون اسرائيل بأنها اداة للاستعمار ؟ انها تقدم خدمات لهذه الدول الافريقية ، انها تريد أن تتاجر معها وهي الدولة التي ليست لها مطامع توسعية كما قالت جولدا ماير آنفاً. والحقيقة أن اكتشاف الدور العميل للاستعمار بالنسبة لاسرائيل في إفريقيا أمر صعب دقيق . ولا ادل عليه من تردد الثوريين الافارقة في اتخاذ موقف صريح قبل السنة الماضية . ولكن لدينا وثائق ولدينا قرائن تثبت هذه الصلة بين دور اسرائيل

وبين الخطة الاستعمارية الدولية .

لدينا محضر ندوة كان لها مغزى هام حيث انها كشفت عن أحـد الجوانب لدور اسرائيل في خدمة الاستعمار في إفريقيا . هذه الندوة نشرتها مجلة « لاش » وهي مجلة صهيونية تصدر بفرنسا نظمت في مايو ١٩٦٢ غداة اتفاقية ايفيان . وعند قرب إعلان استقلال الجزائر نظمت ندوة بين بعض الشخصيات الفرنسية لتعرف هل هناك تحول في السياسة الفرنسية تجاه اسرائيل بعد استقلال الجزائر . وكان من بين المواضيع التي أثيرت هي موضوع انضمام اسرائيل للسوق الأوروبية المشتركة وضرورة تأييد فرنسا لهذا الانضمام .

وقد حضر هـــذه الندوة شخصيات بارزة في فرنسا مثل « ريمون أرون ، ودانيل بيير ، وليوهامو ، وسفير فرنسا في اسرائيل ، واحـــد الاستعماريين الفرنسيين الذين لهم صلة وثيقة باسرائيل وهو رولان بري وأخذ يدافع عن وجهة نظر اسرائيل فيما يتعلق بدخولها للسوق الأوروبية المشتركة قائلا :

« إن مسألة الانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة بالنسبة لاسرائيل ذات أهمية قصوى . لا لأنها تتعلق فقط بجانب التبادل التجاري بينها وبـــين دول السوق بل لانها تتصل بموضوع إيلاء اسرائيل اهتماما متزايداً لانه مرتبط بمستقبلها الاقتصادي ، وهو موضوع علاقتها مع العالم المتخلف بإفريقيا وآسيا » .

ولا شك انه إذا نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر المصالح الاقتصادية البحتة بدول السوق الأوروبية المشتركة ، فإنه من العسير ان نجد مستنداً لاثبات فائدة الانضمام بالنسبة للمجموعة الأوروبية ، ولذلك أرى أن المستند الحقيقي انما هو من الناحية السياسية .

يقول رولان بري : « يجب علينا ان نعتبر اسرائيل تسرباً للغرب في المناطق

التي انصرفت عن الغرب. يجب علينا أن ننظر الى اسرائيل كأداة لتغلغل النفوذ الغربي بالنسبة للبلاد المتخلفة في إفريقيا وآسيا » . ولذلك يقول رولان بري :

« أعتقد انه من حقنا ان نطالب بانضمام اسرائيل الى السوق الأوروبية المشتركة استناداً الى هذه الحجة بالذات » .

من هنا نفهم هذه الفقرة التي وردت في خطاب الرئيس أحمد بن بيلا في مؤتمر الدول الافريقية المنعقد بالقاهرة في يوليو ١٩٦٤ عندما قال :

« إن اسرائيل تحل محل الامبريالية في كل مكان ترحل عنه ، فتقرض رؤوس أموالها وبالأحرى رؤوس أموال البنوك الأوروبية ، والفنيين الذين دربوا في مصانعها ومعاملها برؤوس أموال أوروبية ، وأينما اضطرت الامبريالية الى التخلي عن مكانها تأتي اسرائيل لتعرض خدماتها » .

وحينئذ نرى أن هذه الأداة التي هي اسرائيل هي في خدمة أغراض استعمارية محلية بالنسبة للثورة العربية ، ولاغراض دولية بالنسبة للاستعمار عامة ، وهي تشارك مع هذا الاستعمار في عمليات النهب الاستعماري لثروات إفريقيا اذا نظرنا الى شكل التجارة التي بينها وبين هذه البلاد .

وأمام هذه الاداة التي صيغت للقيام بهذه المهمة هناك ايضاً شروط وفرت لهذه الأداة حتى تقوم بمهمتها . ذلك أن الاستعمار يواجه الموضوع بجدية . ومن هنا أيضاً يلزمنا نحن من الوجهة النظرية الثورية أن نواجه أيضاً معركتنا ضد الاستعمار بنفس الجدية .

توفير شروط النجاح

هذه الأداة أرادت أن تلعب دورها بجدية . فبدأت تصور نفسها كنموذج مثالي للتنمية كما أخذت تدرس المشاكل الافريقية بجد حتى تواجهها وتواجه

الجانب الفني من عملها بكفاءة . ومن وراء الجانب الفني الخدمة الاستعمارية .

بدأت اسرائيل تقدم نفسها بالنسبة للدول الافريقية كالنموذج المثالي. يقول بن جوريون في نشرة لوزارة الخارجية :

« لقد خلقت دولتنا نوعاً جديداً من المجتمعات يلائم بصفـــة خاصة البلاد الفتية. وهذا النوع يقوم على أسس التساند المتبادل والتعاون الحر. وقد اهتدينا بفضله الى نظرة جديدة للعمل تضمن للعامل التقدم والرفاهية . ويقوم هـــذا النوع من المجتمعات على جيش لا يستطيع فحسب ان يسهر على الأمن القومي بل ويكون كذلك احد العوامل الرئيسية لانصهار فئات المجتمع » .

هذه هي المشاكل التي تنتظر إفريقيا اجابة عنها: كيف يبني المجتمع الجديد؟ وكيف تصهر الفئات المختلفة لهذا المجتمع ؟ وجاءت اسرائيل بالجواب على هذه الأسئلة .

وهناك ايضاً مسائل اقتصادية علمية تواجهها إفريقيا وجاءت اسرائيل أيضاً ببعض الاجابات على هذه الاسئلة . فهناك اخصائيون درسوا المشاكل الفلاحية التي تناسب المجتمع الافريقي . وهنـــاك تجربة للتنظيم الفلاحي أخذ يقدمها الاسرائيليون بالنسبة لافريقيـــا للتنمية في الميدان القروي ، وهي نمـــاذج « Kiffonzim و Mochavin » وبدأ تطبيقها فعلاً في بعض الجهات في آسيا وإفريقيا في برمانيا وفي نيجيريا . ثم هناك مشاكل خاصة بالبلاد القاحلة اخذت تدرسها اسرائيل وتجرب انواع النباتات الصالحة في البلاد الصحراوية بالنقب . ودرست كذلك انواع الري التي تحتاج اليها البلاد الافريقية ، وانواع الامراض المتشابهة فاختص بعض العلماء الاسرائيليين في الامراض التي تخص البلاد الحارة .

ثم أولت اسرائيل اهتماماً خاصاً بأنظمة الشباب محاولة تعميمها على البلاد الافريقية . وأهم من هذا كونت اسرائيل خبراء يمتازون بعقلية الرواد، وهؤلاء

الخبراء هم الذين يرسلون الى إفريقيا للقيام بمهاتهم، يقول احد كبار الصحفيين [1] وقد زار إفريقيا وشاهد دور الخبراء الاسرائيليين في إفريقيا :

« بينما الفنيون الاوروبيون والامريكيون يتطلبون المكاتب المكيفة ولا يظهرون الا ببدلات أنيقة وبقمصانهم البيض وهم يدربون الفلاحين الافارقة على وسائل تنمية الانتاج ، نجد الخبير الاسرائيلي في اغلب الاحيان وسط الحقول مع الفلاحين لابساً الشورت الكاكي والقميص المفتوحة القصيرة الأكام » .

تلك هي الاداة التي هيأتها اسرائيل لتقوم بمهمتها في إفريقيا .

٢ - أنواع المساعدات والنشاطات في افريقيا .

هذه المهمة لها جانب فني مهم كما قلنا . ان جانبها الاستعماري خفي . نجده مثلاً في التكوين والتدريب في قلب اسرائيل ، نجده في البعثات الفنية التي ترسل الى اسرائيل ، نجده في الشركات التي تتعاقد فيها اسرائيل مع المؤسسات الاقتصادية المحلية .

١ - تفيد الاحصائيات الرسمية [2] مثلاً ان عدد الخبراء الذين ارسلتهم اسرائيل للبلاد النامية في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية من ١٩٥٨ الف ١٩٦٣ وصل ١٥٠٢ خبيراً منهم ٨ ٩ لأفريقيا وحدها . وفي سنة ١٩٦٣ وحدها ٥٤٤ خبير لـ ٥٨ دولة نامية منهم ٤٢٤ خبيراً لـ ٣٠ دولة افريقية .

---

١ - Bernard Reich الذي كتب مقالاً عن سياسة اسرائيل في افريقيا - The Middel East Journal - Winter 1964 .

٢ - انظر مجلة Acta - Africana التي يصدرها المعهد الافريقي بجنيف سنة ١٩٦٤ .

وبلغ عدد الطلبة للذين يأخذون المنــــح من اسرائيل للتدريب في مجموع السنوات من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣، ٦١٦٥ طالباً منهم ٣٤٣١ من افريقيا وحدها . وكان عدد الطلاب الممنوحين سنة ١٩٦٣ من افريقيا في اسرائيل ١٢٣١ طالب افريقي من ٣٦ دولة .

بعض هؤلاء الطلبة يدرسون في اسرائيل . في المعهد العبري بالقدس ، باللغة الفرنسية أو الانجليزية مع قسط اساسي من العبرية . وقـــد خصص مثلاً جناح طبي للافارقة يصل عددهم مثلاً ٢٠ في كل سنة ، وتستمر الدراسة مدة٦ سنوات. وان بعض هؤلاء الطلبة المبعوثين يحصلون على منح دولية كالمنظمـــة الدولية للصحة .

هناك طلبة من المعهد البيطري وبعضهم في مركز الطاقة النووية ، ومعهـد التكنيون بحيفا للكهرباء والفلاحة . وهناك المعهد الآسيوي الافريقي للتدريب النقابي . وهذا المعهد يجب ان نقول عنه كلمـــة لأنه يلعب دوراً مهماً بالنسبة لإفريقيا فهو معهد أسسته المنظمة النقابية الاسرائيلية « الهستدروت » بمساعدة من النقابة الامريكية ، هذه النقابة التي دفعت في السنة الاولى ١٨٠ ألف دولار لهذا المعهد . وقد حضر الدورة الاولى ٦٠ وفداً من نقابات داهومي ، الحبشة ، غانا ، ساحل العاج ، كينيا ، ليبريا ، نيجيريا ، روديسيا ، السنغال ، مالي ، تشاد ، غينيا . ووصلت الدورات حتى الآن الى ١٠ دورات . نعم، بعض الدول التي كانت ممثلة في الماضي لم تعد ممثلة ؛ مثلاً في سنة ١٩٦٢ نجد فقط نقابات أنجولا ، الكاميرون ، افريقيـــا الوسطى ، مورتيوس ، النيجر ، رواندا ، السنغال ، تشاد .

ثم هناك نوع آخر من الدراسات وهي المؤتمرات : مثلاً المؤتمر العالمي الذي عقد في روخوبوت غشت سنة ١٩٦١ كان موضوعه العلم في خدمة الدول النامية حضره عشرون وفداً من آسيا وافريقيا . ومن افريقيا الكونغو «ليوبولدفيل» ، سيراليون، الكونغو « برازافيل » توجو . وعقدت ندوة أخرى علمية في غشت

١٩٦٣ حول التخطيط القروي . وعقدت ندوة لكبار موظفي افريقيا من ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠ الى ٢٦ ابريل ١٩٦١ حضرها ٢٦ مندوباً من افريقيا ، ١٦ من الكونغو « ليوبولدفيل » وحدها ، وعقدت ندوة لنساء افريقيا تحت عنوان دور المرأة في المجتمع النامي ، دامت ستة اسابيع وحضرتها ٦٣ امرأة مـن الكاميرون ، الكونغو ، داهومي ، اثيوبيا ، الجابون ، ساحل العاج ، كينيا ، ليبيريا ، مدغشقر ، نيجيريا ، تنجانيقا ، السنغال ، السيراليون ، أو غنده ، فولتا العليا . وأخيراً في مارس ١٩٦٤ أي منذ اسبوعين عقد مؤتمر دولي خاص بالحياة التعاونية حضره خبراء حتى من اوروبا الشرقية (١٠ خبراء) و ٨ من أوروبا وأمريكا و ٦ من كل من افريقيا وآسيا ومن أمريكا اللاتينية حول دور المؤسسات التعاونية في التنمية القروية .

٢ ـ هناك جانب ثانٍ هو البعثات،هذه البعثات تشتغل اما بالشئون الفلاحية أو بمحاربة الأمراض أو بالتخطيط القروي أو بتنظيم المواصلات وأيضاً بالقوات المسلحة . ونسيت أن أقول لكم إن من جملة التدريبات التي نظمت في اسرائيل تدريبات خاصة بتنظيم الشباب وبتدريب رجال المظلات في الكونغو مثلاً .

٣ - أما النوع الثالث من النشاط الاسرائيلي في إفريقيا فهـــو : المساعدة الاقتصادية اما على شكل شركات وإما على شكل قروض. وهذا قليل. ابتدأت اسرائيل بدفع أول قرض لغانا في سنة ١٩٥٦. لأن غانا كانت هي المركز الأول لاسرائيل وانتهي دورها الآن فيه وكان القرض الأول قد بلغ ٢٠ مليون دولار. ولكن الخطة التي تتبعها اسرائيل في الميدان الاقتصادي هي علاوة على الخبراء وعلى التدريب ، تكوين شركات مختلطة بين الدولة الحاكمة أو بين موسسات خاصة فيها وبين شركات اسرائيلية أهمها : شركة صوليل بونيه Solel Boneh التي هي من مؤسسات الهستدروت والتي تموّلها بعض الموسسات الاستثمارية الأمريكية. هذه الشركات تؤسس على ان يكون ٦٠ ./. من الأسهم من رأس مال

الدولة الافريقية و ٤٠ ٪ من « صوليل بونيه » . ولكن هـذا أسلوب يفهمه الرأسماليون ، وهو اسلوب يترك الأغلبية الصورية للدولة وفي الحقيقة يبقى عنصر اساسي وهو التجهيز والخدمات وهذه تقوم بها الشركة ذات النسبة الأقل. وقد بلغ رواج صوليل بونيه في افريقيا سنة ١٩٦٠ اكثر من ١٦ مليون دولار .

والمشاريع التي تقوم بها هذه الشركات تنتشر في افريقيا ولها ميادين مختلفة . مثلاً في نيجيريا تقوم ببناء طرق ، ومباني المصانع ، فنادق ، مدارس ، مبانٍ حكومية ، حي طلابي ، مركز كهرباء . في سيراليون برلمـان ، مبانٍ حكومية ، مطار وبنك. في ساحل العاج مبانٍ عمومية ، محطة اذاعة وتلفزيون ، مخابر . في الحبشة بناء طرق ، مطار ، مجارٍ . في تنجنيقا بناء فندق كليمانجارو . وفي جيبوتي مخازن في المرسى والمطار .. الخ .

فضح التزييف :

من هنا نرى ان الدور الذي تقوم به اسرائيل في افريقيا من الناحية الفنية والاقتصادية دور يمكن ان يحدث مغالطة بالنسبة لهذه الدول ، وبالنسبة للرأي العام الدولي فلذلك وجب علينا ان نظهر الحقيقة وان نفضح التزييف وان نبين ما هو الدور الاستعماري من وراء هذا كله .

ان اسرائيل تقول اننا في خدمتكم لاعطائكم نموذجاً للتنمية السريعة كبلد متخلف ، اننا نعطيكم صورة في اسرائيل عن مجتمع متخلف يتقدم ، وعن مجتمع اشتراكي فما هي الحقيقة من وراء هذا كله ؟

الحقيقة سمعناها من الرئيس احمـد بن بيلا أيضاً في مؤتمر رؤساء الدول الافريقية في يوليو ١٩٦٤ حيث قال ؟

« هذه الاشتراكية هي التي عرفها كل من عرف جبهات القتال والاشتراكية التي عرفتها شخصياً في كاسينو هي اشتراكية المعسكرات المحصنة . انها اشتراكية الذين أحيطوا بالخطر والذين جعلوا هذه الاشتراكية ضرورة لبقائهم .

وبعد فذلك لا يمنع اسرائيل من ان تكشف عن وجهها الحقيقي في ميادين نشاطها هنا وهناك وخاصة في قارتنا ، حيث تغدو اسرائيل اكثر فاكثر الاداة التي هي في الواقع ، هذه الاداة الممتازة ، وهذا لأن اسرائيل بلد صغير ولكننا ننسى في أغلب الاحيان ان هذا البلد لا يعيش إلا بإعانات تبلغ ملايين الدولارات لدرجة ثلثي ميزانيتها تقريباً . وما زال هناك من يردد تلك الأسطورة التي تقول بأن اسرائيل هي نواة تقدم . وكل الناس يعلمون والدول العربية تعلم أكثر من غيرها ان اسرائيل بدلاً من أن تكون نواة تقدم في هذه المنطقة العربية فإنها تجمد الموقف وتشجع القوى الأشد رجعية ».

١ – الأسطورة المتناقضة للتخلف والنمو السريع :

ولنعد الأرقام لنعرف الحقيقة من التزييف في وضع اسرائيل .

نوع السكان :

نوع السكان في اسرائيل يثبت انها مجتمع استعماري فـ ٣٧ ٪ فقط مولودون في اسرائيل و ٣٥ ٪ جاءوا من أوروبا وأمريكا، وهؤلاء سلوكهم في اسرائيل هو كسلوك المستعمرين في مستعمرات الاستيطان حتى بالنسبة لليهود الذين هاجروا من المناطق المتخلفة ونسبتهم ١٦ ٪ من آسيا و ١٢ ٪ من افريقيا .

ثم توزيع العمل في اسرائيل هو توزيع غير طبيعي ، نجد $\frac{١}{٥}$ يشتغل في الفلاحة و $\frac{٣}{١٠}$ في الصناعة و $\frac{١}{٢}$ في الخدمات ، فهذا مجتمع غير طبيعي .

٢ – التمويل الخارجي

ثم هذا مجتمع نجد في تمويله أيضاً عاملاً غير طبيعي وهو العامل الخارجي فإن المساعدة التي تنالها اسرائيل من الخارج تصل ١٠٠ دولار للشخص في كل

سنة . ويبلغ بليون دولار لملء هذا العجز بعضها من الولايات المتحدة، وبعضها من جبايات اليهود في العالم ، وبعضها من التعويضات الالمانية . (هكذا ٧٠٠٠ مليون دولار) .

وفيما يخص الاستثمارات الخاصة بلغ ما ورد منها من الخارج فيما بين سنة ١٩٥٩ و ١٩٦٢ ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار ، ٣/٥ من امريكا الشمالية ، ومثل هذا المبلغ في سنة ١٩٦٤ وحدها ، حسبما ورد في الكتاب السنوي الرسمي لاسرائيل سنة ١٩٦٤ Israel Year Book . اما في ميدان التجارة الخارجية فإن العجز ظل يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار في السنة حتى سنة ١٩٦٢ .

ولست أريد أن اطيل عليكم في الارقام وانما أريد أن الفت نظركم الى انه قد بلغت الضريبة على اليهود في الخارج سنة ١٩٦٣/١٤٣٥ مليون دولار حسب تصريح جوزيف مايرهوف رئيس جمعية الجباية اليهودية الموحدة ، مع الملاحظة أن ٨٠ ٪ من الجباية تحصل من ١٠ ٪ من المتبرعين . معنى هذ ٨٠ ٪ من الجباية اليهودية هي من الاحتكارات الاستعمارية الرأسمالية لا من اليهود العاديين بخارج اسرائيل .

فاقتصاد اسرائيل ليس الاقتصاد النموذجي الذي يجب ان تنظر اليه الدول الافريقية من أجل تنميتها ، انه اقتصاد غير متوازن ، انه اقتصاد طفيلي معتمد على الخارج ، انه اقتصاد كما سماه احد علماء الاقتصاد « اقتصاد منقول » «Economie De Trasnplantation» مثل الاقتصاد الفرنسي الذي كان منقولاً الى الجزائر ، انه كان اقتصاداً نامياً ولكن هل كان اقتصاداً جزائرياً ، أبداً .

وهنا يظهر أيضاً زيف الاسطورة لارتفاع مستوى الدخل القومي الاسرائيلي . ان الاحصاءات التي تنشرها اسرائيل تعطي مثلاً احصاءات مقارنة

بين ما هو الدخل القومي للفرد في اسرائيل والدخل القومي للفرد في البـــلاد الغربية فنجدمثلاً في نشرة رسمية في مايو ١٩٦٤ الدخل الفردي هو ٩٤٠ دولار في السنة في اسرائيل بينما الدخل الفردي في البـــلاد العربية لا يتجاوز ٢٠٠ دولار .

كل هذا تزييف، ان الدخل في اسرائيل ليس دخلاً قومياً حقيقياً ما دام الاقتصاد اقتصاداً مصطنعاً ويعيش كالطفيليـات . فحينئذٍ لا يمكن ان نعطي قيمة علمية للاقتصاد الاسرائيلي كنموذج ، ولا للارقام التي تنشر والتي تستخدم للدلالة على التقدم وعلى سرعة التقدم .

وهناك ابحاث علمية نشرت أخـيراً للدلالة على أن نقل النموذج الاسرائيلي غير ممكن .

٣ - نموذج للتنمية خاطىء ولا يمكن نقله :

كتب احد علماء الاقتصاد وهو يهودي وموالٍ لاسرائيل في كتاباته وهو استاذ في تاريخ الاقتصاد والاجتماع في جامعة زيورخ « جان هالبرين[١] » يقول :

« ان ظروف الانطلاق تختلف كثيراً بين اسرائيل وبين البلاد الفتية الحديثة عهداً بالاستقلال الى حد يستحيل معه ان نجعل من اسرائيل نموذجاً لتلك الدول. ويكفي ان نورد فارقاً واحداً أساسياً هو ان الكادر « الملاكات » كان موجوداً في اسرائيل عند نشأتها بينما البلاد الاخرى مفتقرة لمثل تلـــك الملاكات اشد الافتقار . وشتان بين مستوى شعوبها الثقافي وبين المستوى التي بدأت معـــه اسرائيل عند تأسيسها بفضل الهجرة الاوربية » .

١ ـ Jean Halperin في بحث عن سياسة اسرائيل Cahiers De La Fondation Nationale .

وقد اكدت ابحاث اخرى علمية تفصيلية هذا المعنى ، فقد صدر كتاب في فرنسا اخيراً للاقتصادي جوزيف زلاتزمان « Joseph Zlatzmann »، دروس التجربة الاسرائيلية — « Enseignements et L'experience Israelienne »
Collection Titers Monde .

هذا الكاتب ايضاً يثبت ان تجربة الكيبوتزيم لا يمكن ان تنقل الى البلاد النامية سواء لاستحالة توفير الظروف المالية أو بسبب فقدان الجهاز من الخبراء الموجودين في اسرائيل (ص ١٥٧ — ١٥٨) وزاد قائلاً : « ان بعض القرارات الاقتصادية في اسرائيل هي في الحقيقة قرارات سياسية » . ويشير هنا الى انشاء بعض الكيبوتزيم على الحدود لا كتجمعات فلاحية ولكن كمعسكرات محصنة .

وهناك اخصائي آخر ، استاذ في الجغرافية « الاستاذ دريش Dresch » سئل في ندوة طلابية في باريس في يناير ١٩٦٢ وكانت هذه الندوة مخصصة لموضوع الاصلاح الزراعي في بلاد المغرب العربي . وكان الاستاذ دريش قد أورد امثلة كثيرة من الاصلاح الزراعي التقدمي ، وسئل لماذا لم يورد مثال إسرائيل في هذا الباب . فأجاب قائلاً :

« ان هذا المثال مثال خاطىء لان التجربة الاسرائيلية ليست تجربة اشتراكية وليست اصلاحاً زراعياً . علاوة على مشاكل الديون التي تتخبط فيها هذه المؤسسات لانها تعيش في اطار رأسمالي » .

بعد ان تبين لنا زيف هذا النموذج الاقتصادي الذي يقدم لافريقيا ، يحق لنا ان نتساءل اذا كان هذا النموذج غير صالح فما هي مهمته الاستعمارية ؟ وما هو هذا الدور الاستعماري لاسرائيل .

أعتقد أولاً ان مجرد تقديم نموذج خاطىء للتنمية لدولة حديثة عهد بالاستقلال فيه خدمة للاستعمار، لان هذا العامل تضليل وتعطيل بالنسبه لهذه الدول .

ولكن هناك مظاهر أبرز من هذا لخدمة الاستعمار . هناك أولاً روابط اسرائيل بالدولة الاكثر امعاناً في الاستعمار في إفريقيا، وهي إفريقيا الجنوبية

وهذا الموضوع قل ما يتحدث عنه الذين يتحدثون عن اسرائيل . فاسرائيل لها اتصال وثيق بالحكومة الفاشية في جنوب إفريقيا . ويكفي أن نقول مثلاً إن نسبة التجارة مع جنوب افريقيا في مجموع التجارة الافريقية اذا أضفنا اليها أيضاً التجارة مع المستعمرات البرتغالية تصل الى ٢٩ ٪ في سنة ١٩٦١ ونسبة ٢٠ ٪ في سنة ١٩٦٢ و٢٥ ٪ في سنة ١٩٦٣ وحوالي ٢٠ ٪ سنة ١٩٦٤ . نعم هناك انخفاض نلاحظه بعد سنة ١٩٦٢ بسبب افتتاح اسواق جديدة لاسرائيل في البلاد الحديثة العهد بالاستقلال . ولكن اهم من ذلك العلاقة المالية بين جنوب إفريقيا واسرائيل ، فان اسرائيل كانت لها ميزة وحدها من سائر الدول ، وهي أن كان لها الحق أن تنقل الأموال بدون مراقبة من جنوب افريقيا الى غاية سنة ١٩٦٢ . لماذا تغيرت هذه الميزة ؟ لسبب بسيط هو ان اسرائيل اتخذت موقفاً لمجاراة التيار الافريقي ضد جنوب افريقيا فكان عقابها أن فرضت عليها نفس الرقابة المفروضة على إنجلترا من أجل نقل الاموال . ولكن ذلك لم يغير شيئاً من الروابط الاقتصادية الموجودة بين جنوب إفريقيا واسرائيل .

وهناك دور استعماري خطير لا بد أن ننتبه اليه ، وهو دور الخبراء ودور المتدربين فقد قلت لكم ايضاً إن هناك بعض التدريبات المريبة مثلاً اهتمام اسرائيل بالذات بالنساء ، اهتمامها بالشباب وتدريبهم مثلاً على تنظيم منظمات شبيهة بالمنظمات الموجودة في اسرائيل ثم بالخصوص التدريبات العسكرية وتدريبات الشرطة . فان الجيش الذي يحارب به الاستعمار في الكونغو جيش موبوتو درب قسم المظلات منه في اسرائيل . ويوجد الآن في الكونغو خبراء اسرائيليون مع الجيش الاستعماري . وهناك ايضاً تدريب حصل لبعض الدول الأخرى في الشرطة وفي المخابرات . واذا اردنا ان ندرك خطورة هذه التدريبات فلنلق نظرة على ما جاء في الصحف أمس . قرأنا بالأمس في تحقيق عن حوادث الكونغو الأخيرة التي تجري الآن حول الهجوم الأخير الذي وقع على الثوريين في الكونغو : [1]

---

(١) الأهرام عدد الاربعاء ٣١ مارس ١٩٦٥

« ان هناك حقيقة أكثر خطورة فلقد قال لي قادة الثورة الكونغولية ان اسرائيل تقوم بتدريب جيش اوغندا الذي لا يزيد تعداده على كتيبتين . وسلاح الطيران الأوغندي عبارة عن بضع طائرات اسرائيلية وجميع الطيارين من الضباط الاسرائيليين ، كما أن قوات حدود أوغندا يشرف على تدريبها وتنظيمها خبراء سرائيليون . وقال ان لاسرائيل داخل حكومة أوغندا اعواناً يحتلون اكبر المناصب . وقد سبق أن قال لي احد كبار العسكريين الافريقيين في جيش اوغندا بأن رئيس الوزراء ميلتون اوبوتي يشعر بخطورة النفوذ الاسرائيلي في بلاده فقد بلغ من تغلغل نفوذهم ان رئيس الوزراء نفسه لا يستطيع ان يتحدث مع احد تليفونياً في أمر هام لان تليفونه مراقب ، وحكى لي انه عندما اغارت الطائرات الاميركية التابعة لحكومة تشومبي على أراضي أوغندا مرتين اصدر رئيس الوزراء أوامره الى سلاح الطيران برد العدوان واسقاط الطائرات المغيرة ، ولكن الطائرات الاسرائيلية كانت تحلق في السماء ثم تعود الى قاعدتها في أنطيبي لتبلغ بأنها لم تلحق بطائرات العدو » .

تلك هي حقيقه الدور الاستعماري في افريقيا . وقد أكد بالأمس في ندوة صحفية « جيبيني » رئيس الثورة الكونغولية بأن اسرائيل تلعب دور تواطؤ مع رئيس الدولة في أوغندا الذي هو سلطان يسمى « الكاباكا » يعني من بقايا أحد الملوك .

هذا الرجل يتواطؤ مع اسرائيل ضد حكومته نفسها وضد اوبوتي نفسه .

مراحل المعركة لفضح الدور الاستعماري :

فهناك حينئذ معركة بيننا كعرب وكمناضلين ثوريين وبين هذا التسرب الاسرائيلي . وهذه المعركة يجب ان نعترف ان لها مداً وجزراً واننا تارة نكون منتصرين وتارة يكون الاستعمار له الاسبقية في الميدان .

وقد استمرت هذه المعركة سجالاً بيننا وبين الاستعمار فيما يخص الدور

الاستعماري لاسرائيل منذ مؤتمر باندونغ . ويجب القول هنا بأن الفضل يرجع الى الرئيس جمال عبد الناصر بوضع القضية لأول مرة على الصعيد الدولي ،بعد ان منعت اسرائيل من حضور مؤتمر باندونغ رغم تدخلات دولتين آسيويتين اذ ذاك لقبولها ، واتخذ ، لأول مرة قرار يدين ويفضح هذا الدور الذي تقوم به اسرائيل في السياسة الاستعمارية . يقول المؤتمر (ابريل ١٩٥٤) :

« نظراً للتوتر السائد في الشرق الأدنى ، هذا التوتر الذي يحدثه الوضع في فلسطين ، ونظراً للخطر الذي يشكله هذا التوتر ضد السلام العالمي فان مؤتمر دول آسيا وإفريقيا يعلن تأييده لحقوق الشعب العربي في فلسطين ويطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وتحقيق حل سلمي للقضية الفلسطينية » .

وتلك أول مرة اتخذ فيها مثل هذا الموقف بفضل المشاركة العربية الثورية في هذا المؤتمر . الا أن المواقف الحكومية في الحقيقة لم تكن دائماً في خط مستقيم بينما مواقف المنظمات الشعبية استمرت في خط عدائي للاستعمار . فقد عقد في القاهرة في ديسمبر ١٩٥٧ – يناير ١٩٥٨ أول مؤتمر شعبي آسيوي إفريقي . أعلن هذا المؤتمر لأول مرة ان دولة اسرائيل « قاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق الأوسط وسلامته». وأدان المؤتمر سياسة اسرائيل العدوانية التي تشكل خطراً على السلم العالمي ، « وأكد المؤتمر حقوق العرب في فلسطين وأعلن عطفه على اللاجئين الفلسطينيين وتأييده جميع حقوقهم وعودتهم الى وطنهم » .

تلك أول خطوة دولية خارج المحيط العربي لاظهار الحقيقة ، ولاعلان حق الشعب العربي في فلسطين . توالت المؤتمرات كما قلت لكم .

انعقد في ابريل مؤتمر ١٩٥٨ دول افريقيا بأكرا وهذا المؤتمر اتخذ قراراً بسيطاً عبر فيه عن « قلقه العميق حول قضية فلسطين التي تشكل عاملاً يهدد الأمن والسلام العالميين »ويطالب بحل عادل لهذه القضية .

وفي ديسمبر ١٩٥٨ اجتمعت منظمة الشعوب الافريقية ولكن قرارها في

هذه المرة تأثر بالمناخ الافريقي إذ ذاك ولم يهاجم اسرائيل كأداة للاستعمار .

وفي ابريل ١٩٦٠ إجتمعت منظمة التضامن الافريقي الآسيوي في كوناكري واتخذت قراراً واضحاً في هذا الموضوع ، لم يشذ عنه إلا مندوب ليبيريا ولا زلت أذكره وهو يعتذر بقوله ؟ « اذا اتخذت معكم هـــذا القرار فانني سأطرد من حكومتي » .

وفي مارس ١٩٦١ اجتمعت منظمت الشعوب الافريقية في القاهرة وأعلنت ذاك في قرار واضح حول الاستعمار الجديد ، حللته وعرّفت بحقيقته وبأدواته وأعلنت أن اسرائيل دعامة للاستعمار الجديد وتشكل تهديداً خطيراً على البلاد الافريقية التي نالت استقلالها حديثاً أو التي على وشك ان تنال الاستقلال . وكرر هـــذا القرار نفسه في باندونج في اجتماع للتضامن الآسيوي الافريقي .

وانعقد مؤتمر الدار البيضاء وهنا استطاعت أيضاً القيادة الثورية العربية ان تفرض قراراً واضحاً في هذا الموضوع اذ اعلن بعد التحذير من الخطر الناتج عن الوضع الراهن في فلسطين والناتج عن حرمان عرب فلسطين من حقوقهم ، وإعلان ضرورة حل هذه القضية حلا عـــادلاً يرد الى عرب فلسطين حقوقهم كاملة ما يلي :

« يلاحظ المؤتمر باستنكار ان اسرائيل دأبت دائماً على مناصرة الاستعمار كلما جرى بحث للمسائل الهامة المتعلقة بإفريقيا ولاسيما مسائل الجزائر والكونغو والتجارب الذرية في افريقيا ، ولذلك يندد المؤتمر باسرائيل بوصفها أداة لخدمة الاستعمارية بنوعيه القديم والجديد ، ليس فقط في الشرق الأوسط ، بل وفي افريقيا كلها ، ويدعو المؤتمر كافة الدول في افريقيا وآسيا إلى الوقوف أمام هذه السياسة الجديدة التي يستخدمها الاستعمار في خلق قواعد له » .

هذا قرار مهم لأنه لأول مرة أمضاه ممثلون عن ثلاث دول افريقية (غينيا ــ غانا ــ مالي ــ) لها تبادل ديبلوماسي مع اسرائيل . ولكن في الحقيقة لم يكن له مفعول ، لم يكن له أثر فعلي ، ذلك لأن ظروف مؤتمر الدار البيضاء في الحقيقة كانت ظروفاً مزيفة . بعض الدول اجتمعت للدفاع عن نفسها ، وبعض الدول

لتستر خيانتها بالنسبة للكونغو . والحقيقـــة أنه كانت مناسبة أخرى لتضليل الشعوب عن طريق بعض المؤتمرات التي يلعب فيها الاستعمار الجديد دوره .

وبدأت بعد قرار الدار البيضاء حرب ديبلوماسية بين اسرائيل وبين القيادة العربية الثورية المتمثلة في القاهرة. وبدأت القاهرة تدعو الزعماء الافريقيين لتبين لهم حقيقة الوضع بالنسبة للمعركة العربية ، بينما اسرائيل أيضاً توالي دعواتها للرؤساء الأفارقة . وكانت سنتا ١٩٦١/٦٢ سنتين لتبادل الزيارات بين المعسكر الثوري العربي وبين الرؤساء الافارقـــة وبين المعسكر الاستعماري المتمثل في اسرائيل وبين الرؤساء الافارقة .

وانعقد مؤتمر دول عدم الانحياز في سبتمبر ١٩٦١ ، ولكن في هذه المناسبة سجل الاستعمار انتصاراً حيث أنه لم يُتخذ قرار واضح بنفس الوضوح الذي كان عليه قرار مؤتمر باندونج ، ولم يكن أيضاً بنفس الوضوح الذي كان عليه قرار دول عدم الانحياز في القاهرة بعد ذلك بسنتين في اكتوبر سنة ١٩٦٣ . أخذت اسرائيل تعتبر أنها بدأت تنجح في مهمتها الديبلوماسية ، ولهذا بالذات جارت الدول الافريقية باتخاذ موقف ضد جنوب افريقيا في الامم المتحدة . ونجحت اسرائيل أيضاً حيث انها استطاعت أن يتقـدم باسم وجهة نظرهـا ٨ دول من افريقيا وأمريكا اللاتينية بقرار ينادي بالمفاوضـــة المباشرة على الشكل الذي تطالب به اسرائيل ، وان كان هذا القرار لم ينجح حيث أنه رفض بـ ٤٦ صوتاً ضد ٣٤ وامتناع ٢٠ ولكنه كان يـدل اذ ذاك على بعض النجاح الذي حصلت عليه اسرائيل في الميدان الدولي . وجاء مؤتمر أديس أبابا ، وسجل أيضاً هـذا المؤتمر بعض النجاح حيث انه لم يتخذ أي قرار في موضوع اسرائيل .

وحتى عندما كانت تتخـذ بعض الدول الافريقية بعض المواقف المعادية لاسرائيل مثل ما شهدنا في الدار البيضاء فان اسرائيل كانت تستمر في نشاطها الاقتصادي مع تلك الدول . كتبت مثلاً مجلة المدل است جورنال قالت :

« انه رغم اتخاذ الدول الافريقية قرارات وتصريحات غير ودية نحو اسرائيل فإن تلك الدول ما تزال تعلق أهمية على الاحتفاظ بعلاقاتها مع اسرائيل، وكأنها ترى في تلك التصريحات مجرد مواقف سياسية شكلية لا تمس بأي حـــال الروابط المنتجة والمفيدة فنياً واقتصادياً مع اسرائيل، وفي نفس الوقت فان

اسرائيل تشعر بأن وجود هذه الروابط يساعدها على مواصلة تحقيق مصلحتها القومية » .

الموقف منذ نهاية سنة ١٩٦٤ :

كنا في هذه الفترة في الحقيقة في فترة مد استعماري ، ولكن هذا المد انتهى ، وتغير الموقف في آخر سنة ١٩٦٤ خاصة في الصيف الماضي وبمناسبة المؤتمر الأخير للدول الافريقية ولدول عدم الإنحياز هنا في القاهرة حيث اتخذ قرار صريح في موضوع اسرائيل ، وكتبت اذ ذاك الصحافة الاسرائيلية تأسف على هذا التغيير لدى دول آسيا وافريقيا في اكتوبر سنة ١٩٦٤. تقول مجلة اسرائيل ايكونوميست :

« اننا نجد الى جانب العرب مجموعـــة من الدول تتخذ من اسرائيل في الميدان السياسي موقفاً بارداً ان لم نقل عدائياً وهي اندونيسيا – أفغانستان – الهند – باكستان – صوماليا – وغينيا – وبعض الدول الاشتراكية مثل الصين الشعبية – وشمال فيتنام – وشمال كوريا » .

كانت تتحدث الصحيفة عن سياسة الدول الآسيوية الافريقيـــة بالنسبة لاسرائيل وهنا أظهرت المجلة الشبيهة بالرسمية امتعاضاً كبيراً بالنسبة لتغـــير موقف الهند وموقف غينيا بالنسبة لاسرائيل :

« وهناك من جهة أخرى دول ما تزال تأخذ مبادرات الدفاع عن اسرائيل ضد هجومات العرب في الميدان الديبلوماسي ومنها : برمانيا – ساحل العاج – وفولتا العليا – وافريقيا الوسطى – ومدغشقر – والنيبال » .

وشعرت اسرائيل فعلاً بالخطر ، وقامت جولدا مايير في أوائل نوفمبر ١٩٦٤ برحلة عبر إفريقيا وواجهت في هذه الرحلة متاعب وخاصة في نيجـــيريا ، واضطرت الصحافة الاستعمارية هناك أن تجند نفسها للدفاع عن اسرائيل ، وفضحت جولدا مايير نفسها في ندوة صحفية عندما تحدثت عن الكونغو ، ودافعت عن وجهة نظر الاستعمار فى الكونغو .

انه تحول في الموقف . وهذا التحول يجب ان نسهر عليه ، ويجب أن نعالجه

حتى يستمر وحتى يكون المد الثوري أغلب من المناورات الاستعمارية .

عوامل النجاح :

وهناك الآن عوامل كثيرة للنجاح يجب ان نسجلها ويجب ان ننتبه اليها . هناك المناخ الجديد في افريقيا . وبالنسبة للثورة العربية المناخ الجديد الذي أحدثته الانتصارات السياسية والاجتماعية العربية سواء في المشرق العربي ، وفي المغرب العربي ، في قاعدة الثورة العربية في المغرب العربي التي هي الجزائر . يجب أن ندرك أن قيام حكم ثوري في الجزائر كان له دور أساسي في تغيير المفاهيم الافريقية لدور اسرائيل في إفريقيا .

ثم ان هناك تجربة عربية في المشرق والمغرب لبناء مجتمع متقدم حقيقة لا يعتمد كالطفيليات على المساعدة الأجنبية ولكن يعتمد أولاً على نفسه ، ولا تكون المساعدة الأجنبية الا من قبيل اشكال التبادل التي تفرضها الظروف الاقتصادية والتي لا تتنافى مع قواعد التنمية الاقتصادية السليمة .

وهذه التجارب العربية لا تخضع للاستعمار ولا تخضع لاحتكارات الرأسمالية ولا لحليفيهما الاقطاع والبرجوازية العميلة والمستغلة . هذه التجارب ستلعب دوراً كبيراً لاقناع المسئولين في إفريقيا ؛ في اقناع المنظمات الشعبية أولاً وهي في أغلبها مقتنعة واقناع المسئولين الحكوميين ثانياً بأن المعركة العربية هي معركة ثورية للتحرر والبناء ، وهي معركة تحمل لواء التقدم الانساني والاشتراكية والحرية .

وإن تلك القواعد المادية للثورة العربية في المشرق والمغرب — هي التي ستمكننا وتمكن قضية فلسطين من ان تخرج من اطارها العاطفي الى اطارها العملي ، حتى يتحقق التحرير الفعلي لفلسطين .

ان قضية فلسطين اليوم دخلت في اطار قضايا حركة التحرير العالمية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهي لم تعد قضية عرب ويهود ، بل حركة عربية ثورية ضد قوى الاستعمار بلا تعصب عنصري . فلذلك وبسبب هذا المفهوم

الانساني والعلمي لقضية فلسطين يمكننا ان نعتمد على القوى التقدمية والثورية في إفريقيا لتدرك حقيقة هذه القضية ، ولتقف بجانب العرب في نضالهم العادل.

يبقى ما هو النموذج الذي يجب ان تسير عليه المعركة التحريرية في فلسطين، هذا النموذج مرتبط بالظروف الخاصة بفلسطين، ولكنه لا يختلف عن النماذج الأخرى التي عرفناها في آسيا وفي إفريقيا وفي أمريكا اللاتينية .

وان خلاصة القول في هذا الموضوع هي ما ورد على لسان الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر رؤساء الدول الافريقية حيث قال :

« ان ما حدث لشعب فلسطين شبيه بما حدث لشعب إفريقيا . جاءها المستوطنون الغرباء تحت دعوى السيادة العنصرية . سرقوا الأرض وطردوا اصحابها الأصليين ولم يجدوا سنداً من غير الاستعمار يساعدهم ليكونوا اداة له في صوره المختلفة » . وكان هذا النداء متجاوباً مع وجهة النظر الثورية الافريقية حيث اجاب رئيس مؤتمر الدول الافريقية في يوليو ١٩٦٤ السيد احمد سيكوتوري إذ قال :

« ان النداء العاطفي الحار على مستوى عالٍ للضمير الحي ، هذا النداء الذي وجهه الآن اخونا وصديقنا رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر في خطابه الأفتتاحي لن يذهب دون ان يترك له صدى عظيماً في نفوسنا ، وان هذا المؤتمر قد سجل بروح الارتياح هذا النداء باعتباره خير سبيل نسلكه وخير مسلك فعال يمكن لمؤتمرنا ان يسلكه ليحقق الأماني العميقة للشعوب الافريقية عند دراسة جميع المشكلات التي تشغل بال الافريقيين بروح إفريقية وروح واقعية مع العزم الصارم على ان نجد جميعاً حلولاً صائبة رشيدة ، ومع التصميم الأكيد على ان يكفل بالعمل الملموس تحرير شعوبنا وسعادتها . ليس هذا فحسب بل نعمل على خلق عالم جديد، ذلك العالم الذي ننشده ونحلم به جميعاً عالم العدالة والسلام .

القسم الرابع

وثائق



الملحق رقم 1

ميثاق المؤتمر التأسيسي

والقانون الأساسي

للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

يجتاز المغرب مرحلة حاسمة في تاريخه الوطني ، حيث يخوض معركة فاصلة في سبيل التحرر والبناء ، يجد فيها نفسه وجهاً لوجه امام الاستعمار الذي يعمل جاهداً لاستمرار سيطرته والمحافظة على امتيازاته تحت ستار الاستقلال الشكلي .

وبعد ثلاث سنوات من التردد والجمود والحيرة ضعف خلالها حماس الجماهير الشعبية وكادت ان تدفع بالبلاد إلى شفا الهاوية .

– وفي الوقت الذي استرجعت فيه القوات الوطنية اندفاعها وحماسها ، وفي الوقت الذي استطاعت فيه الجهود المتواصلة الفعالة ان تستخلص وسائل التحرر والبناء وتوطد دعائمها .

– في هذا الوقت نشاهد قيام حملة من الدس والبلبلة والتفرقة ، تجد في تكاثر الهيآت السياسية المصطنعة مساعداً لتحطيم معنوية الشعب ، وصرفه عن المعركة الحقيقية التي يفرضها تحقيق الاهداف الوطنية .

— وان الموقعين على هـذا الميثاق المقدرين لمسؤولياتهم امام خطورة الساعة وفيهم مسؤولون عن منظمات سياسية واخرى مهنية وثقافية .

— سواء منهم رجال الصناعة والعملة والفلاحون والتجار والطلبة .

— وكلهم وان كانوا ينتمون الى منظمات سياسية مختلفة ، واوساط اجتماعية متعددة ، فإنما تجمعهم جميعاً رغبة متعادلة صادقة في الوحدة والعمل الوطني .

يعلنـــون :

— انه لا يوجد أي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي ، وان الاتحاد وحده كفيل باحباط المطامـــع الاستعمارية ، بتحقيق الاهداف الوطنية .

ويؤكدون :

— ان الهيآت السياسية في شكلها الحاضر اصيبت بالتعفن ، ولم تعـد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدها للمهـــام البنائية ، بل صارت أداة للتفرقة ، ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية أو للاحتفاظ بها ، هذا ان لم تمهد السبيل لتدخل اليد الاجنبية ، ولم تسخر في خدمـة مصالح خسيسة متسترة . لذلك فان الموقعين على هذا الميثاق استجابوا لنـداء ضميرهم ووطنيتهم وتلبية للرغبـة التي طالما اعرب عنها صاحب الجلالة المعظم ، ولارادة الجماهير الشعبية المصممة على توطيد وحدتها ، وتقوية ايمانها وتحررها لخدمة الصالح العام تلك الخصال التي احرزها الوطن على الاستعمار .

يقررون :

— التخلي عن صفاتهم الحزبية والوانهم السياسية ، وفي غمرة الاخوة الصادقة

يؤسسون :

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

حيث سيجد كل مواطن مجالاً للعمل الايجابي في جـــو من الوضوح والحماس وذلك لتحقيق الاهداف الآتية :

ـ الدفاع عن الاستقلال والوحدة الكاملة للتراب الوطني .

ـ جلاء القوات الاجنبية وتصفية مخلفات الاستعمار من القيـــود العسكرية والاقتصادية والفنية .

ـ مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامـــل والعدالة الاجتماعية .

ـ تحقيق الاصلاح الزراعي الذي هو شرط لرفـــع مستوى معيشة جماهير الفلاحين .

ـ انتهاج سياسة التصنيع وتأمـــيم المرافق الحيوية للاقتصاد لضمان ارتفاع الدخل القومي ارتفاعاً مضطرداً لفائدة جميع السكان .

ـ الاسراع بتحقيق اصلاحات جوهرية في الادارة وتكوين الاطارات وفقاً لمقتضيات بناء الاستقلال .

ـ اقامة ديموقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم سواء في الصعيد الوطني او المحلي في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد الخامس .

ـ مساعدة الشعب الجزائري المكافح من اجل تحرره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الاخوة العربية والتضامن الافريقي .

ـ تطبيق سياسة خارجية مبنيـــة على مبدأ عدم التبعية والتعاون الحر والتضامن مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر ، وعلى أساس تقوية دعائم السلام العالمي .

والموقعون على هذا الميثاق يوجهون نداء اخوياً حاراً الى جميع المواطنين المخلصين لا يستثنون منهم احداً :

ـ لاخذ مكانهم في صفوف الاتحـــاد الوطني للقوات الشعبية ، ونسيان الحزازات والاحقاد ، ونبذ كل تعصب حزبي .

ـ والعمل الايجابي بروح الوئام والامتثال في سبيل بناء مغرب تسود فيه الاخوة والرفاهية والديموقراطية تحت القيـــادة المتنصرة لصاحب الجلالة محمد الخامس .

6 سبتمبر 1956

القانون الاساسي
للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

١ – الاسم والمقر

المـــادة 1 – تنفيذاً لميثاق 6 سبتمبر تأسست بمقتضى القوانين الجاري بها العمل بين الاشخاص والمنظمات التي تصادق على هذه القوانين جمعية ذات صبغة سياسية اسمها :

« **الاتحاد الوطني للقوات الشعبية** » وتطلق عليها فيما يلي من نصوص هـذه القوانين عبارة « **الاتحاد الوطني** » .

المـــادة 2 – أسس الاتحاد الوطني لامد غير محدود ، ويوجد مقره بالدار البيضاء بالعمارة رقم 70 شارع علال بن عبدالله ، صندوق البريد 747 ويمكن نقل المقر بقرار من اللجنة الادارية الوطنية .

٢ – الغاية والاهداف والوسائل

المـــادة 3 – غاية الاتحاد الوطني هي العمل على تنظيم سائر المواطنـــين رجالاً ونساءً من أجل العمل على تقدم الأمة ورفاهيتها وبناء مجتمع متحرر من جميـع اشكال الاستغلال عـــلى أساس تكافىء الفرص والمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يتمكن كل عضو في المجتمع من نعمـة الطمأنينة ، ويتمتع بازدهار الثقافة الروحية والمادية في عالم تسوده المودة والسلام

المـــادة 4 – تقرر هيئات الاتحاد الوطني البرامج العملية التي تمكن من تحقيق هذه الغاية طبقاً للخطة والاهداف التي يرسمها المؤتمر العام .

المـــادة 5 – وسائل الاتحاد الوطني هي كل الوسائل المشروعـة في النظم الديموقراطية ، وفي طليعتها التعاون مع جميع الهيئات التي تعمل لتحقيق نفس الغاية المسطرة في المادة الثالثة .

٣ – العضويـــة

المـــادة 6 – الاتحاد الوطني مفتوح في وجه جميـع المواطنين المغاربـــة رجالاً ونساءً بدون تمييز من حيث العنصر او الدين او الاقليم مع اعتبار مقتضيات القوانين المتعلقة بالجمعيات ومنها المادة 17 من ظهير 376 – 58 – 1 التي تنص بالخصوص على ان الجمعية ذات الصبغة السياسية – لا تفتح في وجه الاشخاص المحرومين من الاهلية الوطنية أو الصادرة عليهم أية عقوبة اخرى من أجـــل اعمال تكتسي صبغة ضد الوطن .

المـــادة 7 – يمكن الانخراط بصفـة فردية أو جماعية ويقع عن طريـق الهيئة الأولية في القاعدة .

ويصبح العضو عاملاً اذا توفرت فيه الشروط الآتية :

أ – ان لا تقل سنه عن 18 سنة .

ب – ان يقدم طلباً الى اللجنة الادارية المحليـة يثبت فيه انه يصادق على الميثاق التأسيسي للاتحاد الوطني وعلى هذه القوانين الاساسية .

ج – ان يعمل في احدى منظمات الاتحاد الوطني ، وان يقوم بالتزاماته ومن بينها أداء واجبات الاشتراك .

المـــادة 8 – لا يجوز رفض العضوية إلا إذا كان المرشح مخلاً بالمادتـين القانونيتين (6) أو (7) .

وعلى المواطن الذي ترفض عضويته في الهيئة الأولية في القاعدة بدون

موجب ان يرفع طلبه الى اللجنة الادارية الإقليمية او الوطنية .

المادة 9 ـ لكل عضو يرتحل من ناحية إلى أخرى أن يقبل في الفرع الذي ينتقل اليه وبعد ما يشعر بذهابه ووصوله ادارة كل من الفرعين المعنيين بالأمر .

٤ ـ منظمات الاتحاد الوطنية

المادة 10 ـ يتركب الاتحاد الوطني من منظمات محلية واقليمية وقومية :
في النطاق المحلي : فروع الاتحـــاد الوطني وهي تضم جميع الاعضاء الذين يسكنون او يشتغلون في المنطقة الجغرافية للفرع .

وينقسم « **الفرع** » إلى **مقاطعات** وتضم كل مقاطعة **جماعات الاتحادات الوطنية** (اي الخلايا) التي هي المنظمة الأولية المكونة على اساس مكان عمل أو سكنى أعضائها كالحي أو الدوار أو حسب القواعد التي تضعها اللجنة الادارية الوطنية

وفي كل اقليم تنتظم الفروع في اتحاد وطني لذلك الاقليم يقوم بربط الصلة بين الفروع والهيئات المركزية للاتحاد الوطني ، ويسهر على التربية الوطنية وعلى تنظيم النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في كل ناحية طبقـــاً لمقررات الاتحادات الوطني .

وفي النطاق القومي يباشر الاتحادالوطني للقوات الشعبية مسؤوليات الجمعية بأسرها ، ويقوم على يد هيآته المركزية بتمثيلهـــا في علاقتها مع الحكومة والهيئات الاخرى المغربية أو الاجنبية أو الدولية .

المادة 11 ـ يقوم نظام الاتحاد الوطني على قواعد ديمقراطية تخوّل جميع الاعضاء قابلية المشاركة في ادارة وفق المبادىء الآتية :

أولا ـ في كل درجة تكون أعلى هيئة للادارة هي المؤتمر ، ويضم النواب

المنتخبين من طرف الاعضاء ، ويجتمع بصفة دورية لاختيار الهيئات المسؤولة ومن بينها اللجان الادارية في المقاطعـات أو في الفروع أو في الأقاليم أو في الصعيد القومي .

ثانياً – يقوم المسؤولون بمهمتهم طبقاً لقاعدة الادارة الجماعية مع مراعاة المسؤولية الشخصية ، ويلتزمون باعطـاء البيان عن نشاطهم امـام الهيئة التي انتخبتهم .

ثالثاً – كل هيئة تقرر بكل حرية في المسائل التي ترجع لاختصاصها طبقـاً للائحة الداخلية ، بشرط ان لا تكون قراراتها مناقضة للخطة التي رسمها المؤتمر العام للاتحاد الوطني والتي تشرعها هيئات الاتحاد الوطني المركزية .

٥ – المؤتمر العـــام

المادة 21 – المؤتمر العام هو أعلى هيئة في الاتحـاد الوطني وهو يتركب لمدة ثلاث سنوات من النواب الذين تنتخبهم الاتحادات الاقليمية بنسبة عدد الاعضاء المسجلين في كل اتحاد اقليمي .

وتحدد اللجنة الادارية الوطنية هذه النسبة مع مسطرة الانتخابات .

ويشارك اصالة في المؤتمر العام اعضاء اللجنة الادارية الوطنية ومجلس الاتحاد الوطني ولجنة مراقبة الحسابات واللجنة المركزية للتحكيم الذين انتخبهم الموتمر العام السابق قصد اعطاء العرض عن مهمتهم السابقة .

المادة 13 – يعقد الموتمر العام دورته العاديـــة في المكان واليوم الذي تعينه اللجنة الوطنية ، وينبغي أن تصل الى منظمات القاعـدة مشاريع جدول الاعمال والتقارير السياسية والتوجيهية التي تضعها اللجنة الادارية الوطنية قبل انعقاد الموتمر بأجل تحدده اللائحة الداخلية .

ويمكن عقد دورات استثنائية ، إما بقرار من اللجنة الادارية الوطنية أو بطلب من ثلثي اعضاء مجلس الاتحاد الوطني ، أو من ثلثي اعضاء المؤتمر العام .

المادة 14 – يبين النظام الداخلي طريقة سير المؤتمر العام ، ولا يعتبر اجتماعه قانونياً إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائه ، فإذا لم يتوفر هذا العدد جُدّد الاستدعاء لجلسة ثانية . وتعتبر مقرراتها إذ ذاك نافذة بأغلبية اصوات الحاضرين .

وتتخذ جميع القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين في الدورة الأولى أو الأغلبية النسبية في الدورة الثانية .

المادة 15 – يجب أن يشتمل جدول اعمال المؤتمر العام في دورته العادية على ما يأتي :

1 ـ مناقشة تقرير نشاط الهيئات المركزية وخاصة لجنة مراقبة الحسابات .

2 ـ دراسة برامج العمل وخطة الاتحاد الوطني .

3 ـ انتخاب اللجنة الادارية الوطنية ، والأعضاء الدائمين للمجلس الوطني وثلاثة اعضاء للجنة مراقبة الحسابات ، وثلاثة للجنة المركزية للتحكيم .

وفي وسع كل عضو أو فرع أو اتحاد اقليمي أن يبدي بطريقة مباشرة رأيه أو اقتراحاته للمؤتمر العام في تقرير يرفع الى اللجنة الادارية الوطنيةقبل انعقاد المؤتمر بـ 15 يوماً على الاقل.

٦ ـ اللجنة الادارية الوطنية

المادة 16 ـ تدير اللجنة الادارية الوطنية شؤون الاتحاد الوطني في المدة

الفاصلة بين دورات المؤتمر العام ، وهي تتألف على 25 عضواً من الأقل ينتخبهم المؤتمر العام لمدة ثلاث سنوات .

وهي تجتمع مرة في كل شهر أو كل ما طلب ذلك ثلث اعضائها كما تسهر على

تطبيق مقررات المؤتمر العام ، وتتخذ القرارات اللازمة لتسيير الاتحاد الوطني واتخاذ المواقف التي تتطلبها الظروف في نطاق الخطة التي رسمها المؤتمر العام .

ولها الحق في مراجعة التقسيم الاداري الاقليمي والمحلي لمنظمات الاتحاد الوطني حسب مقتضيات المصلحة السياسية والضروريات الجغرافية والادارية .

٧ ـ الكتابة العامة

المادة 17 ـ وتنتخب اللجنة الادارية الوطنية من بين اعضائها كتابة عامة تتركب من 9 اعضاء على الأقل .

ولا بد من مصادقة المؤتمر العام على هذا الانتخاب .

وتجتمع الكتابة مرة في الأسبوع على الأقل ، وتتكفل بصفة جماعية الادارة الفعلية السياسية والمادية للاتحاد الوطني والتصرف في مؤسساته طبقاً لمقررات اللجنة الادارية الوطنية .

وهي تشرف من سير منظمات الاتحاد الوطني ومؤسساته ، وتراقب نشاط الاتحادات الاقليمية والفروع .

وهي تسهر بالخصوص على تطبيق النظام وتوجيه التعليمات الى الاقاليم لتحقيق برنامج الاتحاد الوطني . وهي لذلك تتخذ كل التدابير المستعجلة الضرورية على الصعيد الاقليمي أو المحلي .

وتوزع الكتابة العامة المهام بين أعضائها سواء فيما يرجع لنشاط الاتحاد الوطني الداخلي ، أو تمثيله لدى الحكومة أو السلطات الادارية أو العدل أو لربط الصلة مع الهيئات ، مغربية كانت أو أجنبية أو دولية .

وتحمل الوثائق المالية ، إمضاء عضوين من الكتابة العامة .

٨ ـ مجلس الاتحاد الوطني

المادة 13 ـ يجتمع مجلس الاتحاد الوطني مرة كل ستة أشهر على الأقل بدعوة من اللجنة الادارية الوطنية، ويستمع إلى تقارير الهيئات التنفيذية للاتحاد، وهو الهيئة التي يرجع اليها أمر تأويل الخطة السياسية الموضوعة من طرف المؤتمر العام .

ويتألف مجلس الاتحاد الوطني :

ـ أولاً من أعضاء اللجنة الادارية الوطنية ولجنة مراقبة الحسابات ولجنة التحكيم المركزية .

ثانياً ـ من أعضاء دائمين ينتخبهم المؤتمر العام .

ثالثا ـ من نواب تنتخبهم اللجان الادارية الاقليمية بنسبة الاعضاء المسجلين في كل اقليم . ويكون كتاب الاقاليم أعضاء بالأصالة .

وتحدد هذه النسبة اللجنة الادارية الوطنية بحيث يساوي عدد الأعضاء من القسم الثالث مجموع الاعضاء المذكورين في القسم الأول والثاني .

٩ ـ اللجنة المركزية

المادة ـ 19 تجتمع اللجنة المركزية مرة كل ٣ أشهر بدعوة من الكتابة العامة وكلما ظهر من الضروري تحديد موقف الاتحاد الوطني من القضايا القومية الطارئة .

وتقدم الهيئات التنفيذية المركزية بياناً عن نشاط الاتحاد ، كما يقدم مندوبو الأقاليم تقارير عن المنظمات الاقليمية .

وتتألف اللجنة المركزية من :

1 ـ اعضاء اللجنة الادارية الوطنية .

2 ـ مندوبو الاقاليم الذين يحدد القانون الداخلي عددهم وطريقة توزيعهم على

الاقاليم .

١٠ ـ الهيئات الاقليمية والمحلية

المادة 20 ـ تنعقد المؤتمرات الاقليمية والمحلية للاتحاد الوطني في دورتها العادية مرة في كل سنة في المواعيد التي تقررها اللجنة الادارية الوطنية ، وبمحضر مندوب عنها ، ويشتمل جدول اعمالها على الاقل على :

1 ـ مناقشة نشاط اللجنة الادارية الاقليمية أو المحلية .

2 ـ تطبيق برنامج الاتحاد الوطني في الصعيد الاقليمي أو المحلي .

3 ـ انتخابات اللجنة الادارية للسنة المقبلة مع لجنة مراقبة الحسابات ولجنة التحكيم .

المادة 12 ـ تنتخب كل لجنة ادارية اقليمية أو محلية كتابة تتركب على الأقل من :

ـ كاتب في التنظيم والتربية الوطنية .
ـ مساعد الكاتب في الدعاية والصحافة .
ـ امين المال .

المادة ـ 22 تعقد كل لجنة ادارية اقليمية مرة في الشهر ، وكلما دعت الضرورة مجلساً إقليمياً يضم علاوة على اعضائها كتّاب وأمناء الفروع المؤسسة فى الاقليم .

ويكون موضوع المجلس استعراض نشاط الاقليم والفروع ودراسة تعليمات الكتابة العامة للاتحاد الوطني، وتحديد المهام في المستقبل. وتوجه اللجنة الادارية **في كل اقليم تقريراً** بذلك إلى اللجنة الادارية الوطنية .

المادة 32 ـ يبين القانون الداخلي تفاصيل نظام الهيئات الاقليمية والمحلية الذي تضعه اللجنة الادارية الوطنية ، ويصادق عليه مجلس الاتحاد الوطني بشرط ان لا يتضمن ما يتنافى مع هذه القوانين الاساسية .

وينص هذا القانون بالخصوص على كيفية تعويض الاعضاء في الهيئات المسؤولة الذين يتخلون عن مهمتهم باستقالة أو وفاة أو غير ذلك .

الماليـــة

المادة 24 ـ موارد الاتحاد الوطني هي واجبات الاشتراك ، ومداخيـــل مؤسسات الاتحاد ، وغير ذلك من المداخيل التي يبيحها القانون .

المادة 25 ـ يقرر المؤتمر العام مقدار واجب الاشتراك ، ويمكن للجنـــة الادارية المحلية تقرير التخفيض أو الاعفاء التـــام من واجب الاشتراك في حق الاعضاء الذين لا تسمح لهم مداخيلهم بالاداء .

المادة 26 ـ يقرر مجلس الاتحاد الوطني نسبة توزيع المداخيل على اللجان الادارية والمحلية والاقليمية والمركزية بحيث تستطيع كل واحدة مواجهـــة النفقات المنوطة بها .

وتكون الحسابات في كل لجنة ادارية رهن اشارة لجنـــة مراقبة الحسابات المختصة التي ترفع تقريراً إلى المؤتمر الذي انتخب تلك اللجنة الادارية .

شؤون مختلفة

المادة 29 ـ كل عضو يمس بنظام الاتحاد الوطني ، وبتماسك صفوفه ، يستحق عقوبات تقررها لجنة التحكيم التي تناسب درجة العضو في الجماعة ، أو في سلم المسؤوليات المحلية أو الاقليمية أو القومية .

وتكون العقوبة بالانذار أو التوبيخ أو التوقيف عن المسؤولية أو التوقيف لمدة معينة أو الطرد النهائي .

ويجب تمكين العضو المُحاكَم من إبداء رأيه والاستئناف لدى اللجنـــة التحكيمية في درجة أعلى .

ويتعين احاطة قرار الطرد باقصى ما يمكن من الاهتمام ، ولا يصبح نهائياً إلا بعد مصادقة اللجنة الادارية الوطنية .

المادة 28 ـ يمكن للجنة الادارية الوطنية أن توقف إحدى هيئات الاتحـــاد الوطني عن العمل إذ كان نشاطها يمس بالمصلحة الوطنية ، وتعرض مشكلتها على مجلس الاتحاد الوطني الذي له أن يحلها .

المادة 29 ـ لا يمكن تغيير هذه القوانين الاساسية إلا على يد المؤتمر العام .

المادة 30 ـ لا يجوز للمؤتمر العام أن يقرر حل الاتحـاد الوطني إلاّ بحضور أربعة أخماس أعضائه على الأقل ، وبأغلبية ثلاثة أرباعه . والمؤتمر يقرر إذ ذاك مصير الممتلكات .

ملحوظة :

هذا القانون هو الصيغة النهائية ، بعد أن أدخلت عليها التعديلات المقررة في المؤتمر الثاني المنعقد بالدار البيضاء في مايو ١٩٦٢ .

الملحق رقم 2

قرارات المؤتمر الثاني

للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (ماي 1962)

القرار المذهبي

بعد سنوات طويلة من الكفاح من أجل التحرير الوطني وتصفية الانظمة الاستعمارية ، وبعد كمية هائلة من الدماء الشعبية المراقة ، والتضحيات الجسيمة التي بذلتها الجماهير ، فان المغرب بالرغم من حصوله قانونياً على الاستقلال لا زال يتخبط في متناقضات لا تزداد إلا تفاقماً :

- الملكية المطلقة من النوع العتيق الذي عرفه المغرب قبل السيطرة الاستعمارية .
- المس بالانتصارات الأساسيةالتي حققتها الجماهير وخاصة في مجال الحقوق الديموقراطية والنقابية .

● التصفية المادية والمعنوية للمنظمات الوطنية للمقاومة بواسطة سياسية انتقامية حاقـــدة موجهة ضد المناضلين الذين كانوا أكثر بلاء في المعركة الطويلة ضد الاستعمار .

● استغلال هو في الواقع وسيلة الاستعمار لإرساء دعائمه، ولاكتساب آفاق مضمونة اكثر ، وصفة مشروعة وضرورة وطنية .

إن نتيجة هذا النوع ، تجـــد سببها العميق في كون الجهاز السياسي البورجوازي الذي كان يعبر في السابق رسمياً عن الارادة الوطنية ، قدم للجماهير أشخاصاً بدل المذهب ، وانفعالات عاطفية وسطحية ، بدل البرامج وخطط العمل .

ولقد اختارت تاريخياً الانحراف بالتيار الثوري للجماهير وشل انطلاقتها ، وبهذا أبقي المغرب في تناقضاته ، وزج به في طريق المغامرة .

وعلى هذا المستوى تقع تاريخياً مسؤولية فشل المرحلة الاولى من التجربـــة الثورية المغربية .

وينبغي هنا تسجيل هذا الفشل . وان حركة جماهيرية منطقية مع مبادئها ، معبرة موضوعياً عن حركة تاريخية ، يجب أن تستخلص العبر من التجربة ، وأن تستنتج العواقب . ولهذا فمن الضروري استخلاص مذهب يحدد أهدافاً واضحة دقيقة منسجمة والأفق التاريخي الصحيح من أجل وضع مبادىء كفيلة بهدي عمل الجماهير وضبط سلوكها ولذلك :

فان المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

بعد الانصات إلى التقرير المذهبي والتوجيهي ومناقشته يوافق عليه بنصه ، ويعتبره أساساً لمذهب مناسب للحقائق الموضوعية الوطنية والدولية .

أ ـ المعطيات الموضوعية

ان الواقع الاعظم هيمنة وواقعية واستمراراً هو الواقع الاستعماري . وان الاستقلال لم يؤدِ في الحقيقة إلا إلى تقوية دعائم الاستعمار ، وإعطائه صبغة مشروعية وضرورة وطنية .

إن مجاورة نوعين من الاقتصاد ، أحدهما قوي التطور ، والآخر عتيق ، وتجاور نوعين من المجتمعات أحدهما غربي ، والآخر تقليدي ، يشكل تناقضاً مهيمناً ، يستحيل حلّه ، لتشييد مجتمع واحد منسجم ، متطور ، ومزدهر ، نظراً للتوجيه الاستعماري لرأس المال .

ان بؤس الجماهير وتفقيرها باستمرار بصورة جماعية ،هما نتيجة لبقاء الانظمة الاستعمارية للاقتصاد ، ويشكلان مقابل ذلك الازدهار الذي تضعه هذه الانظمة للاولغارشية الاجنبية من جهة ،ولقسم ضئيل من البورجوازية المتضامنة مع متطلبات رأس المال الاجنبي بحكم قبولها في القطاع العصري للاقتصاد ، من جهة أخرى .

ان الاقطاعية الحليفة للاستعمار ، والتي تواطأت معه خلال معركة التحرير الوطني ،قد احتفظت مع ذلك بفضل تأييد النظام بمواقعها الاقتصادية في البوادي. وهي تعمل بتأييد نفس النظام على استرجاع نفوذها على الجماهير القروية ، لتعزيز سيطرتها ، ولمعاكسة كل محاولة للاصلاح الزراعي الحقيقي .

ان المصالح الأجنبية القوية للسيطرة على كل جزء من الأجزاء المكونة للمغرب العربي تضعها جماعياً وفردياً في حالة تبعية وجمود ، يكمن فيها أكبر خطر يهدد حتى فكرة وحدة المغرب العربي نفسها .

ان المحافظة على التقسيم الترابي والسياسي للمغرب العربي الناشيء عن الاتفاقيات الاستعمارية يؤدي حتماً :

ـ إلى استحالة تحقيق سياسة تصميم حقيقي واصلاح زراعي، في أي جزء من أجزائه .

ـ إلى نظم سياسة موجهة من الخارج واستبدادية في الداخل .

ان في كل قطر متخلف حيث يتجاور نوعان من المجتمعات ، واحدهما نصف استعماري عصري ، والآخر تقليدي واقطاعي ، فان قاعدة وممارسة السلطة لا يمكن إلا أن تكون شعبية تقدمية ، أو بالعكس استعمارية متقهقرة .

وبالنسبة لوضع المغرب ، فإن تجربة السنوات الست من الاستقلال ، وبالأخص مشاركة العناصر التقدمية في الحكومة ، قد اتاحت للجماهير المغربية أن تقتنع اقتناعاً صارماً باستحالة متابعة سياسة للتحرر تحت رعاية سلطة تقليدية مطلقة بادارة جامدة .

ب ـ الاختيارات

ونتيجة وطبقاً لهذه المعطيات الموضوعية فإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

ينبذ الاختيار الرأسمالي المعاكس لمصالح الجماهير الشعبية ، والعاجز عن اخراج البلاد من التبعية والتخلف . وان تطور المغرب في نطاق النظام الرأسمالي سيؤدي إلى بقاء القطاع الرأسمالي الاستعماري مزدهراً في دائرة مغلقة ، لا يسمح بالنمو إلا للبورجوازية التجارية الكبرى ، بصفتها خادمة الاحتكارات الاجنبية .

يؤكد أن اشتراكية وسائل الانتاج هي وحدها التي تسمح بالتحرر من التبعية ومن التخلف، بتحقيق تصميم حقيقي للاقتصاد ، وتطبيق اصلاح زراعي جذري وبناء مجتمع عادل ، مزدهر ، متخلص من كل أنواع الاستغلال .

يعلن أن هذا الاختيار الاشتراكي يستوجب الزاماً :

أولا – إصلاح زراعي على اساس المبادىء الآتية

أ – الأرض لمن يحرثها .

ب – الأرض تراث وطني لا يمكن أن يستغلها إلا الفلاحون المغاربة .

ج – يجب أن يكون الانتاج الفلاحي مندمجاً في سياسة زراعية موجهة قبل كل شيء نحو تلبية الحاجات . وهو لذلك يهم المجتمع بأسره .

د – ليس المهم ان يقوم الاصلاح الزراعي على تأميم الأرض بجذافيرها ، أو على العكس بتوزيعها على الفلاحين في شكل ملكيات خاصة . بل المهم هو ضرورة تحديد حجم الوحدات الزراعية القابلة فنياً للاستثمار ، وتكوين شبكة من هذه الوحدات الزراعية طبقاً لمقاييس مخطط اقتصادي .

هـ – يجب ان يبنى المخطط الفلاحي على التعاون الوثيق والمسؤول بين جميع قوات الانتاج في البلاد ، كما ان ادارة وحدات الانتاج ينبغي لها أن تصبح في أقرب وقت تحت مسؤولية المنتجين أنفسهم .

و – ويجب تشريك التجهيز والقروض الفلاحية وتسويق المنتوجات .

ز – كل التجاء لاستعمال القوة يفسد روح الاصلاح الزراعي، ويعرقله باظهاره غير مطابق لظروف الفلاحين المغاربة .

ثانياً – سياسة اقتصادية تتضمن

أ – تحويلا جذرياً لهيا كل الاقتصاد الوطني بتنسيق منطقي، وبادماج مختلف النشاطات القطاعية ، طبقاً لمقاييس وآفاق تصميم الاقتصاد لصالح الشعب .

ب – تحقيق سياسة تخطيطية للتصنيع ، تضع في المقام الأول اقامة صناعة ثقيلة في نطاق نظام اشتراكي ، تكون قادرة على الاسهام بفعالية في التجهيز الذاتي السريع للبلاد .

ح – الاعتماد على الرأسمال البشري ، وتوظيفه من اجل تحويل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

ج – المغرب العربي والتعاون الدولي

يؤكد المؤتمر أن وحدة المغرب العربي ، لا يمكن بأي حال من الأحوال ، أن تكون هدية من السياسيين ، أو موضوع مساومات .

ولا يمكن أن تكون إلا من صنع الجماهير الواعية المنظمة داخل النقابات العمالية والفلاحية والحركات التقدمية ، والاتحادات الطلابية ، ومنظمات الشباب والنساء والمنظمات المهنية للحرفيين .

إن وسائل تحقيق الوحدة لها نفس الأهمية التي للوحدة في مواقفها الثورية ، حيث أن المغرب العربي ، هو اطار وليس غاية ، في حد ذاته .

– لا يمكن فصل معركة الوحدة عن معركة الديموقراطية ، التي يجب أن تكون أداتها الوحيدة الفعالة حركة موحدة للجماهير ، قادرة على تعبئة الطاقة الخلاقة الكامنة في شعوب المغرب العربي .

– هذه الوحدة تدخل في أفق أوسع للوحدة العربية والافريقية ، يجب تحقيقها طبقاً لنفس المبادىء .

– ان معركة الشعب المغربي ، متداخلة مع المعركة التي تخوضها جميع الشعوب التي تحارب التخلف في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . والواقع ان

الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه الواقع الاستعماري ، إلى اقتصاد اشتراكي يتلاءم وحاجيات الجماهير ، يكتسي رغم تعـــارض المصالح داخل كل قطر ، صبغة صراع دولي بين الشعوب والدول المتخلفة من جهة ، وبين دولة أو مجموعة دول اجنبية من جهة ثانية .

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، يجب اذن ، ان يمارس عمله في إطار التضامن الذي يجب أن يوجد بين الشعوب المناضلة ضد الامبريالية ، والاقطاع والاستعمار .

كذلك يجب ان يعمل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، من اجل تعاون دولي سليم في جميع الميادين، بكفاح فعال ، ضد اسباب ومظاهر التخلف ، ومن اجل اقرار التفاهم بين الشعوب ودعم السلام العالمي .

هذا التعاون يشترط

أ ـ تصفية الاستعمار .

ب ـ ابدال السياسة الحالية للمساعدة ، التي تحمل طابع عدم الاستقرار والتجزئة والارتجال ، بسياسة أخرى، تدخل في نطاق البرامج المؤجلة، وتساند بصفة جدية ومعقولة ، مجهود البلاد التي يعنيها لأمر .

ج ـ عدم إخضاع المساعدة لأغراض سياسية أو لاعتبارات ترجع لتكتلات دولية ، أو من أجل بث روح الشقاء بين دول أو مجموعات من الدول .

يعتبر المؤتمر ان الشعب هو مصدر السلطات ، وان كل عمل للتحويل في الداخل ، أو تعاون سليم في الخارج ، يشترط سلطة سياسية شعبية وتقدمية،

تتجلى فعاليتها واصالتها في تمثيلية أجهزتها ، سواء السياسة أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، حيث الديموقراطية لا تبدو من خلالها ملصقة أو خارجة عنها ، ولكنها في الاعمدة التي تقوم عليها .

كذلك ، فان معركة الديموقراطية ، واستلام السلطة ، من طرف الشعب تفرضان موضوعياً نفسها كعمل ضروري ، مستعجل التحقيق .

القرار السياسي

ان المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء أيام : ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ ماي ١٩٦٢ .

ـ بعد أن درس تقرير نشاط الاتحاد ودرس الجوانب السياسية والاقصادية والاجتماعية للوضع الذي توجد عليه البلاد في الظروف الراهنة .

ـ وبعد ان استعرض نتائج السنوات الست الاولى للاستقلال، وخاصة تجربة الحكم الملكي المطلق في السنتين الاخيرتين .

ـ حيث أن هذه النتائج تتجلى في :

ـ حكم مشخص تشخصياً فردياً من نوع مطلق قديم .

ـ جهاز اداري متعفن تسوده اللامسؤولية ، والامتيازات والمحسوبية ،

ـ مساس بالمكاسب التي دفعت الجماهير ثمنها غالياً في ميدان الحقوق الديموقراطية والحريات النقابية ،

ـ تصفية المنظمات الوطنية للمقاومة ، مادياً ومعنويـــاً ، ومتابعة سياسة

انتقامية خانقة ضد المناضلين الذين امتحنوا امتحاناً في كفاحهم الطويل الشاق ضد الاستعمار .

ـ تبنّي قسم من البورجواية الوطنية الكبرى للامتيـــازات وللمواقف والنظريات الاستعمارية في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما أدى ألى مزج تام في المصالح ، والى انسجام عميق في الرأي بين هذا القسم من البوجوازية الوطنية وبين الاستعمار ، ومن جهة أخرى إلى ابقاء الجماهير الشعبية في حالة من القلق والتقهقر والعجز .

ـ مواصلة السعي باستمرار وبصفة صاخبة من جانب الرجعية الحاكمة قصد ابتذال الشعارات الثورية للجماهير وابلائها ، وخلق الالتباس والتردد في النفوس، ورفع صفات الجبن والتملق والشلل الفكري إلى مرتبة الفضائل ، كل ذلك من إجل استئصال روح النضال عند الجماهير الشعبية ، وتأييد استغلالهـــا واستعبادها .

ـ وحيث ان المغرب بفضل منظماته الحية الشعبية ويقظة جماهيره ونضجه ، يقاوم اليوم بتصميم كل انزلاق نحو الحكم الاستبدادي ؛ وهو يتوفر على طاقات تشكل القاعدة الاصيلة لتطور ديموقراطي .

ـ وحيث انه منذ ١٤ ابريل ١٩٦٠ عندما لاحظ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المأزق الذي كان يزجّ فيه العرب ، أكد بقوة ضروة انتخابات عامة لاقامة مجلس تأسيسي ، وان التجربة ما انفكت تثبت صواب هذا الموقف في الميدان السياسي .

ـ وحيث ان تجربة المشاركة في الحكومة من ديسمبر ١٩٥٨ الى ماي ١٩٦٠ أتاحت للجماهير ان تقتنع اقتناعاً جازماً ، انه يستحيل بصفة موضوعيـــة متابعة سياسة هادئـــة في التحرر الوطني واصلاح الانظمة الاقتصادية داخـــل حكم عتيق فاقد لكل امتداد شعبي ، وفي نطاق ادارة متحجرة غير مسؤولة ومتعفنة .

ـ وحيث ان تجربة المجالس البلدية والقروية أثبتت أن سلوك الحكم الملكي المطلق ، يقوم على الحـــذر تجاه الجماهير الشعبية ، ويتجلى في العرقلة المنظمة والاحتقار والاهمال والسجن والتحديات التي يلاقيها المنتخبون في هذه المجالس .

ـ وحيث انه بينما ترفض الملكية المطلقة اعطاء الكلمة للشعب فإنها تستعد لاصدار دستور ممنوح يضعه لها فنيون اجانب .

ـ وحيث أن اسلوب معالجة القضايا الوطنية الكبرى ، وخاصة منها تحرير أجزاء الوطن التي ما زالت تحت الاستعمار المباشر وغير المباشر من طرف الحكم المطلق فوّت كل الفرص بسبب الارتجال والتصرفات المتناقضة مما أدى مثلاً الى خلق البلبلة والخيبة في نفوس العناصر الوطنية المخلصة داخل موريطانيا نفسها ، والى فسح المجال لوحدة مزيفة تسدل مشروعية على الاستعمار الجديد المسيطر من طنجة الى السينغال ..

ـ وحيث ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما فتىء يعبر عن سخط الجماهير الشعبية على هذه الاوضاع الفاسدة، وينذر بسوء عواقب السياسة المرتجلة المتجاهلة للارادة الشعبية ، ويعرض الحلول الناجمة التي تضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار مثلما فعل في مذكرته المؤرخة في ١٤ مارس ١٩٦١ .

١ – يؤكد المؤتمر العام ان نظام الحكم بالمغرب في الظروف الراهنة لا يخرج أساساً عن أحد أمرين: أما أن يكون شعبياً تقدمياً وأما أن يكون على العكس مبنياً على القوة ، مدعماً من قبل الاستعمار الجديد ومستمداً نفوذه من الخارج .
٢ ـ يفضح المؤامرة المبيتة ضد الشعب المغربي في تحضير دستور يصنع في الخفاء وبتواطؤ مع الاجانب .

٣ ـ يعلن انه لا سبيل للخروج من المأزق الذي زج فيه المغرب الحكم الملكي المطلق ، الا باقامة حكومة تتمتع بثقة الجماهير الشعبية ، تسهر على تنظيم انتخابات حرة لمجلس تأسيسي يضع الدستور الذي ينظم الحكم ، ويلبي مطامح

الشعب في الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٤ ـ يترك لاجهزة الاتحـــاد المختصة لكي تعمل على تحقيق هذا الهدف المستعجل بالوسائل التي تراها مناسبة .

٥ - يعتبر ان نجاح خطة الاتحاد السياسية ، وتحقيق الاهداف التي يرسمها التقرير المذهبي ، متوقف على احكام تنظيم الاتحاد الوطني وتعبئة سائر المنظمات الجماهيرية العمالية والفلاحية والمهنية والطلابية والنسائية ، والمحافظة على وحدتها ويقظتها،وعلى رفع وعيها الى مستوى المسؤوليات التي يواجهها المغرب في الداخل والخارج .

٦ ـ يوجه النداء الى سائر المواطنين والمواطنات لكي يتجندوا في انطلاق ثوري،يفيض أخوة وتفاؤلاً من اجل بناء مغرب متحرر تقدمي رفيه يخدم المثل الانسانية والسلام .

الملحق رقم 3

بيان الى الشعب المغربي

حول انتخابات مجلس النواب[1]

ايها الشعب المغربي المناضل

لقد قرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يشارك في الانتخابات المقبلة لمجلس النواب ، وبذلك اختارت منظمتنا ان تخوض معركة جديدة ، وان تفتح واجهة داخل صفوف القوات الرجعية نفسها .

وان قرارنا هذا لا يمكنه ان يترك مجالاً للبس أو التأويلات المغرضة ، ما دام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو المنظمة الثورية التي تواجه النظام الاقطاعي الفرد بالعداء الصريح ، وما دام أحد أهدافنا المستعجلة هو محو هذا النظام ، لكي تخلفه بصفة حتمية مؤسسات شعبية منتخبة ، في دائرة ديموقراطية سلمية تُبنى عليها كيان الدولة ، وتمكننا من تحقيق أهدافنا المسطرة في مؤتمر ماي ١٩٦٢ ، ومن ترجمتها الى واقع حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

---

(١) بيان الى الشعب المغربي من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمناسبة الانتخابات لمجلس النواب يوم ١٧ ماي سنة ١٩٦٣ .

ايها المواطنون الابرار :

انه لا مجال للتهادن مع النظام الاقطاعي الرجعي ، ومن باب أولي الانسياق معه في حكمه المعادي للشعب والمحتقر لكرامته ومطامحه .

واننا نقول بكل صراحة لأولئك الذين قد يفكرون في دعوتنا لما يسمونه « وحدة وطنية » : ليس هناك أية وحدة وطنية ممكنة حول نظام اقطاعي في أسلوبه ، ورجعي من صميم روحه ، قد أعطى البراهين على تقلبـــه واستخفافه بالمبادىء ، وعدم إيمانه بأي شيء واخـيراً على عجزه الفادح . وان هذا النظام الفردي « المشخص » الذي هو مدين حتى في وجوده لوطنيـة الجماهير الشعبية ووفائها ، أصبح همه الوحيد منذ ثلاث سنوات هو تمهيد الطريق بكل وسائل التحايل لسيطرة الاستعمار الجديد المتحكم في مقاليد الأمور .

وحيث ان هذا الاستعمار الجديد لا يعتني إلا بمصالحه العاجلة القريبة المدى فإنه يرى من حقه ان يلزم عملاءه بأن يخدمـوه بأمانة ، وان يؤدوا مهمتهم أتم الأداء :

فها هو الدستور المصنوع على يد فنيي الاستعمار الجديد قد نسج لبوساً للنظام القائم ، وها هي « الجبهة » التي أسسها القصر الملكي ، وتضم الخونة المشهورين والاقطاعيين والموظفين المتعفنين، قد انشئت لضمان الاستقرار المطلوب ، وها هم الناطقون بلسان النظام كمدير الديوان الملكي وغيره من عملاء الاستعمار الجديد، يعلنون بكل وقاحـة عن مذهبهم المزعوم ، مدعـــين بأن اسلوب التخطيط الاشتراكي في الاقتصاد خطأ ، وأن الاصلاح الفلاحي من ضروب الخيال ، وان تأميم الصناعة والتجارة الخارجية من قبيل الاوهـــام الوخيمة العواقب . وتزيد أبواق دعاية الاستعمار الجديـــد في أباطيلها مؤكدة ان سلوك طريق الرأسمالية، وفتح أسواقنا الداخلية في وجه مطامع الاستعمار لهي الخطة الواقعية الوحيدة الناجعة .

تلكم هي النظريات التي يريد النظام المتسلط اليوم ان يبني عليهـــا سياسته

واستمراره ، بل تذهب ابه السخافة فيحاول ستر نواياه ومناوراته ، وهو يبذل كل الجهد لكي ينظر اليه اخواننا في الجمهورية الديموقراطية الشعبية الجزائرية نظرة جد واحترام ، بينما هو يسعى فقط لاقامة وحدة المغرب العربي على أساس المصالح ، أي لفائدة الاستعمار الجديد .

لذلك كله فإن الخط الفاصل بيننا وبين النظـــام القائم في الميدان المذهبي واضح بَيّن ، يسد الطريق في وجه كل مساومة . ولن يخطر ببال اي أحـــد من نوابنا ، كيفما كان عددهم ، ان يخضع لمنطق الواقعية الانتهازية البلهاء الذي يقضي بالانسياق مع النظام ومشاركته المسؤولية .

ايها الوطنيون المخلصون ،

إن النظام الرجعي الذي تسلط على الحكم منذ ماي ١٩٦٠ قد أزال اليوم عن وجهه النقاب ، وأصبح معروفاً مشخصاً .

إنه عميل الاستعمار الجديد الذي يمده بوسائل الدعاية والمساعدات المختلفة بعد ان صنع له دستوره ، وقانون الانتخابات ، والجبهة الملكية .

وانها لمفخرة عظمى للاتحاد الوطني للقوات الشعبية كتبها له التاريخ الذي لا مرد لحكمه ، إذ استطاع ان يكشف عن حقيقـــة النظام القائم بفضل وعي الجماهير الشعبية في البوادي والحواضر ، مما يلمسه الخاص والعام من احاديث الناس بل وفي الاغاني العامية سواء بالعربية أو البربرية التي تعـــبر اصدق تعبير عن خوالج النفوس والمشاعر .

ان الجميع موقن والحالة هذه انه لا سبيل لاصلاح النظام القائم وعلاجه أو تزكيته . وان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لا يرى دواء له غير زواله .

ستكون مهمة نوابنا إذن مهمة توضيح وتوعية وتربية وتفهيم للرأي العام ، وبصفتهم وكلاء عن الشعب سيكون من واجبهم ان يعبروا عن الارادة الشعبية في وجه السلطة الاقطاعية المسخرة للاستعمار الجديد .

ولقد تعهد جميع الأخوان الذين يتأهبون اليوم لخوض هذه المعارك بأن يكون سلوكهم في كل حين وفق توجيهـــات منظمتنا ، وان يعملوا في مجلس النواب بروح الوئام والامتثال من أجل نصرة مذهبنا وتحقيق مطامح الشعب .

انهم سيخوضون المعارك في نفس الميدان الذي اختارتـــه قوى الرجعية لهزيمتها .

اننا نعلم ان هذه المعارك ليست إلا جانباً من جوانب نضالنا الثوري . اذ إنّ أهم اهدافنا لن يتحقق عن طريق البرلمان ، إن كان هناك برلمان . بل سيتم بحول الله خارج البرلمان ، وبفضل العمل المنظم الذي تقوم به الطبقـة الكادحة والفلاحون والشباب المثقفون الثوريون .

اننا نوجّه النداء لجميع الوطنيين المخلصين ، ولكافة المناضلين في صفوف الاتحاد الوطني الشعبية، لكي يتجندوا في الاحيـــاء والدواوير ويقطعوا الطريق في وجه الخونة عملاء الاقطاع والاستعمار الجديد .

ان المعركة ستكون ولا شك قاسية لأن النظام المتسلط قد عبّأ أجهزة الدولة الادارية لفائدة مرشحيه ، المعروفين منهم والذين ما يزالون متسترين . إنه يظن انه سيتمكن من اختلاس الاصوات عن طريق القمع والتهديد والترغيب والترهيب ، والرشوة والتزوير . ولكن صلابة مناضلي الاتحـاد الوطني وقوة عزيمتهم ، وروح التضحية التي تملأ قلوبهم ، وكذلك حسن تمييز شعبنا الباسل ، كل ذلك سيمكننا من ان نجابه العنف ونقاومه بجد وحزم ، ونقف سداً منيعاً في وجه كل محاولة لاغتصاب الحكم في البلاد .

الدار البيضاء في ٢ ماي ١٩٦٣

الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية

الملحم رقم 4

شجب الاعتداء على الجزائر

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب يصدر بياناً يشجب فيه عدوان السلطات الملكية المغربية علي التراب الوطني الجزائري ، ويناشد شعب المغرب بالوقوف الى جانب شقيقه شعب الجزائر

اصدر السيد المهدي بن بركة في ١٧ تشرين الاول – اكتوبر ١٩٦٣ البيان التالي باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

ايها الشعب المغربي العزيز .

لقد دخلت المملكة المغربية بادارة الاستعمار في حرب عدوانية مع شقيقتنا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية .

وان الصدام المسلح الذي ابتدأ منذ ايام على الحدود الجزائرية المغربية ، لهو طعنة غدر وبغي موجهة بالخصوص الى الثورة الجزائرية الزاحفة وبصفة أعم الى صميم الثورة العربية في سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة ، والى مجموع حركة التحرر الوطني في العالم .

انه لمن الواجب علي كناطق باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وبلسان

الجماهير المغربية ان اعلن انه لا يمكن بأي حال من الأحوال ان يكون الشعب المغربي طرفاً في أي نزاع مسلح مع شقيقه الشعب الجزائري مهما كانت الدعاوى التي يصطنعها الحكام لأغراض خاصة وغير شريفة ، خصوصاً وان الرأي العام الدولي يدري ان عملية المطالبة بمراجعة الحدود ، وما صاحبهـــا من مناوشات واعتداءات ، وما مهد لها من قمع في صفوف المنظمات الشعبية التقدمية بالمغرب واعتقال آلاف المناضلين بدعوى التـــآمر على العرش ؛ كل ذلـــك جـــاء مؤقتاً مـــع محاولة التمرد الداخلي بالجزائر لا لشيء الا لشغل الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري عن اهدافهما الثورية بمعارك جانبية لفائـــدة الاستعمار وحده .

ان هذا الاستعمار لا يقبل ان يفشل في الجزائر الفتية فيدع مرحلتها الانتقالية تمر بسلام . وهو لا يتحمل أن يرى الحكم الثوري يسير في طريق الاستقرار والبناء بعد إعلان الشعب لدستوره وانتخابه لرئيسه المناضل الموفق الأخ احمد بن بله .

ان هذا الاستعمار لا يقبل ان يفشل في الجزائر مخططه الذي نفذه في غير الجزائر حين تيسر له تزييف الحكم بالبلاد الحديثة العهد بالاستقلال . وغرضه دائماً هو ان يحقق من وراء حكم مزعوم اداة طيعـــة تمكنه من استمرار سيطرته الاقتصادية والعسكرية والفنية والفكرية وهذا هو عين الاستعمار الجديد .

يا جماهير شعبنا بالمغرب .

انك ادرى من غيرك بحقيقة هذا الاستعمار الجديد ، حيث انـــك عرفت بتجربتك طيلة ثماني سنوات كيف مسخ الاستقلال الذي كافحت وضحيت من اجله بأعز ابنائك . وكيف اصبح الحكم حماية لمصالح المستعمرين الذين ما يزالون يغتصبون مليون فدان من أجود أراضينا واخصبها ، وبقي الرأسمال الاجنبي يسيطر على مرافق الاقتصاد ويبتز خيرات البلاد .

وها هو اليوم الاستعمار الجديد يحاول ان يجعل من المغرب منطلقاً للعدوان على الثورة الجزائرية تحت شعارات وطنية مزيفة ، معتمداً على المرتزقة والمحترفين السياسيين الذين يريدون الاستمرار أو العودة الى مناصب الحكم ، ولو كان الثمن هو المصلحة الوطنية الحقيقية وحياة الأبرياء من ابناء الشعبين الشقيقين . لذلك فإن واجب الشعب المغربي هو احباط المخطط الاستعماري والعمل على ايقاف الصدام المسلح ، وشل الأيدي الأثيمة المتسلطة على الحكم والتي يسلحها ويموِّلها ويوجهها الاستعمار دون غيره .

إخواني ابناء الشعب العربي الثائر .

ويا أيتها الشعوب الآسيوية الافريقية .

انني كمناضل عربي وكمسؤول في منظمة التضامن الآسيوي الافريقي أوجه لكم هذا النداء لتقفوا إلى جانب الشعب المغربي ، وتحموه من مؤامرة الاستعمار الذي قرر ان يزج بالمغرب في حرب عدوانية ضد شقيقتنا الجزائر . انه ليست هناك قضية حدود بين شعبي المغرب والجزائر اللذين وحدت بينهما قرون التاريخ ووحدة المعركة ضد الاستعمار ، واللذين يتوقان إلى تحقيق وحدة المغرب العربي امتداداً لوحدة عربية سليمة البناء واتحاد افريقي شامل .

ان لا صالح لأحد من هذا النزاع المسلح غير القوى الاستعمارية المصممة العزم على ايقاف المد التحريري الثوري في الوطن العربي ، والعاملة على عرقلة البناء الوحدوي التقدمي عبر قارتنا الافريقية ، لذلك يتعين على الجماهير الشعبية في إفريقيا وآسيا وخاصة في بلادنا العربية ، وعلى سائر منظماتها الوطنية ومسؤوليها المخلصين ان يقفوا في وجه العدوان الغادر ويلزموا المسؤولين عنه بالرجوع الى طريق التفاوض السلمي الذي حدده ميثاق اديس ابابا للدول الافريقية المستقلة .

اخواني المناضلين في المغرب .

اني اوجه لكم هذا النداء من وراء الحصار الذي ضرب حول جماهيرنا

ومنظمتنا منذ ثلاثة اشهر، عندما ابتدأ العدوان الذي نرى امتداده اليوم، وهو في آن واحد عدوان على الشعبين الشقيقين وعلى الثورتين اللتين تقودهما جبهة التحرير بالجزائر والاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالمغرب .

لقد انكشف القناع عن وجه عملاء الاستعمار الجديد من اقطاعيين وانتهازيين ومحترفين سياسيين ، وهم الذين اغتصبوا الحكم منذ ثلاث سنوات ، واصبحوا اليوم يسخرون الدولة وأموالها وقوتها في خدمة أغراض الاستعمار . ان هؤلاء المتسلطين على الحكم بوسائل الغدر والقمع والتزوير ، يضعون بلادنا في عزلة خانقة بين الدول العربية والإفريقية والآسيوية ويضعضعون موقفنا في الميدان الدولي مغامرين بمصلحة الشعب المغربي الذي يرتبط في نضاله المتواصل ضد الاستعمار والاستغلال والاقطاع مع سائر الشعوب الثائرة المكافحة .

ونحن على يقين أنه بفضل هذا التضامن وهذا الشعور المشترك لوحدة المصير بين الشعوب سنتغلب على الأزمة المصطنعة العابرة ، وننتهي بالقضاء التام على الاستعمار واستئصال جذوره من تراب مغربنا الكبير الموحد العزيز .

الملحق رقم ٥

الحالة الاقتصادية والاجتماعية

في سنة ١٩٦٥ [١]

قدمت لنا الحكومة ما يدعي بالتصميم (الخطة) الثلاثية لفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٧ . ان التصميم من شانه أن يقـــدم علاجات لحالة يراد اصلاحها . وأي تصميم يسعى من خلال اختياراته وأهدافه ،وما يشتمل عليه من مشاريع لأجل تحسين أو تغيير حالة موجودة .

– فما هو هو الوضع الذي ينطلق منه التصميم الثلاثي ؟

– وما هي الاختيارات والاهداف التي يشتمل عليها هذا التصميم ؟
وفي هذا التقرير جواب على السؤال .

---

١ – تقرير قدمه لمجلس النواب الدكتور محمد الحبابي نائب مدينة الرباط واستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة الرباط عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

١ ــ الوضع الذي ينطلق منه البرنامج الحكومي

في بداية سنة ١٩٦٥ كانت الحالة العامة للبلاد تتمثل في احوال مقلقة جداً. ويمكن تلخيصلها في نقطتين :

١ ــ انخفاض عـــام ومتواصل في مستوى حياة الاغلبية الساحقـــة من المواطنين .

٢ ــ ازدياد خطورة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ المغرب الحديث .

ان الانخفاض العـام لمستوى الحياة ناتج من جهة عن الارتفـاع المتواصل للاسعار والضرائب ، ومن جهة اخرى عن تدهور الدخول وتجميد اجور العمال واجور الموظفين .

أ) ارتفاع الاسعار

لقد عرفت الاسعار وبالأخص أسعار بعض المواد الغذائية الاساسية ارتفاعاً فاحشاً : فثمن السكر قد ارتفع إلى ضعفه تقريباً خلال بضعة أشهر حينما انتقل ثمنه ما بين غشت ١٩٦٣ وماي ١٩٦٤ من ١٠٦ فرنك الى ١٩١ فرنك للكيلو . واذا ما علمنا المكان الذي يحتله السكر في ميزانية تموين العائلات المغربيـــة بالاخص العائلة القروية واعتبرنا ثمنه الحالي فانه يستنزف حوالي ٦٠ في المائة من الميزانية النقدية للقروي . وارتفع ثمن اللحم بشكل هائل ضاعف من انخفاض استهلاك هذه المادة الضرورية لعائلات العمال والصناع .

والارقام الاستدلالية التي قامت باعدادها هيآت خاصة تكشف عن ارتفاع عام وكبير للاسعار . فإحدى هذه الارقام الاستدلالية تكشف على انه خلال

بضعة أشهر ، أي من مارس ١٩٦٤ الى يناير ١٩٦٥ كان ارتفاع غلاء المعيشة بنسبة ٥ر١١ في المائة . والارقام الاستدلالية الرسمية نفسها سجلت ارتفاعاً محسوساً في الاسعار . وهكذا فان الارقام الاستدلالية العامة لغلاء المعيشة ، كما قامت باعدادها المصلحة المركزية للاحصائيات التابعه لوزارة الاقتصاد الوطني والمالية، تكشف على انـــه منذ الزيادة القانونية في الاجور التي حدثت في يناير سنة ١٩٦٢ ، كان الارتفاع الرسمي المسجل هو ٨ر٢٢ ٪ (فلقد ارتفع الرقم في الاستدلالات من ١ر١٠٩ في ديسمبر ١٩٦١ الى ٩ر١٣١ في فبراير١٩٦٥)

ب) تجميد وتدهور الدخول

ومقابل هذا الارتفاع المهول في غلاء المعيشة ما تزال الحكومة تصر على تجميد اجور العمال وأجور الموظفين : فأجور الموظفين مـــا تزال مجمدة في المستوى الذي كانت عليه في سنة ١٩٥٦ ، بالرغم من تأكيدات الحكومـة على اسبقية التكوين وترقية الاطارات . بل على العكس من ذلك اتخـــذت تدابير غير مباشرة ترمي إلى التخفيض من اجور المعلمين كما حدث ذلك في التعليم الثانوي .

أما فيما يتعلق باجور العمال فان الحكومة تتجاهل التزاماتها القانونية ، ولا تطبق القانون المتعلق بالسلم المتحرك للاجور الذي يفرض عليها رفع الأجور كلماسجل الرقم الاستدلالي لارتفاع المعيشة زيادة نسبتها ٥ في المائة ،فالحكومة إذن تصر على تجميد الأجور منذ ١٩٦٢ رغم الارتفاع الذي سجلته الأرقـــام الاستدلالية الرسمية والذي بلغ ٢٣ في المائة .

ونتيجة للتضخم الديموغرافي لدى العائلات العمالية (٣ في المائة في السنة) ارتفع منذ ١٩٦١ عدد الافواه التي تطلب الخبز بنسبة ١٠ في المائة على الأقل . ويستخلص من ذلك ان تدهور مستوى الحيـــاة في العائلة العمالية قد بلغ اوائل

سنة ١٩٦٥ ثلاثين في المائة على الأقل بالنسبة لسنة ١٩٦٠ .

ونفس الأمر وقع بالنسبة للانتاج الفلاحي ، فلقد عكس ركود الأنتاج تدهوراً هائلاً في مستوى بؤس سكان البوادي. ولادراك هذا التدهور نلاحظ من جهة :

- ارتفاع الاسعار وبالأخص سعر السكر وهي المادة الاساسية المشتراة في السوق ، مادة لا يمكن ان تدخل في الاستهلاك الذاتي لأن الفلاحين لا ينتجونها: ان الارتفاع الحاصل في ثمن السكر يأخذ ٦٠ عوضاً عن ٣٥ في المائة من مدخول الفلاح النقدي أي بزيادة ٢٥ في المائة بالنسبة للسكر وحده . وهذا يعني أن مجموع مدخول الفلاح ومن ضمنه الاستهلاك الذاتي نقص بحوالي ٨ المائة .

- ومن جهة أخرى نعرف ان الانتاج الأساسي للفلاح وهو الحبوب قد تطور كما يلي :

انتاج موسم ١٩٥٩ - ٦٠ - ٦٠٠ ٢٦ مليون قنطار . معدل انتاج المواسم الأربعة التالية : ٤٠٠ ٢٥ مليون قنطار . أي انه سجل انخفاض بمعدل ٥ في المائة بالنسبة لسنة ١٩٥٠ .

- وفي النهاية زاد التضخم الديموغرافي في البوادي الذي كان بنسبة ٢ر٣ في المائة في السنة من عدد الأفواه التي تطلب الخبز بنسبة ١٥ في المائة .

واجتماع كل هذه العوامل أدت الى كون مستوى حياة البادية المغربية قد انخفض منذ سنة ١٩٦٠ بحوالي ٣٠ في المائة ، وليس من العجب ان يؤدي مثل هذا الانخفاض الى ظهور الجوع والامراض المعدية في البوادي المغربية .

ان مثل هذا التدهور في القوة الشرائية وفي مستوى حياة العمال والفلاحين والموظفين الصغار والمتوسطين الذين جمدت اجورهم كما كانت عليه في سنة

١٩٥٦ ، مثل هذا التدهور يترك اثره وتنعكس عواقبه على التجار الصغار والفلاحين الحرفيين الذين يشكل العمال زبنائهم الأساسيين. ان كل ذلك من شأنه ان يجعلنا نقول في الخاتمة بأنه في أوائل ١٩٦٥ : ان تدهور القدرة الشرائية لدى الاغلبية الساحقة من السكان بالنسبة لما كانت عليه سنة ١٩٦٠ ، كان تدهوراً هائلاً : فمستوى الحياة قد انخفض خلال هذه السنوات الخمس بحوالي الثلث بالنسبة للاغلبية الساحقة من المواطنين المغاربة أي بالنسبة لأكثر من مليون من مجموع ١٣ مليون الذين يكونون سكان المغرب .

ان مثل هذا التدهور في القدرة الشرائية التي كانت من قبل ضعيفة قد أدى الى عواقب حتمية جديدة في تاريخ الاقتصاد المغربي : فلأول مرة يلاحظ انخفاض في المشتريات لا فقط بالنسبة للبضائع ومنتجات الاستهلاك غير الاساسية ولكن ايضاً في منتجات الاستهلاك الاساسية :

- فمبيعات السكر قد انخفضت في سنة ١٩٦٤ بأكثر من ٩ في المائة . ومبيعات الشاي بنسبة ١٥ في المائة ، ومبيعات الزيت بنسبة ٢٥ في المائة وسجل انخفاض ايضاً في استهلاك المنتوجات والحبوب . هذا في الوقت الذي تضاعف عدد السكان بأكثر من ٣ في المائة . ان هذا التدهور استمر وتضاعف اثناء الأشهر الأولى من سنة ١٩٦٥ ، فلقد اشارت دراسة ظهرت اخيراً عن الحالة الاقتصادية في المغرب الى « ان الأمر لا يعني ظاهرة عارضة أو مؤقتة ذلك ان هذا الاتجاه قد تضاعف اثناء الأشهر الأولى لسنة ١٩٦٥ » .

وهذه الحالة الحاضرة التي تعكس فقراً متفاحشاً وعاماً هي التي يرى فيها المشروع الحكومي هدفاً اسمى له : ففي حالة الانجاز الكامل لما يدعى بالتصميم الثلاثي ، فان اقصى ما يؤمل الوصول اليه ، هو المحافظة على الإنتاج كما هو عليه اليوم بالنسبة لكل مواطن ، والمحافظة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الحالي ، وفي الحقيقة السير إلى الامام في طريق التخلف .

٢ ـــ المغرب يسير في طريق التخلف

طريق التخلف في جميع الميادين الاقتصادية وفي الانتاج الوطني وفي الاستثمار وفي الهياكل الاقتصادية وفي النفقات المالية .

أ) تأخر الانتاج الوطني بالنسبة لكل فرد

لقد تطور الانتاج الداخلي الخام على أساس فرنك سنة ١٩٦٠ من ٨٢٠ الى ٩١٠ مليار من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ ، أي بزيادة أقل من ١١ في المائة ، واثناء نفس المدة تضاعف عدد السكان بنسبة ٣ر٢٠ في السنة ، أي بأكثر من ١٧ في المائة.

وهكذا فقد انخفض الانتاج بالنسبة لكل فرد من السكان من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ بأكثر من ٦ في المائة . وبما ان القطاع العصري من الاقتصاد لم يتضرر الا قليلاً على ما يظهر اثناء الفترة (وهو قطاع يتراوح عدد الذين يساهمون فيه فعلياً ما بين ٥٠٠و٠٠٠ و٦٠٠و٠٠٠ شخص ، ومن ضمنهم الاجانب) فان القطاع التقليدي أي اقتصاد ١٢ مليون واربعمائة الف مغربي هو الذي انخفض انتاجه ، وبالتالي مدخوله وتدهور تدهوراً محسوساً اثناء الفترة المذكورة : واعتباراً للفرق الموجودة في مدخول وانتاج القطاعين ، فان الاقتصاد الذي تعيشه الاغلبية الساحقة من المغاربة قد شاهد انهياراً في الانتاج والمدخول أكثر من المعدل الوطني الذي ذكرنا بانه انخفض بنسبة ٦ في المائة .

ب) الاستثمارات الانتاجية بقيت منخفضة واقل من الاستهلاكات الاساسية الضرورية

لقد ارتفع مجموع الاستثمارات من ٩٢ مليار فرنك سنة ١٩٦٠ الى ١٢٠ مليار فرنك سنة ١٩٦٤ .

وهذا يعني ان مجموع الوفر الموظف أي ان النسبة ما بين الاستثمارات والانتاج الداخلي الخام أقل من ١٣ في المائة .

انه مجموع وفر منخفض جداً ، وهو حالياً أضعف مجموع وفر في العالم .

ويمكن أن نرجع الى احصائيات المنشورات الدولية التي تكشف بأن :

– في الأقطار المتقدمة كان هذا المجموع مرتفعاً . وهكذا فإنه كان خلال سنة ١٩٦٢ في المانيا ٢٥,٤ في المائة وفي فرنسا ١٩,٦ في المائة وفي ايطاليا ٢٣,٦ في المائة ، وفي مجموع الجامعة الاقتصادية الاوروبية ٢٢,٩ ، وفي المملكة المتحدة ١٧ في المائة وفي الولايات المتحدة ١٦,١٠ وفي كندا ٢١,٦ في المائة (مكتب الاحصائيات للجامعة الاقتصادية الأوروبية : احصائيات اساسية ١٩٦٢) .

ونفس الشيء في الأقطار النامية فإن الاحصائيات الدولية تثبت على انه منذ سنة ١٩٦٠ ، لم يكن هناك قطر في العالم باستثناء المغرب والأردن سجل انخفاضاً يقدر باقل من ١٣ في المائة في مجموع وفره الموظف ، وهذا ما يلاحظ اذا ما رجعنا إلى النشرة السنوية للاحصائية لسنة ١٩٦٣ الصادرة عن الأمم المتحدة .

بل اكثر من ذلك فإننا نكتشف بأن مجموع الوفر الموظف في بعض الاقطار المتخلفة يفوق ١٧ في المائة . وهكذا ففي كولمبيا مثلاً ، بلغ مجموع الوفر الموظف أكثر من ١٩ في المائة وغانا أكثر من ١٨ في المائة ونياسلاندا أكثر من ١٨ في المائة ، والبيرو أكثر من ١٧ في المائة وسوريا أكثر ١٧ ٪ والسودان اكثر من ٢٠ في المائة .

والمغرب هو وحده بجانب الأردن (١٢ في المائة) على رأس القائمة في الطريق نحو التخلف .

وبالاضافة إلى ذلك فإن هذه التوظيفات تشمل التوظيفات غير الإنتاجية

(بنايات).وجزءً كبيراً من التوظيفات في الأشغال العمومية فيجب الرجوع الى الاستثمارات الإنتاجية أي الاستثمارات المتمثلة في الاجهزة والادوات . وهذه الاستثمارات قد ارتفعت من ٣٦ الى ٤٨ مليار فرنك من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ أي بمعدل سنوي قدره ٤١ مليار فرانك (والفرنك هنا هو فرنك ١٩٦٠) .

والحقيقة ان بعض هـذه الاستثمارات الخاصة لا تتطابـق مع الاستثمارات الإنتاجية : فالدفعة الكبرى لسنة ١٩٦٣ قـد اتى الجزء الأكبر منها من شراء طائرة كارافيل ومضاعفة عدد السيارات السياحية . بل أكثر من ذلك فإن استثمارات أخرى قد أتت من تقديرات مبالغ فيها مبالغة عظيمة : وهكذا فإن مركب آسفي الكيماوي الذي كان يجب ان تبلغ نفقات تشييده ١٢ ملياراً قـد دخل في حسابات الاستثمارات بأكثر من ٣٠ مليار فرنك . وبالرغم من كل ذلك فإن مجموع الاستثمارات من معدات وأدوات لا يمثل إلا في ٥ في المائة من الإنتاج الوطني ولم تستطع أن تعطي حق الحصص السنوية لاستهلاك المعدات الموجودة في سنة ٩٦٠ (٤٣مليار فرنك). كل ذلك جعل المغرب يوجد في سنة ١٩٦٠ اذا ما اعتبرنا طاقته الانتاجية أكثر تخلفاً مما كان عليه في طريق التخلف.

(ج) التأخر في الهياكل الاقتصادية

ان الحكم على بلاد ما بأنها متخلفة يأتي من كونها منتجة فقط للمواد الأولية والمنتجات الفلاحية . فبمقدار ما تتطور الصناعات التحويلية ، بمقدار ما تخطو هذه البلاد خطوات في طريق التقدم والاستثمارات . بيد انه اثناء السنة الماضية إذا كان الإنتاج والاستغلالات المعدنية قـد عرفت تطوراً كبيراً ، وبالأخص

يتعلق بالفوسفاط فإن قطاع صناعة التحويل والصناعات الحديدية والميكانيكية قد عرفت ركوداً ان لم يكن تأخراً في بعض الفروع .

وكون أغلب صناعات التحويل في مجموع الاقتصاد تتأخر لفائدة صناعة المناجم ، فإن هذا يعطي المميزات الاساسية للبلاد التي تسير في طريق التخلف.

د) التبعية المالية

لقد كانت مراقبة التحويلات المالية قد أدت إلى إعادة تقويم الحالة النقدية والمالية ، وساعدت بصفة واسعة على تجنب عواقب قطع المساعدة الفرنسية منذ سنة ١٩٥٧ : ففي سنة ١٩٦٠ أصبحت المساعدة الأجنبية ثانوية بعد إعادة تشييد الوسائل النقدية والمالية الوطنية . لا فقط لمواجهة الحاجيات العادية بل أيضاً لمواجهة تمويل تجهيز وتطور البلاد. فلقد كانت البلاد في سنة ١٩٦٠ تتوفر على احتياطات مالية كافية للتمويل الداخلي لأكبر جزء من تجهيزها . وكان استقلالها المالي يتأكد بشكل حاسم مع انطلاق التصميم الحماسي .

في الواقع :

– ان الوفر النقدي عرف ازدياداً قوياً في اوائل سنة ١٩٦٠، ويشهد بذلك تقرير الحالة الاقتصادية بالمغرب في سنة ١٩٦٠ صفحة ٧٩ حيث يقول : « ان مضاعفة الوفر قد استمرت في سنة ١٩٦٠ وبالأخص اثناء الأشهر السبعة الأولى من السنة » .

ولقد كانت كما يلي (بمليار الفرنكات) :

	1959	1960
١) نقد من الأوراق البنكية	84,2	95,3

٣) نقد مسجل في الأبناك	161,9 / 246,1	191,7 / 287

ففي سنة واحدة ارتفعت المودعات بنسبة ٢٠ في المائـة وتضاعفت مرتين تقريباً المودعات لاجل ما بين نهاية ١٩٥٩ و ١٩٦٠ .

وايضاً فإننا إذا ما قارنا بين تطور ما كنا نتوفر عليه من نقد وتطور الانتاج الوطني ، فاننا نلاحظ ان وسائل الأداء قد ارتفعت ارتفاعا محسوساً أكثر مما ارتفع الانتاج الوطني فاذا ما انطلقا من اساس ١٠٠ فاننا نجد ما يلي :

	1959	1960
الانتاج الوطني	100	110
الوفر النقدي (معدل شهري)	100	123

وهكذا فان الاقتصاد الوطني كان يتوفر اذن على وسائل مالية هامة لمواجهة حاجيات تمويل التصميم الخماسي . وأهم من ذلك ان هذا الوفر ناتج عن زيادة محسوسة جداً في ممتلكاتنا في الخارج بلغت نسبة ٥٠ في المائة قد ارتفعت من ٨٥ر١ مليار في سنة ١٩٥٩ الى ١٣٠ر٩ مليار في منتصف ١٩٦٠ ،

ففي نهاية سنة ١٩٥٩ كانت الممتلكات الخارجية تمثل ٤٠ في المائة من مجموع الوفر النقدي :فالوفر من العملة الصعبة كان كافياً جداً لمواجهة أداء ثمن الواردات من معدات التجهيز ، والمغرب فضل نظراً لهذه السمة المالية ان يؤدي نقداً وفي الحين ثمن ما استورده من اجهزة معمل مصفاة البترول لاسامير ، وتخلى عن قرض مزود الذي عرض عليه في اوائل سنة ١٩٦٠ وتوجه عرض ذلك القرض الداخلي .

ونفس السمة المالية كانت توجد في الوفر الداخلي : فالخزينة كانت توجد في

سعة بالنسبة للابناك ولبنك اصدار الأوراق البنكية . وفيما يلي تطور الاعتمادات على الخزينة بمليارات الفرنكات :

معهد إصدار النقد	21,2	19
الأبناك الخاصة	24,6	28,9
مقابل المودعات في الحساب البريدي او في الخزينة	66,8	68,8

لقد كانت الحالة النقدية والمالية في نهاية سنة ١٩٦٠ على سعة كبيرة تمكنها من تمويل برنامج التنمية الذي نص عليه التصميم الخماسي : فكيف اصبحت الحالة تتمثل بعد مرور خمس سنوات ؟

ـ ذابت الحسابات في الخارج في لمح البصر : ففي نوفمبر الأخير لم يبق للمغرب ما يكفيه من العملات الاجنبية لتأدية ثمن شحنة باخرة من مدى المواد الأساسية للمعيشة : فلم يبق في صندوق العملات الاجنبية أكثر من ٥٠٠ مليون فرنك .

ـ وارتفعت ديون بنك الاصدار على الخزينة من ١٩ مليار في سنة ١٩٦٠ الى ٤ر١٦١ مليار في سنة ١٩٦٤ تمثل انذاك ٥ر٤٢٪ من مجموع الوفر النقدي مقابل ٥ر٦٪ في سنة ١٩٦٠ ، وذلك نتيجة لتضخم نقدي لم يعرفه المغرب منذ استقلاله .

ـ ويستنتج من ذلك ان كمية رؤوس الأموال الموضوعـــة رهن اشارة الاقتصاد لم تزدد منذ ذلك الحين اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ارتفاع الاسعار .

والنتيجة :

بالرغم من انه لم يحدث اية تنمية بل على العكس من ذلك فان الاقتصاد قد سار في طريق التأخر ، بالرغم من ان قدرة الانتاج في البلاد قد تدهورت في مجموعها فان الوفر النقدي قد ذاب كلياً ، وبذّر لاشباع نهم الدولة وارضـــاء الرغبة في الاستهلاكات الترفيهية والاسراف والتحويلات الى الخـــارج . ان

المغرب الذي كان على حافة الافلاس المالي والنقدي لم تنقذه مؤقتاً من الافلاس المالي المحتوم الا المساعدة الخارجية الممنوحة بشروط تؤثر على استقلاله تأثيراً خطيراً ، تمثل على الخصوص في الوعد بعدم استعاده اراضي الاستعمار في الحين. فلم يسبق في تاريخ المغرب ان كنا في مثل هذه التبعية التي سببتها حاجيات تغطية السير المادي للمالية الوطنية ، اذا ما استثنينا الفترة التي سبقت الحماية اي في سنتي ١٩٠٦ و ١٩١١ اللذين التجأنا فيهما الى الاستدانة .

وهذه هي نفس الطريق التي يقترح علينا البرنامج الحكومي لا إتباعها فقط ، ولكن تطويرها ومضاعفتها .

خلاصات

منذ نهاية ١٩٦٠ حاد المغرب عن طريق الاستقلال والتنمية ليرجع الى طريق الاستدانة والتبعية المالية . فلقد اخذ ينفق اكثر مما ينتج وذلك على الخصوص من اجل تغطية استهلاك بضع مئات الآلاف من المحظوظين ، وتغطية نفقات وتبذير الدولة . ومنذ ذلك الحين اخذ العجز يغطى خلال السنوات الاولى بالنقصان من الحسابات الخارجية التي كانت متجمعة ، وبالاستيدان من الخارج. ثم انه بمقدار ما كانت حساباتنا في الخارج تنضب بقدر ما كانت توجه النداءات الحارة من حكامنا للمساعدات الخارجية لكي نصل الى تبعية مطلقة تمثلت في القرض الفرنسي الذي قدم لنا في نوفمبر الاخير ، والتي اصبحت تطبع منذ ذلك الحين مجموع البرنامج الحكومي :

لقد وصل العجز في الموارد الوطنية إلى ٦٠ مليار فرنك سنة ٦٤. وبما أن الحسابات في الخارج قد ذابت نهائياً ، فان ما سيحدث من العجز يجب أن يغطى بالاستيدان من الخارج الذي سيصل في سنة ١٩٦٧ اكثر من ضعف ما وصل اليه في سنة ١٩٦٤ . ان المغرب لم يسبق له ان كان مديناً بمثل هذا الشكل وفوق

ذلك انه يسير في طريق التخلف ! .

المغرب على رأس قافلة التخلف

اذا ما رجعنا إلى آخر ما اصدرته الامم المتحدة من تلـــك النشرات ، يكشف لنا دليل احصائيـــات الحسابات الوطنية لسنة ١٩٦٣ الذي نشر منذ بضعة شهور في الصفحة ٣٢١ من سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ :

ـ كل الاقطار المتطورة توجد في طريق التنمية والانتاج الداخلي الخام بالنسبة لكل نسمة تضاعف في تلك الفترة وفي بعض الحالات بنسب عظيمة كما هو الحال في اليابان أو في الاقطار الاشتراكية .

ـ جميع الاقطار النامية في اوروبا وامريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا توجد في طريق النمو باستثناء : المغرب ، اوغاندا ، كوسطاريكـــا ، سالفادور ، كواتيمالا ، الاكوادور ، فنزويلا .

والخلاصة :

فان وضعية المغرب حالياً خطيرة ومقلقة جداً : ان السنة قد بدأت بـ :

ـ مضاعفة خطيرة لتدهور المستوى الاجتماعي للسكان الذين سبق لهم ان تضرروا في استهلاك المواد الاساسية كالسكر والشاي والزيت والحبوب ، هذه الخطورة المنذرة بالجوع والأمراض التي كانت قد اختفت مُنذ عشرات السنين .

ـ وتبدأ السنة أيضاً بمضاعفة التأخر الاقتصادي وذلك بعد اغلاق المعامل ونقصان الشغل فيها ، وبتسريحات العمال وحصر آفاق الانتاج الفلاحي .

وتبتدىء في الأخير باعلان ارادة الحكومة في مضاعفة الاستيدان الوطني وذلك بالالتجاء الى المساعدة الخارجية المعممة .

كل ذلك من أجل الطموح الأعلى لما سمي بالتصميم الثلاثي ، هذا الطموح الذي يتلخص في المحافظة على حالة البؤس والتدهور هذه الى سنة ١٩٦٧ !

فلم يسبق لبلادنا طوال تاريخها باستثناء الفترة التي سبقت الحماية أن عرفت مثل هذ الخطر .

الملحق رقم 6

جدول اهم احداث

تاريخ المغرب المعاصر

1880 ـ اتفاقية مدريد الدولية التي تعترف الدول الأوروبية الموقعة بحق المعاملة المفضلة في المغرب .

1902 ـ 1 نوفمبر ـ الاتفاق الفرنسي الإيطالي : حرية التصرف لفرنسا في المغرب ولإيطاليا في طرابلس .

1904 ـ 8 إبريل ـ الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني : حرية التصرف لفرنسا في المغرب ولبريطانيا في مصر .

5 اكتوبر ـ انضمام اسبانيا للاتفاق الفرنسي ـ البريطاني وحصولها على منطقتي نفوذ في المغرب من الشمال والجنوب .

1906 ـ مؤتمر الجزيرة الخضراء يعترف بسيادة السلطان واستقلال المغرب

ويقر المساواة التجارية بين الدول الموقعة .

1907 ـ 1908 ـ بدء الاحتلال الفرنسي عن طريقي ميناء الدار البيضاء والحدود الجزائرية ـ ابتداء ردود الفعل الشعبية بالمقاومة المسلحة .

ـ خلع السلطان عبد العزيز لضعفه وبتهمة فتح الأبواب للنفوذ الاجنبي ، وتولية عبد الحفيظ على اساس تعهد لممثلي الشعب باحترام السيادة الوطنية . ـ

1911 ـ 4 نوفمبر ـ المعاهدة الفرنسية الألمانية : تتخلى فرنسا لألمانيا عن التوجو مقابل حرية تصرفها في المغرب .

1912 ـ 30 مارس ـ فرض معاهدة الحماية .

إبريل ـ ثورات شعبية في سائر انحاء البلاد . 20 الف من رجال القبائل المجاورة لمدينة فاس (مقرالسلطان) يحاربون جيوش الاحتلال. المارشال ليوطي يعين مقيماً عاماً ويشرف على العمليات الحربية ضد القبائل الثائرة باسم السلطان .

ماي ـ تنازل السلطان عبد الحفيظ عن العرش وتنيصب أخيه المولى يوسف .

1914 ـ بدء نزع الملكيات الفردية والجماعية لأخصب أراضي السهول المحتلة وتوزيعها على المستعمرين الفرنسيين . استمرار المقاومة المسلحة في جبال الاطلس والجنوب .

1921 ـ 1925 ـ ثورة جبال الريف في شمال المغرب بقيادة الأمير محمد عبد الكريم الخطابي ضد الجيشين الاسباني والفرنسي.خيانة العلماء والحاشية الملكية بموالاتهم للاستعمار ضد الثورة التي اضطرت لاعلان النظام الجمهوري في المنطقة المحررة .

ـ معركة أنوال (17 ـ7 ـ 1921) كانت بمثابـــة ديان بيان فو. توقف الثورة لعزلتها في الداخل والخارج .

1927 ـ 18 نوفمبر ـ وفاة المولى يوسف وتنصيب ابنه الاصغر سيدي محمد بوصاية محمد المقري (الصدر الأعظم) والتهامي الجلاوي (باشامراكش) وهما يمثلان اكبر عائلتين ساعدتا الاحتلال الفرنسي .

1930 ـ 16 ـ ماي إمضاء الظهير البربري (أي المرسوم الذي حاول بـــه الفرنسيون إخضاع أغلب سكان القرى للمحاكم الفرنسية بدلاً من الشريعة الاسلامية) . مظاهرات في كبريات المدن وتضامن شامل في العالم الاسلامي . بدء الحركة الوطنية السياسية .

1934 ـ النهاية الرسمية لعمليات حرب الاحتلال من معركة «أغلبون كردوس» بالسفح الصحراوي للاطلس الكبير .

ـ تأسيس « كتلة العمل الوطني » وتقديم برنامج إصلاحات تطالب بمقتضاه الحركة الوطنية السياسية بتطبيق معاهدة الحماية على أساس إلغاء الحكم الأجنبي المباشر واحترام السيادة الوطنية .

1936 ـ اكتوبر ـ مظاهرات في كبريات المدن لتأييد مطالب الاصلاحات . قيام حكومة «الجبهة الشعبية» الاشتراكية بفرنسا وتعيين الجنرال نوجيس مقيماً بالمغرب . السماح للعمال الفرنسيين في المغرب بتنظيم النقابات .

1937 ـ سبتمبر ـ مظاهرات عنيفة بمكنـاس احتجاجاً على مشروع احتكار مياه المدينة (وادي بو فكران) لري أراضي الاستعمار المحيطة بالمدينة. مظاهرات تضامن في سائر انحاء البلاد .

اكتوبر ـ اعتقـــال قاده الحركة الوطنية والحكم عليهم بالسجن أو النفي

في جنوب المغرب . نفى علال الفاسي الى الجابون بافريقيا الاستوائية .

1942 نوفمبر - نزول الحلفاء على الشواطىء المغربية وإطلاق سراح القـــادة السياسيين . بدء الاتصال بين الحركة الوطنية وبين السلطان سيدي محمد الذي بدأت النشرات الوطنية تقدّمه للشعب كملك وطني تحت اسم محمد الخامس . ذكرى عيد العرش تصبح مناسبات لحفلات شعبية .

1943 - ديسمبر محمد الخامس يقسم سراً مع قادة الحركة الوطنية من أجل العمل جميعاً لاسترجاع استقلال المغرب وتحقيق إصلاحات دستورية.

– اجتماع محمد الخامس بروزفلت وتشرشل في « أنفـــا » بالدار البيضاء .

1944 - 11 يناير – إعـلان وثيقة الاستقلال وتأسيس الحركة الوطنية لحزب الاستقلال .

– فرع المغرب للحزب الشيوعي الفرنسي يعارض فكرة الاستقلال.

يناير – فبراير - اعتقال بعض قادة حزب الاستقلال . مظاهرات وقمع في مختلف المدن .

1945 – نهاية الحرب العالمية الثانية وإطلاق سراح المعتقلين .

– بدء تنظيم خلايا حزب الاستقلال واتساع قاعدته الشعبيـــة من البورجوازية المتوسطة إلى العمال وصغار الحرفيين والفلاحـــين ، بروز عناصر قيادية شعبية تقدمية .

1946 – دفع حزب الاستقلال للعمال المغاربة للانخراط في النقابات الفرنسية تحدياً للقانون . تأييد القصر لحق العمال في النشاط النقابي . بدء الصراع الاجتماعي ضد المؤسسات الرأسمالية الاجنبية .

– فتح المدارس العربية الحرة لمقاومة سيطرة الثقافة الأجنبية في

المدارس الرسمية .

1946 – غشت – اعلان استقلال فروع الحزب الشيوعي الفرنسي في المغرب والجزائر وتونس، وسعيهم لتكوين جبهات قومية مع الحركات الوطنية.

1947 – 7 ابريل – حوادث استفزازية في الدار البيضاء بإطلاق جنود الاحتلال السنغال النار على الجماهير ، وذلك لعرقلة أول رحلة للملك الى طنجة منطقة الحماية الدولية تأكيداً لشمول السيادة الوطنية .

10 ابريل – الملك محمد الخامس يصمم على السفر الى طنجة ويلقي خطاباً حرّر باتفاق سري مع حزب الاستقلال ، يعلن فيه لأول مرة موقفه الوطني ويؤكد تضامن المغرب مع الدول العربية .

14 ماي – الجنرال جوان يخلف المقيم العام المدني إريك لابون ويعلن عزم الحكومة الفرنسية على « إرجاع قاطرة المغرب الى سكة الصراط المستقيم» .

1948 – اضرابات عمالية واسعة النطاق خاصة في مناجم الفسفاط (اقليم الدار البيضاء) والفحم (اقليم وجدة) .

– رفض القصر ختم مراسيم الاصلاحات التي يريد الجنرال جوان فرضها ، وإشراك المستوطنين الفرنسيين بمقتضاها في السيادة الوطنية .

– الإقامة العامة تحاول الضغط على القصر عن طريق « حزب الشورى والاستقلال » الذي قبل إعطاء الصبغة الوطنية والدستورية للاصلاحات الاستعمارية .

– اكتتابات شعبية واسعة النطاق للمساهمة في معركة فلسطين وتسليم ريعها للسفراء العرب في باريس عن طريق مكتب حزب الاستقلال .

نوفمبر – تقديم اول مذكرة عن القضية المغربية للجمعية العامة للامم المتحدة المنعقدة في باريس .

– تأسيس مكتب تنسيق بين الحركات التحريرية في المغرب العربي في باريس مماثل لمكتب المغرب العربي بالقاهرة .

1949 ـ محاولات فاشلة لادخال المغرب في الحلف الاطلسي . حزب الاستقلال يرفع شعار « لا نحالف من ينكر حقنا في الحرية والاستقلال » .

1950 ـ 11 اكتوبر – زيارة رسمية لمحمد الخامس لفرنسا وتقديم مذكرة حررها قادة حزب الاستقلال تحدد للحكومة الفرنسية المطالب الوطنية . لم تسفر المفاوضات عن أية نتيجة .

دجنبر ـ المتكلمون بلسان حزب الاستقلال في مجلس شورى المقيم العام الفرنسي ينتقدون السياسة الاستعمارية عن تحليل الميزانية ، ويؤكدون المطالب الوطنية في الاستقلال وتحقيق الديموقراطية .

1951 ـ يناير ـ الجنرال جوان يؤلب القواد الاقطاعيين مثل الجلاوي والخونة من رجال الطرق الدينية ضد الملك ، ويطالب الملك باستنكار مواقف حزب الاستقلال وإقالة الموالين للحزب من ديوانه . تهديد بالخلع . تأييد شامل للجنرال جوان من الجالية الفرنسية .

فبراير – الديوان الملكي يصدر بلاغاً معتدلاً مبهم التحرير لتطمين الاقامة العامة .

– موجة قمع شاملة في القرى التي رفضت مسايرة حركة القواد الاقطاعيين ورجال الطرق الدينية ضد الحركة الوطنية .

نفي المهدي بن بركة السكرتير الاداري لحزب الاستقلال ، مع إقامة إجبارية فردية في الصحراء المغربية التي استمر الى اكتوبر 1954 .

28 غشت – الجنرال جوان يعين قائداً للحلف الاطلسي ويختار خلفاً له الجنرال جيوم .

4 اكتوبر – المجموعة العربية الآسيوية تطـالب بتسجيل القضية المغربية في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة .

18 نوفمبر – محمد الخامس يؤكد في خطاب العرش المطالب الوطنية .
دجنبر – اصطدام طلبة بن يوسف بمراكش بالاقطاعي الجلاوي .

1952 ـ 11 يناير –اعلان ميثاق وطني تؤيد فيه سائر الهيئات السياسية موقف حزب الاستقلال .

14 مارس – مذكرة أخرى لمحمد الخامس الى الحكومة الفرنسية تقوم بتحريرها قيادة حزب الاستقلال وتطالب بـ :

– تصفية الجو السياسي :
– ضمان الحريات العامة والخاصة ومن ضمنها الحريات النقابية .
– تأسيس حكومة مؤقتة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية .

23 يوليه – ثورة الضباط الاحرار بمصر تلغي النظام وتطرد فاروقاً .
10 سبتمبر – المجموعة العربية الآسيوية تطالب من جديد بتسجيل القضية المغربية في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة .

17 سبتمبر ـ الحكومة الفرنسية ترد على المذكرة المغربية برفضها المساس بمعاهدة الحماية .

أكتوبر ـ كوادر حزب الاستقلال في النقابات العمالية س . ج . ت ـ C.G. T ينتخبون مكان المسيرين الفرنسيين الشيوعيين فيثير ذلك سخط الاقامة العامة الفرنسية !!

5 دجنبر – اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد .

8,7 دجنبر – اعلان الاضراب العام تضامناً مع الشعب التونسي .السلطات الفرنسية تغتنم الفرصة لاعتقال مُسَيِّري حزب الاستقلال السياسيين والنقابيين بدعوى التآمر مع الشيوعية الدولية على سلامة الدولة !!
– مظاهرات دامية . منع الصحافة الوطنية .

1953 – يناير – بدء تنظيم المقاومة المسلحة عن طريق الخلايا السرية لحزب الاستقلال . قيام قيادة من القاعدة الشعبية على رأسها محمد الزرقطوني « المنظمة السرية » .

غشت – إصرار محمد الخامس على رفض « الاصلاحات » الاستعمارية المفروضة،تنصيب الفرنسيين للعميل بن عرفة أحد أفراد العائلة المالكة سلطاناً بمدينة مراكش بتأييد من مجموعة من العلماء الخونة .

13 غشت – الإقامة العامة تصدر بلاغاً باسم القصر الملكي بالرباط لإقرار الأمر الواقع وقبول الإصلاحات .

16 غشت – مظاهرات دامية بوجدة .

20 غشت – نفي محمد الخامس وعائلته الى جزيرة كورسيكا .
– المستعمرون الفرنسيون يتولون الحكم المباشر عن طريق وزراء ابن عرفة .

سبتمبر – بدء عمليات المقاومة المسلحة بمحاولة اغتيال بن عرفة على يد الشهيد علال بن عبد الله .
– انفجار قطار . اغتيال الخونة ... الخ .

24 دجنبر – انفجار القنابل بالدار البيضاء .

1954 – استمرار عمليات المقاومة المسلحة ومحاكمة المعتقلين منهم في المحاكم الفرنسية العسكرية .

18 – استشهاد محمد الزرقطوني رئيس المنظمة السرية عنـــد اعتقاله بتناوله اقراص السم . محمد البصري يخلفه على رأس المنظمة .

اكتوبر – تحرير المسيرين السياسيين والنقابيين لحزب الاستقلال ، ومحاولة الضغط عليهم من طرف الاقامة الفرنسية لإيقاف المقاومـــة المسلحة التي ظلت قيادتها بمعزل عن القيادة السياسية التقليدية . قاعدة حزب الاستقلال تخضع للقيادة السرية فقط .

1 نوفمبر – بدء الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني بتنسيق مع مندوبي المنظمة السرية بالخارج (عبد الرحمن اليوسفي في مدريد ولجنة المقاومة في تطوان) .

1955 – استمرار عمليات المقاومة المسلحة وظهور تشكيلات جديـــدة مثل « الهلال الاسود » المرتبطة بالمنظمة السرية .

فبراير – سفر وفد حزب الاستقلال الى باريس بقيادة عبد الرحيم بو عبيد للدعاية للقضية المغربية .

20 مارس – استئناف نشاط النقابات العمالية تحت اسم « الاتحاد المغربي للشغل» . فشل العمال الشيوعيين الفرنسيين في محاولة احياء سي . ج . ت

C . G . T . الحزب الشيوعي المغربي يؤيد حركة التحرير الوطني .

يونيه – جرانقال يخلف لاكوسط في الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب . ويبدأ في الاتصالات مع قادة حزب الاستقلال لحل الازمة المغربية .

غشت – مفاوضات إكس ليبان (Aix Les - Bains) بين مندوبي الحكومة الفرنسية ، ومختلف اتجاهات الرأي العام المغربي التي صنفتهم واستدعتهم الإقامة العامة . الاجماع على ضرورة عودة محمد الخامس .

– ومفاوضات موازية بين الجنرال كاترو وبين محمد الخامس بمدغشقر وتبادل رسائل الاتفاق على العودة من المنفى . سفر وفد من مفاوضي إكس ليبان إلى مدغشقر .

أكتوبر – « إقناع » الفرنسين لابن عرفة بالتنازل وتنصيب مجلس التاج من عناصر موالية للحكومة الفرنسية. فشل المجلس في تأليف حكومة بسبب معارضة حزب الاستقلال الذي أصر على عودة محمد الخامس إلى العرش المغربي .

1 اكتوبر – بدء نشاط جيش التحرير في جبال الريف والأطلس بتدبير من المنظمة السرية على يد لجنتها المنتدبة في تطوان وبتعاون مع الثورة الجزائرية ، وحكومة جمال عبد الناصر .

نوفمبر – عودة محمد الخامس من مدغشقر إلى فرنسا وتوقيع اتفاقية « لاسيل سانت كلو (La Celle Saint Claude) مع حكومة إدجار فور .

16 نوفمبر – عودة محمد الخامس إلى الرباط . المنظمة السرية تعلن توقيف عمليات المقاومة المسلحة في المدن ، واستمرار نشاط جيش التحرير إلى أن يتحقق الاستقلال التام .

1 دجنبر – المؤتمر الأول لحزب الاستقلال .

7 دجنبر – البكاي يؤلف الحكومة المغربية الأولى الائتلافية طبقاً لتصنيف وفد إكس ليبان الى مدغشقر .

1956 – 2 مارس – اعلان الاستقلال من طرف الحكومة الفرنسية مع تحفظات في الميادين العسكرية والاقتصادية .

7 ابريل – إعلان مماثل من طرف الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بمنطقة نفوذها . انهاء تقسيم المغرب وإلغاء الحدود الداخلية .

ماي – تحويل الجنود المغاربة الذين يشتغلون في الجيش الفرنسي والاسباني إلى « قوات ملكية مسلحة » تحت قيادة ولي العهد .

– تسليم مصالح الأمن للقصر الملكي .

يوليه – حل جيش التحرير في الشمال ودمجه في القوات الملكية المسلحة . فرق جيش التحرير التي ترفض الادماج تتجه نحو الجنوب وتبدأ عمليات الصحراء .

غشت – ظهور حزب الحركة الشعبية بتشجيع من حاشية القصر ومحاولتها استقطاب العناصر الاقطاعية ورفع شعار العنصرية البربرية .

– المؤتمر الثاني لحزب الاستقلال والمجلس الوطني لحركة المقاومة يؤكدان المطالب الشعبية ويستنكران قيام الأحزاب المصطنعة .

20 – غشت – أول ظهور علني لمحمد البصري الذي يلقي خطاباً أمام محمد الخامس بمناسبة ذكرى نفيه .

– تأسيس اللجنة السياسية لحزب الاستقلال بمشاركة مندوبين عن المقاومة وجيش التحرير وقادة الاتحاد المغربي للشغل. العناصر التقدمية تكون الأغلبية في هذه اللجنة .

اكتوبر – اقتناص الجيش الفرنسي بالجزائر لطائرة قادة جبهة التحرير الجزائرين وهم في طريقهم من المغرب إلى تونس لعقد اجتماع مع الحكومتين المغربية والتونسية .

– تأليف حكومة البكاي الثانية دون مشاركة حزب الشورى والاستقلال . عبد الرحيم بو عبيد يعيّن وزيراً للاقتصاد الوطني .

– العدوان الثلاثي على مصر ومعركة السويس .

18 نوفمبر – محمد الخامس يعلن عند تدشين المجلس الوطني الاستشاري ضرورة بناء الديموقراطية عن طريق « مجلس تأسيسي » . المهدي بن بركة ينتخب رئيساً للمجلس .

1957 – يناير – فتنة عدّي وبيهي المصطنعة في الجنوب وكان محافظ إقليم (تافيلالت) بدعوى « الدفاع عن العرش ضد تسلط حزب الاستقلال » . اكتشاف تواطؤها مع الجيش الفرنسي ومع بعض حاشية القصر الملكي . اندحار الثورة المفتعلة واعتقال عدّي وبيهي .

– ثورة سكان منطقة إفني ضد الحكم الإسباني ونشاط جيش التحرير في الجنوب في عمليات تمتد إلى موريطانيا .

ماي – أزمة داخلية بين القصر والجناح التقدمي لحزب الاستقلال في موضوع سلطة الحكومة على مصالح الجيش والأمن المرتبطة عملياً بالديوان الملكي وولي العهد .

– الصحافة الاستعمارية الفرنسية تشن حملة للدفاع عن « العرش المهــدد » .

5 يوليه – مشروع « طريق الوحدة » : 12,000 شاب متطوع يبنون 60 كيلومتراً في جبال الريف على الحــدود السابقة بين منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني .

20 غشت – محمد البصري يعرب في خطابه بمناسبة ذكرى « ثورة الملك والشعب » عن قلق حركة المقاومة وجيش التحرير أمام الانزلاق نحو الاستعمار الجديد بسبب إلحاح الحكومة الفرنسية على فرض « اتفاقية الاستيطان » التي تضمن استمرار الامتيازات الفرنسية :

5 اكتوبر – محمد الخامس يدشن عملية الحرث لصالح صغار الفلاحين وهي نواة التعاونيات التي أسسها عبد الرحيم بو عبيد .

13 نوفمبر – المجلس الوطني الاستشاري يعلن عن مبدأ « عدم التبعية » في السياسة الخارجية ، ويؤكد ضرورة التعجيل بالجلاء ، واستكمال التحرر الوطني في إطار التضامن مع النظم المناهضة للاستعمار وخاصة في البلاد العربية .

1958 – مارس – ازمة داخل الحكومة ومـــع الديوان الملكي في موضوع التطهير وتأميم ممتلكات الخونة . الجناح التقدمي ينجح في استصدار مرسوم 27 مارس 1958 بلائحة الخونة وممتلكاتهم المحجوزة . الا ان الادارة تعرقل تنفيذه ثم يلغى سنة 1965 بعد حوادث مارس بمناسبة العفو عن المعتقلين السياسيين :

15 أبريل – مؤتمر الدول الإفريقية الأول بأكرا .

17 ابريل استقالة حكومة البكاي الثانية بسبب النزاع بين حزب الاستقلال و« المستقلين » (البكاي وجديرة ومن ورائها بعض حاشية القصر) حول مفهوم الحرية .

27 ابريل - مؤتمر المغرب العربي بطنجة يحضره مندوبو حزب الاستقلال وجبهة التحرير الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي .

١ ماي – القصر يرفض مذكرة حزب الاستقلال الذي تقدم بها إثر الازمة الوزارية لتحديد برنامجه الذي يطالب بمقتضاه بتأليف حكومة منسجمة ويتضمن البرنامج انتخاب مجلس تأسيسي في ظرف ستة أشهر . القصر يرفض التقيد بأي تحديد زمني، ويكتفي بالاعلان عن ميثاق ملكي يعد بالسير نحو الملكية الدستورية . الجناح اليميني للجنة التنفيذية لحزب الاستقلال يستسلم لارادة القصر .

15 ماي – بلافريج يؤلف حكومة يفرض القصر فيها وزيري الداخلية والدفاع للمحافظة على تسييره المباشر لقوات الأمن والجيش ، فيحدث

ذلك تصدعاً في اللجنة السياسية لحزب الاستقلال التي تقاطعها العناصر التقدمية .

يونيه ـ ظهور السخط الشعبي ضد حكومة بلافريج في الاضرابات العمالية .

14 يوليه – ثورة العراق وسقوط حكم العائلة الهاشمية ونوري السعيد .

25 يوليه – المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بتطوان يتخذ قرارات تطرح المشكلة الدستورية .

غشت ـ صراع حاد داخل حزب الاستقلال بين القاعدة الشعبية والجناح التقدمي في القيادة المركزية وبعض المفتشين الإقليميين من جهة أخرى.

3 سبتمبر ـ مؤتمر موريطانيا والصحراء. بدء محاولة حل جيش التحرير في الجنوب . اكتشاف تواطؤ الجناح الرجعي في قيادة حزب الاستقلال والعناصر اليمينية من قدماء المقاومين مع مصالح الشرطة وبعض حاشية القصر ضد حركة المقاومة وجيش التحرير ومحاولة اقناع محمد الخامس بخطر تآمر على العرش .

23 اكتوبر ـ بدء فتن مصطنعة في الريف وناحية زمور كرد فعل بدافع من بعض حاشية القصر الملكي إزاء محاولة إعادة الوحدة بين جناحي حزب الاستقلال .

22 نوفمبر ـ استقالة عبد الرحيم بو عبيد من حكومة بلافريج احتجاجاً على وجود قوى خفية مشبوهة تدبر الفتن المصطنعة .

24 دجنبر ـ القصر يضطر من أجل إرجاع جو الثقة إلى الشعب الى تأليف حكومة عبدالله ابراهيم التي تتألف من ممثلين للقوى الشعبية ومندوبين عن القصر . ولي العهد يعارض هـذا التحالف بين محمد الخامس والقوى الشعبية .

1959 ـ 10 يناير – فشل آخر محاولة للتوفيق داخل حزب الاستقلال بعقد مؤتمر للتحكيم بين الجناح التقدمي والعناصر الرجعية في القيادة .

25 يناير – القاعدة الشعبية في حزب الاستقلال تعقـــد مؤتمرات إقليمية تُدين العناصر الرجعية ، وتنتخب قيادات تقدمية تحت اسم الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال » .

ـ علال الفاسي يتولى قيادة الجناح اليميني لحزب الاستقلال .

1 يوليه – تأسيس بنك اصدار العملة المغربية على يد نائب رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم بو عبيد . الديوان الملكي يعرقل مشاريع مراسيم الرقابة على خروج رؤوس الأموال من البلاد تحت ضغط المعمرين .

6 ديسمبر – المؤتمر التأسيسي « للاتحاد الوطني للقوات الشعبية» وهو الاسم الجديد للجناح التقدمي لحزب الاستقلال ومن انضم اليه من شخصيات وهيئات تقدمية .

15 ـ سبتمبر ـ الديوان الملكي يقيل المهدي بن بركة من رئاسة المجلس الاستشاري الذي تحتل الشرطة بنايته .

اكتوبر ـ محاكمـــة الحزب الشيوعي المغربي من أجـل منع التصريح به بعد أن فرض الديوان اصدار مرسوم بحله .

دجنبر – مصادرة جريدة التحرير وهي لسان الاتحـــاد الوطني للقوات الشعبية الممثل بـ 50 ٪ في الحكومة واعتقال مدير الجريدة ورئيس تحريرها محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي بدعوى صدور مقال « يمس حرمة القصر » مما يدل على ان مصالح الشرطة المتصلة بالقصر ما تزال فوق سلطة الحكومة .

1960 يناير ـ المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية بتونس . الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يصبح عضواً في لجنته التنفيذية .

فبراير ـ اعتقال مسيرين مركزيين وإقليميين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بدعوى اكتشاف مؤامرة ضد حياة ولي العهد . المهدي بن بركة يتهم كذلك ويضطر للبقاء في الخارج . مصالح الشرطة وبعض حاشية القصر يستغلون الاعتقالات التي شملت القيادة السياسية التي كانت تسير باتفاق مع محمد الخامس جيش التحرير بالجنوب لتشتيت فرق هـــذا الجيش وتوقيف كل نشاط تحريري في الصحراء . بعـــد إتمام العملية يطلق سراح المعتقلين وينتهي الحديث عن المؤامرة .

20 مارس ـ مصالح الشرطة تؤسس منظمة نقابية مزيفة لاضعاف الاتحاد المغربي للشغل .

ـ اضرابات عمالية تؤيدها اضطرابات صغار التجار والحرفيين للدفاع عن الوحدة النقابية .

إبريل ـ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يشارك في المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الافريقية والآسيوية بكوناكري (غينيا) وينتخب في لجنته التنفيذية .

ماي ـ مشاريع الاصلاحات الاقتصادية والخطة الخمسية الهادفـــة لانهاء السيطرة الاستعمارية تتعطـــل في الديوان الملكي . ومن بين هذه الاصلاحات استرجاع أراضي الاستعمار التي بدأت بتأمـــيم 40 ألف هكتار (100 ألف فدان) .

20 ـ إقالة حكومة عبدالله ابراهيم .

27 ماي ـ محمد الخامس يجمع بيده سائر السلطات ويُعين ولي عهده عملياً

رئيساً للحكومة الذي يتولى بصفـــة مباشرة السلطات التشريعية والتنفيذية القضائية .

1 سبتمبر ـ إبرام اتفاق يقضي باستمرار الجيش الفرنسي بالمغرب إلى نهاية سنة 1963 .

اكتوبر ـ مجلس الاتحـــاد الوطني للقوات الشعبية يعلن حملة لجلاء القوات الاجنبية .

3 نوفمبر – تعيين مجلس الدستور ورفض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المشاركة فيه . على ان تناقضاته الداخلية أدت الى انفجـــاره من اول اجتماع له .

7 نوفمبر – صدور مرسوم الخطة الخمسية وهي مشروع عبد الرحيم بو عبيد بعدما حذفت منه تدابير الاصلاحات الجذرية ومنها الاصلاح الزراعي . على انها رغم ذلك بقيت حبراً على ورق .

1961 يناير – مؤتمر الدار البيضاء (غينيا – غانا –مالي – ج. ع.م ـ الجزائر المغرب ـ ليبيا وسيلان كملاحظين) يتخذ قرارات في شأن الكونغو وفلسطين وموريطانيا ومشروع الوحدة الافريقية .

فبراير ـ على إثر اغتيال الشهيد باتريس لومومبا قرر محمد الخامس استدعاء الجنرال الكتاني من الكونغو لعلاقته الخاصة بالكولونيل موبوتو . وقد أدلى قائد القوات الملكية المسلحة في مطـــار أورلي بتصريحات مناقضة لموقف القصر الرسمي .

26 فبراير - موت محمد الخامس الفجائي اثناء عملية جراحية . الحسن الثاني يخلفه على رأس الدولة ، ويترأس الحكومة .

26 إبريل ـ الحسن الثاني يخول سائر السلطات لاحمد رضا جديرة مدير ديوانه الذي كان مُبعداً في السنوات الاخيرة .

ماي / يونيه – المفاوضات الجزائرية الفرنسية الأولى في مولان .

2 يونيه – إعلان القانون الاساسي للمملكة المغربية .

يوليه – صدور القوانين الاشتراكية بالجمهورية العربية المتحدة التي تلتهـا نكسة الانفصال الرجعي بسوريا .

غشت – المؤتمر السادس للطلبة يطرح مشكلة الحكم الملكي المطلق .

– اكتشاف فضيحة مالية تتعلق بتعاقد دولي لبناء معمل السماد بآسفي .

1 نوفمبر – اضراب المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية . الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ينظم مظاهرات التضامن مع الجزائر (احراق سفارة فرنسا بالرباط) .

دجنبر – اضراب عام لعمال البريد – تضامن نقابات الموظفين وطرد المضربين خاصة من وزارة الخارجية .

1962 – ابريل – مفاوضات واتفاقية افيان بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية . تحرير قادة الثورة والمناضلين المعتقلين .

ماي – الموتمر الثاني للاتحـاد الوطني للقوات الشعبية (عودة المهدي بن بركة) .

– اعلان الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة وتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي .

يوليه – مؤتمر طرابلس لجبهة التحرير الوطني الجزائري . ظهور الصراع بين جيش التحرير والحكومـة المؤقتة . إعلان استقلال الجزائر . فشل محاولة الاستعمار الجديد في نقل السلطة الى قوة ثالثة موالية له .

يوليه – بدء حملة التنظيم لفروع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سائر

انحاء البلاد .

غشت ـ حملة تنظيم نقابات صغار الفلاحين وعمال الأرض. وتأسيس الاتحادات الجهوية . قيام عراقيل في وجه انعقاد المؤتمر الوطني للفلاحين .

4 نوفمبر ـ صدور مرسوم ينظم الاستفتاء لفائدة الدستور المصنوع .

14 نوفمبر ـ اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية تقرر مقاطعة الاستفتاء .

15 نوفمبر ـ محاولة اغتيال المهدي بن بركة في حادث سيارة .

7 دجنبر ـ الاستفتاء يتم في جو إرهابي. حزب الاستقلال جند نفسه للدعاية لدستور الاستعمار الجديد الذي هو تثبيت للحكم الملكي المطلق .

1963 يناير ـ إقالة الوزراء الاستقلاليين إثر الاستفتاء على الدستور .

ـ المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل ، وبروز الاتجاه « اللاسياسي » في القيادة النقابية . الصراع مع جامعة البريد التي تكشف صبغة المؤتمر اللاديموقراطية وتوجيهه المنحرف .

ـ فبراير مارس ـ حزب البعث العربي الاشتراكي يقود انقلابين متتابعين في العراق وسوريا .

فبراير ـ المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الآسيوية الافريقية بموشي (تنجنيقا) .

مارس ـ صدور القوانين الاشتراكية بالجزائر .

ابريل ـ مباحثات ثلاثية في القاهرة لتحقيق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق .

ماي ـ الاتحاد الوطني يقرر المشاركة في انتخابات مجلس النواب ويذيع بياناً على الشعب .

17 ماي ـ انتخابات مجلس النواب تمر في جو من التزوير والضغط لصالح حزب القصر (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) التي لا تنال رغم ذلك سوى ٤٠ ./. من الاصوات . سقوط 8 وزراء من الحكومة الملكية ونجاح المعارضة .

يونيه ـ بدء اعتقالات مناضلين من الاتحاد الوطني من أجل تحضير ملف « المؤامرة » في مخابر السلطة .

1ـ 18 يوليه ـ المهدي بن بركة يقوم بمهمة الوساطة لحل أزمة العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق .
ـ توقف مشروع الوحدة الثلاثية .

16 يوليه ـ محاصرة الشرطة لمقر الكتابة العامة للاتحاد الوطني ، واعتقال اعضاء المجلس الوطني للاتحاد المجتمعين لتقرير مقاطعة الانتخابات البلدية والقروية .

26 يوليه ـ حزب الاستقلال يقرر أيضاً مقاطعة الانتخابات البلدية والقروية وكذلك الحزب الشيوعي المغربي .

27 يوليه ـ المؤتمر الثامن للطلبة يتضامن مع الاتحاد الوطني ويفضح المؤامرة البوليسية ضده . الشرطة تطارد رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حميد برادة الذي يلتجيء سراً إلى الخارج .

15 اكتوبر ـ الصدام المسلح على الحدود المغربية ـ الجزائرية .

16 اكتوبر ـ المهدي بركة يفضح حقيقة حرب الحدود كمؤامرة للاستعمار الجديد ، فتحكم عليه المحكمة العسكرية الملكية بالاعدام غيابياً كما تصدر نفس الحكم على حميد برادة .

18 نوفمبر ـ سقوط حكم حزب البعث في العراق .

1964 ـ يناير بدء محاكمة مسيري ومناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

بدعوى مؤامرة يوليه .

14 — مارس — الحكم بالاعدام على 11 مسيراً للاتحاد 3 منهم غيابياً و 4 من المعتقلين وهم : محمد البصري ، عمر بن جلون ، مومن الديوري .

فبراير — يونيه — اضرابات متوالية ومظاهرات ضد سياسة الحكم يقوم بها طلاب الجامعات وتلاميذ المعاهد الثانوية في سائر انحاء البلاد .

16 — 12 ابريل — موتمر حزب جبهـــة التحرير الوطني الجزائري واعلان ميثاق الجزائر .

يونيه — عمليات بوليسية استفزازية على الحدود الجزائرية المغربية تنتهي باعتقالات عصابات مزعومة واصدار احكام بالاعدام على ١٤ شخصاً .

— فرق الشرطة الخاصة تقوم باغتيال مناضلي الاتحاد الوطني المفقودين وتلقي بهم في الشوارع .

— الشرطة تقتل في شوارع الدار البيضاء شيخ العرب احد المحكوم عليهم بالاعدام غيابياً في مؤامرة يوليه المزعومة .

— المجموعة البرلمانية للاتحاد الوطني للقوات الشعبيه تطرح مشكلة الثقة بالحكومـــة في مجلس النواب . والرأي العام يتتبع المناقشة وتنكشف له مخازي الحكومة الملكية .

غشت/ سبتمبر — سلسلة جديدة من التعديلات الوزارية في الحكومة الملكية بتعيين الجنرال مزيان وزيراً للدفاع الوطني .

— الحسن الثاني يغير حكم الاعدام على الثلاثة المعتقلين بالمؤبد .

9 سبتمبر المؤتمر التاسع للطلبة يطالب بتحرير المعتقلين السياسيين .

16 — اعتقال الرئيس الجديد للاتحاد الوطني لطلبة المغرب محمد الحلوى .

اكتوبر / دجنبر — هيجان اجتماعي واضرابات طلابية وعمالية .

— الحكومة تفشل في حل المنظمة الطلابية عن طريق المحكمة .

5 دجنبر — سفر الحسن الثاني إلى تونس وعودته عن طريق باريس .

1965 ـ يناير ـ فبراير ـ تسريحات كبرى للعمال في القطاع الصناعي والتجاري واستفحال البطالة .

ـ مستوى المعيشة يرتفع بـ 30 0/0 . مضاعفة اسعار بعض المواد الاساسية كالسكر .

8 مارس ـ خطاب العرش يعترف بخطورة الحالة الاقتصادية والمالية ويرفع شعار « الوحدة الوطنية » .

7 مارس 4000 طالب في جامعة القرويين بفاس يعلنون إضراباً عاماً تقمعه السلطة .

18 مارس ـ نقابات المعلمين ترفض التصميم الثلاثي وتدين سياسة التجهيل التي يقوم عليها هذا التصميم .

22 مارس ـ قرر وزير التعليم بحرمان التلاميذ البالغين من العمر 17 سنة من التعليم الثانوي .

26 مارس ـ مظاهرات دامية احتجاجاً على هذا القرار تصطدم فيها الجماهير بالشرطة والجيش في الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش وطنجة... الخ .. ازيد من ألف من القتلى وآلاف من الجرحى والمعتقلين . المحاكم تصدر أحكاماً جماعية . الشرطة تدفن الجثث ليلاً تحت ستار نظام منع التجول .

27 مارس ـ تنفيذ الاعدام على 14 من المحكومين عليهم في يوليه 64 .

1 ابريل ـ الاتحاد الوطني يرفض التصميم الثلاثي في مجلس النواب .

10 ابريل ـ الحسن الثاني يستقبل عبد الرحيم بو عبيد .

12 ابريل ـ الشعب المغربي يجعل من يوم عيد الاضحى يوم حداد وطني .

13 ابريل ـ الحسن الثاني يعترف بخطورة حوادث مارس الدامية ويعلن العفو عن المعتقلين السياسيين وكذلك عن الخونة المتعاونين مع

الاستعمار الذين جردوا من حقوقهم سنة 1958 .

14 ابريل – اطلاق سراح المحكوم عليهم في مؤامرة يوليه المزعومة .
المصالح الادارية تمانع في تنفيذ العفو الشامل .

20 – ابريل ـ الحسن الثاني يبدأ الاستشارات مع الهيئات السياسية ويقدم لهم مذكرة كأساس لبرنامج حكومة ائتلافية . الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرفض الوحدة الوطنية المزيفة ويعلن استعداده لتحمل مسئولياته كاملة من اجل إنقاذ البلاد .

6 ـ 19 ماي – المؤتمر الرابع لتضامن الشعوب الافريقية والآسيوية لوينيبا (اكرا) ينتخب المؤتمر الاتحاد الوطني لرئاسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الذي سينعقد بهافانا في يناير 1966 .

4 يونيه ـ الحسن الثاني يعلن الحالة الاستثنائية التي تخوله بمقتضى المادة 35 من دستوره استلام مقاليد الحكم وتجميد البرلمان . الوزراء الجدد من اتباع القصر واغلبهم من الحكومة السابقة .
ـ الحسن الثاني يعترف بضرورة مراجعة الدستور .

فهرست

صفحة

تطلب كتب دار الطليعة للطباعة والنشر — بيروت

ش ٠ م ٠ ل

● الجمهورية العراقية	مكتبة المثنى	بغداد
● الجمهورية العربية السورية	مؤسسة النوري	دمشق
● الجمهورية العربية المتحدة	مؤسسة الخانجي	القاهرة
● المملكة الاردنية الهاشمية	المكتب التجاري	القدس
● الجمهورية الجزائرية	المطبوعات الوطنية الجزائرية ـ الجزائر	
● الكويت	وكالة المطبوعات ـ الكويت	
● السودان	حامد المصري	الخرطوم
● المغرب	المركز الثقافي العربي	الدار البيضاء
● المملكة الليبية	مكتبة الفكر	طرابلس
● عدن	مكتبة الجيل الجديد	
● قطر	مكاتب العروبة	قطر
● البحرين	الشركة العربية للوكالات والتوزيع	

* * *

ومن جميع المكتبات في الجمهوية اللبنانية

هذا الكتاب

● لقد تجاوزت انتفاضة الشعب المغربي في مارس (آذار) 1965 وحوادث الدار البيضاء الدامية اطار الاحتجاج والمطالبة بالاصلاح، وطرحت مشكلة النظام من أساسه ، فأصبح الحسن الثاني بذلك أمام اختيار عسير .

● وان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، بوصفه الامتداد لحركة المقاومة وجيش التحرير بالمغرب ، منذ ان اتخذ شكل حزب سياسي منظم، هو الذي طرح مسألة النظام ، بعد أن استأثر القصر الملكي بسائر السلطات ، وفرض دستوراً رجعياً مصنوعاً في مخابر الاستعمار الجديد سنة 1963 .

● من هنا ندرك خطورة الصراع القائم في هذا الجزء من الوطن العربي منذ ازيد من نصف قرن، بين الشعب المغربي وبين الاستعمار والاقطاع، والذي مايزال مستمراً حتى اليوم، ولو بعد عشر سنوات من اعلان الاستقلال السياسي.

● ومن هنا أيضاً ندرك أهمية التقرير الذي يزاح عنه الستار في هذا الكتاب، والذي وضعه من أجل السكريتارية العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، أحد اعضائها البارزين المهدي بن بركة. فهو عبارة عن تشريح داخلي لواقع المغرب ولمجتمعه ، وللتطورات التي عاشها في العشر سنوات الاخيرة . وهو عن طريق النقد الذاتي العلمي الصريح يفضي بالقارىء إلى ادراك أسباب الازمة الحالية ، والدوافع العميقة التي أدت إلى اختيار الطريق الثوري .

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ... ل. ل.
... ق. س.